

الجامعة

مجلة اتحاد جامعات العالم الإسلامي

حولية علمية ثقافية تربوية تصدر مرة في السنة

المدير المسؤول :

الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري

الأمين العام لاتحاد جامعات العالم الإسلامي

العدد التاسع : 1432هـ/2011م

الأفكار الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر اتحاد جامعات العالم الإسلامي

الجامعة

مجلة اتحاد جامعات العالم الإسلامي

جميع الحقوق محفوظة

العنوان :

اتحاد جامعات العالم الإسلامي

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)

شارع الجيش الملكي - حي الرياض - ص.ب 2275

الرمز البريدي : 10104 الرباط - المملكة المغربية

الهاتف : 53 / 52 60 56 37 (0) 212+

فاكس : 12/13 60 56 37 (0) 212+

البريد الإلكتروني : fumi@isesco.org.ma E-mail ISESCO :

الموقع في الأنترنت : www.isesco.org.ma

رقم الإيداع القانوني : 1999/86

التصنيف والتوضيب والسحب في مطبعة الإيسيسكو

الرباط - المملكة المغربية



الفهرس

الصفحة

7..... الافتتاحية

دور العوامل البشرية في البحث العلمي في تحسين جودة المناهج الجامعية

9..... د. عبد الله بن زايد الشعشاعي د. مفلح بن دخيل الأكلبي

مقاربات في المنهج وقضايا البحث العلمي في الجامعات

39..... د. مهدي إمبيرش

تمويل البحث العلمي وأثره في التنمية البشرية : مالميزيا نموذجاً

53..... د. عاصم شحادة علي د. أحمد حسن رجا حواتمه

استراتيجية تكامل منظومة العلاقة بين البحث العلمي

واحتميات القطاعات الانتاجية في الدول العربية

69..... الأستاذ الدكتور حمزة محمود الزبيدي

الافتتاحية

تقوم السياسات التعليمية في الدول المتقدمة صناعياً واقتصادياً وعلمياً وتقنياً، على قاعدة الجودة في المناهج، وفي أداء الرسالة التربوية من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية، ثم مرحلة التعليم العالي بعد الجامعي، كما تقوم على قاعدة التنافسية في إحراز النجاح تلو النجاح في الارتقاء بالتعليم نوعياً وتصاعدياً إلى أعلى درجات سلم التجديد والتحديث والتطوير والتقدم على جميع المستويات.

إن هذا الربط المحكم بين الجودة وبين التنافسية، تقتضيه طبيعة التحديات المتعددة التي تواجه التعليم الجامعي في عالم اليوم، على أكثر من صعيد. فلم تعد الجودة مطلوبة لذاتها، أو لمجرد الارتقاء بالمستوى، حتى وإن بلغ أعلى الدرجات، وإنما الجودة شرطٌ من الشروط الموضوعية لإحراز قصب السبق في مضمار التنافسية التي لا حدود لها. وما التنافسية إلا شكل متقدم من التسابق نحو تحقيق أرقى مستويات التقدم في التعليم الجامعي من النواحي كافة، ضمن منظومة تعليمية متكاملة ومتوازنة ومسيرة للتطور الذي تعرفه حقول العلم والتقانة والابتكار، وتشهده المعرفة الإنسانية في جميع فروعها.

فالجودة في التعليم الجامعي، إذا كانت ضرورة مؤكدة للنجاح في العملية التعليمية برمتها ولتحقيق الأهداف المرسومة في السياسات التعليمية الوطنية، فهي بذات القدر من الأهمية، ضرورةً تفرض نفسها للتقدم إلى الأمام في مجال التنافس على الارتقاء بالجامعات إلى المستويات الرفيعة من جميع الجوانب. فإذا لم تكن الجودة دافعاً إلى الفوز في مضمار التنافس بين الجامعات، وحافزاً للتطوير العلمي والمعرفي المنهجي الشامل في شتى المجالات، تَرَاجَعَ دورُ التعليم الجامعي وِضْعُفَ تأثيره وِضْوُلَ حجمه في المجتمع، مما يتسبَّب في فوات الفرص المناسبة للإبداع الجامعي الراقى الذي يأتي من التجديد في المناهج، والتطوير في البرامج، والابتكار في الأبحاث والدراسات على نحو مطرد.

فالجودة والتنافسية تتكاملان وتتوازيان في خط مستقيم، بحيث يجوز لنا أن نقول لا جودة إن لم تكن من أجل التنافسية، ولا تنافسية إن لم تمرَّ عن طريق الجودة. فالتعليم الجامعي الجيد الذي تتوفر فيه معايير الجودة والاعتماد، هو التعليم القادر على التنافسية.

والتعليم الجامعي الذي يساير التطور العالمي الحثيث في مجالات اختصاصه، ويفوز في التنافس على الصعيدين الإقليمي والدولي، هو التعليم الذي يقوم على قاعدة راسخة من الجودة الشاملة للمنظومة التعليمية بكل عناصرها.

ولقد رسمت (استراتيجية تطوير التعليم الجامعي في العالم الإسلامي) التي اعتمدها المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي، خريطة طريق أمام ضمان الجودة والاعتماد في البرامج والمناهج في جامعات العالم الإسلامي، من أجل امتلاك المعايير الموضوعية للدخول إلى حلبة التنافسية والاستجابة للمتطلبات العالمية في هذا المجال الحيوي.

ولكن هذه الاستراتيجية، مثلها مثل استراتيجيات أخرى اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي في دوراته المتعاقبة، كما اعتمدها المؤتمرات الإسلامية القطاعية التي تعقدتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في حاجة دائمة إلى التنفيذ العملي في الواقع، بحيث تتحول إلى ممارسات عملية فعلية، وإلى مبادرات تنفيذية ملموسة، وإلى مشروعات حضارية يقوم عليها ذوو الكفاءات العالية من المسؤولين المباشرين، ومن المساعدين التنفيذيين، ومن الفئات التي يعينها الأمر مباشرة، وهي بالنسبة للتعليم الجامعي، الأجهزة الإدارية والمالية، وهيئات التدريس والطلاب معاً. فإذا تضافرت الجهود على هذه المستويات، وكان الهدف المزمع تحقيقه هو الجودة في التعليم الجامعي للتأهيل للتنافس في ميادين البحث العلمي والابتكار والإبداع والتفوق، أمكن الوصول إلى المدى البعيد في هذا المجال الحيوي.

وهنا يأتي الدور الذي يضطلع به اتحاد جامعات العالم الإسلامي، الذي يعمل في إطار المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، من أجل الارتقاء بالتعليم الجامعي بما يؤهله لتحقيق الأهداف في مضمار التنافسية بين الجامعات داخل العالم الإسلامي وخارجه.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري
الأمين العام لاتحاد جامعات العالم الإسلامي

دور العوامل البشرية في البحث العلمي في تحسين جودة المناهج الجامعية

د. عبد الله بن زايد الشعاعي^(*)

د. مفلح بن دخيل الأكلبي^(*)

مقدمة

يحث الإسلام على بناء مجتمع قوي متماسك من خلال الإتقان والإخلاص في العمل، وتنمية الرقابة الذاتية تحقيقاً للجودة في أداء الأعمال بمختلف المجالات، قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾⁽¹⁾، وقال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾⁽²⁾، وجاء في الحديث الشريف عن البيهقي أن النبي ﷺ قال: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»⁽³⁾. وبما أن العصر الذي نعيشه عصر الجودة وزمن التميز وبقاء الأفضل، وهو ما انعكس على نظم حياة المجتمعات المعاصرة وعلى رأسها النظم التعليمية، وهو ما جعل تطوير التعليم ومجالاته ومكوناته أمراً ضرورياً للبقاء والمنافسة في هذا العصر.

وتأتي هذه الدراسة استجابة لتوصيات الكثير من المؤتمرات والدراسات التي دعت إلى تطبيق معايير الجودة في التعليم ومن ذلك إعلان بيروت للتعليم العالي، الذي أكد على أهمية التركيز على جودة مخرجات التعليم العالي، ودعا إلى أن تعطى الأولوية لضمان جودة البرامج التعليمية ومخرجاتها والمقاييس اللازمة لضمان نوعيتها، لكي تتماشى مع المتطلبات العالمية دون الإخلال بالخصوصية لكل قطر أو مؤسسة أو برنامج⁽⁴⁾.

(*) جامعة الملك خالد - كلية التربية - بيشة - المملكة العربية السعودية.

(1) سورة الكهف، الآية : 7.

(2) سورة الملك، الآية : 2.

(3) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، كتاب (شعب الإيمان).

(4) Unesco, 1998, Higher Education in the Twenty-first Century Vision Action, Arab Region What Higher Education wanted by the Arab States at t. conference on Higher Education. pp. 6-7.

كما تأتي هذه الدراسة انطلاقاً من أهمية التعليم الجامعي في إيجاد الحلول المناسبة لقضايا المجتمعات الإنسانية ومشكلاتها للرفقي بها، وما ترتب على ذلك من اهتمام بالبحوث العلمية الدقيقة: - بحيث أصبح التقدم المادي المعاصر في المجتمعات المتقدمة نتيجة لنتائج الأبحاث الرائدة التي قام بها نخبة من الباحثين المؤهلين نذروا أنفسهم لخدمة البحث العلمي في مختلف مجالات الحياة - وتركز هذه الدراسة على أهمية العوامل التي تساعد على تحقيق بحوث علمية فاعلة وتطبيق نتائجها النظرية والعملية، وهي عوامل كثيرة ومتنوعة يأتي على رأسها العوامل البشرية.

أدركت مجتمعاتنا الإسلامية - أخيراً - الحاجة إلى تطوير مراكز البحوث العلمية والمناهج الجامعية، وإجراء المزيد من الدراسات؛ لمواكبة التطور الحاصل في جميع مجالات الحياة، ولكون الفجوة مازالت واسعة جداً بين البلدان المتقدمة والنامية - ومنها الإسلامية - في شتى مراحل ومجالات البحوث العلمية، فقد قامت العديد من الدول الإسلامية باستحداث وحدات ومراكز بحثية، إلا أن هذه المراكز والوحدات تفتقر إلى وجود المختصين المؤهلين، فضلاً عن ضعف الدعم المادي اللازم لتوفير عوامل النجاح الأخرى، ولعدم قدرة الجامعات الإسلامية على الإسهام الكافي في تطوير الواقع الإسلامي ورفع القدرات الاقتصادية والفنية للإنسان، لوجود هوة عميقة تفصل بين الباحث والقرارات المصيرية في مجالات الحياة بشكل خاص.

تمثل التغيرات المتسارعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية منها والعالمية المتأثرة بتيار العولمة والثورة التكنولوجية والمعلوماتية المعاصرة، والمنافسة الشديدة بين المؤسسات التعليمية في العالم الأول تساوياً كبيراً حول دور أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في العالم الإسلامي تجاه تحقيق وتحسين عوامل الجودة بالنظام التعليمي القائم بتلك الجامعات.

كما أنه لا بد من قيام الدول الإسلامية بتوفير مستلزمات نجاح البحوث العلمية وتطبيقاتها التي تؤدي إلى رقي المناهج الجامعية، وتهيئة الأجواء العلمية العملية المناسبة، فضلاً عن إعطاء الحرية العلمية للباحثين لإجراء دراساتهم بأفضل صورة، وتوفير الدعم المالي الكافي لتقوم العوامل البشرية بدورها في تحقيق الأهداف المنشودة للرفقي بمجتمعاتنا الإسلامية.

من هنا جاءت فكرة هذه الدراسة لإلقاء الضوء على هذا الموضوع.

* مشكلة الدراسة :

يمكن حصر مشكلة هذه الدراسة في السؤال التالي :

ما دور العوامل البشرية في مجال البحث العلمي في تحسين جودة المناهج الجامعية بجامعات العالم الإسلامي في ضوء معايير الجودة العالمية؟

* أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

* تحديد دور العوامل البشرية في تحسين جودة المناهج الجامعية في العالم الإسلامي.

* تحديد أهم معايير الجودة العالمية لتحسين جودة المناهج الجامعية.

* تقديم تصور مقترح علمي عملي مناسب لتفعيل دور العوامل البشرية في مجال البحث العلمي لتحسين جودة المناهج الجامعية في جامعات العالم الإسلامي.

* المنهجية العلمية للدراسة :

استخدم الباحثان المنهج التحليلي الاستنتاجي وفقاً للخطوات العلمية التالية:

1. استعراض أهم الدراسات التي تناولت العوامل البشرية ودورها في تحسين الجودة في البحوث العلمية وتطبيقاتها النظرية والعملية في المناهج الجامعية.

2. تحليل تلك الدراسات؛ واستخلاص أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها.

3. الوقوف على بعض المعايير العالمية في تخطيط وتنفيذ وتقييم وتطوير المناهج الجامعية وتحسين مخرجاتها.

4. تقديم تصور مقترح علمي عملي مناسب لتفعيل دور العوامل البشرية في البحث العلمي في تحسين جودة المناهج الجامعية في جامعات العالم الإسلامي.

* الدراسات السابقة :

تمثل الأبحاث والدراسات العلمية لبنات يتكون منها البناء المعرفي التي يتصف بالتراكمية والتكامل؛ لذلك فإن الدراسات السابقة في أي بحث علمي تعد منطلقاً للباحث للتعرف على اللبنة التي لم تكتمل بعد في مجال بحثه العلمي ليقوم باستكمال ما يستطيعه منها، ويمهد الطريق لمن بعده ليساهموا في ذلك البناء. وبناء على ذلك قام الباحثان باستعراض بعض الأبحاث والدراسات ذات العلاقة بمجال دراستهما واختارا منها ما له علاقة مباشرة بدراستهما وكانت على النحو التالي :

جدول يوضح بعض الدراسات ذات العلاقة بالدراسة الحالية :

م	عنوان الدراسة	أهم أهدافها	أهم النتائج والتوصيات
1	ربط البحث العلمي بالتدريس والتدريس بالبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي ⁽¹⁾ .	- العلاقة بين التدريس والبحث العلمي. - أساليب تقوية هذه العلاقة. - كيفية تحقيق الربط. - المعوقات التي تعترض تنفيذ الربط.	- توجد علاقة وثيقة ومتداخلة بين البحث العلمي والتدريس. - هذا الربط من سمات الجامعات التنافسية المرموقة. - يؤدي ذلك إلى تقوية علاقة الجامعة بالصناعة والمجتمع. - المساهمة في إيجاد فرص عمل للخريجين المتدربين. - لا يتم هذا الربط إلا بالتعاون بين الجامعات والجهات المستفيدة.
2	قياس اتجاهات الأساتذة الجامعي نحو ممارسة البحث العلمي وكيفية الاستفادة من نتائجه - دراسة ميدانية استطلاعية ⁽²⁾	- معرفة وتحديد واقع اتجاهات هؤلاء الأعضاء نحو البحث العلمي. - مدى وكيفية الاستفادة من نتائجه.	- لدى الأساتذة الجامعيين قناعة تامة بأهمية البحث العلمي ودوره وقيمة نتائجه. - هناك أربعة أسباب رئيسية تحول دون الاستفادة من نتائج البحث العلمي، في مقدمتها انعدام المناخ الأكاديمي داخل المركز الجامعي.
3	الرضا الوظيفي وعلاقته بالإنتاجية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود ⁽³⁾ .	- هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من علاقة الرضا الوظيفي والإنتاجية العلمية لدى أفراد العينة ببعض المتغيرات الديموغرافية، على مستوى الرضا الوظيفي والإنتاجية العلمية.	- انخفاض المستوى العام للرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود. - انخفاض الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود. - توجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة موجبة بين الرضا الوظيفي والإنتاجية العلمية.

(1) حريزي، مصطفى محمد، 2008 م، ربط البحث العلمي بالتدريس والتدريس بالبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن) ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني للبحث العلمي...17-20 صفر 1429هـ.

(2) هواربي، معراج عبدالقادر، وأمجدل، أحمد عبدالحفيظ، قياس اتجاهات الأساتذة الجامعي نحو ممارسة البحث العلمي. ضمن أبحاث المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية المنعقد في جامعة الملك فهد بالظهران، خلال الفترة من 17-20 صفر 1429هـ، ص 638 وهذه المعلومة لا يكاد يخلو منها بحث من الأبحاث التي تتناول مشكلات البحث العلمي في العالم العربي والإسلامي.

(3) الحربي، حمود صالح صابر 1996م، الرضا الوظيفي وعلاقته بالإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، رسالة ماجستير، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد 85.

م	عنوان الدراسة	أهم أهدافها	أهم النتائج والتوصيات
4	الأستاذ الجامعي (والبحوث العلمية) ⁽¹⁾ .	- تقديم عرض موجز لمكونات النشاط البحثي في جامعة من الجامعات السعودية. - دراسة بعض وسائل توجيه وتقييم النشاط البحثي وتحليل مدى فاعليتها في تحقيق التميز والريادة المرجوة. - تقديم صيغة مقترحة بديلة يرحى من تطبيقها تحقيق درجات عليا من التميز والريادة.	- التأكيد على ضرورة إيجاد الخوفاير المناسبة لجذب الباحثين المساعدين المتميزين. - ضرورة الاستفادة القصوى من الباحثين المساعدين المتميزين. - وإيجاد الآليات التي تضمن استمرار الاستفادة من القدرات البحثية للمتميزين. - ضرورة تنشيط حركة تأليف الكتب الدراسية وترجمتها. - ضرورة إنشاء دور نشر علمية متخصصة يكون دورها المبادرة والمساهمة في دفع حركة التأليف والترجمة.
5	معايير الجودة الشاملة في الجامعات العربية ⁽²⁾ .	- معرفة الأدوار التي تقع على عاتق الجامعات العربية لتحقيق الجودة الشاملة. - معرفة مؤشرات الجودة الشاملة التي ينبغي توافرها في الجامعات العربية في ضوء تجارب الدول المتقدمة.	- اقتراح إنشاء مركز عربي للجودة ومنحه الصلاحيات لضبط الجودة في الجامعات. - تشجيع الجامعات على إنشاء أقسام برامج الجودة الشاملة. - إعداد الدورات التدريبية في إطار الجودة الشاملة لتدريب وإعداد المختصين.
6	مدخل لتطبيق معايير ونظم الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية ⁽³⁾ .	- مناقشة مفهوم الجودة الشاملة في التعليم ورواها الفكرية. - تحديد معايير الجودة الشاملة في التعليم. - التعرف على أهم نماذج الجودة الشاملة التي يمكن تطبيقها في المؤسسات التعليمية. - التعرف على كيفية ضبط الجودة في التعليم. - تحديد مجالات تطبيق الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية.	- إن الجودة الشاملة للتعليم تمثل استراتيجية متكاملة لتطوير المؤسسات التعليمية. - ضرورة التوصل إلى معايير الجودة الشاملة الملائمة للمؤسسات التعليمية. - ضرورة التأكيد على تفعيل ضبط الجودة في التعليم وضمان تحسين الممارسات التعليمية لزيادة الكفاءة والإتقان والتميز.
7	إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتطوير الجامعات السعودية ⁽⁴⁾ .	- التعرف على اتجاهات الهيئة الأكاديمية السعودية نحو تطبيق مبادئ الجودة الشاملة. - معرفة مدى إسهام تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في تطوير الجامعة من وجهة نظرهم.	- ضرورة إنشاء إدارة الجودة بوزارة التعليم العالي. - ضرورة الإسراع في تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتطوير وتحسين خدمات ومخرجات مؤسسات التعليم العالي.

- (1) الغامدي، سعيد بن عبود، 1420هـ، الأستاذ الجامعي (والبحوث العلمية)، ورقة عمل للندوة تقييم التعليم الهندسي والتقني - الظهران - شعبان 1420هـ، نشر في مجلة (التدريب والتقنية) عدد (14) بتاريخ (صفر 1421هـ).
- (2) الجلي، سوسن شاكر، 2005م، معايير الجودة الشاملة في الجامعات العربية، بحث مقدم إلى مؤتمر العلوم التربوية والنفسية وتطبيقات مستقبلية المنعقد في جامعة اليرموك في الفترة: 22-24 تشرين ثاني 2005م.
- (3) الخطيب، محمد، 2007م، الجودة في التعليم العام، ورقة عمل مقدمة في اللقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية "جستن" في الفترة: 15-16/5/2007م.
- (4) الحربي، حياة بنت محمد بن سعد، 1422هـ، إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتطوير الجامعات السعودية دراسة لاتجاهات الهيئة الأكاديمية السعودية نحو تطبيق مبادئها، ووجهة نظرهم حول مدى إسهام هذا التطبيق في تطوير الجامعة" رسالة دكتوراه غير منشورة قسم الإدارة والتخطيط بكلية التربية جامعة أم القرى.

* التعليق على الدراسات السابقة :

تركز الدراسات السابقة على ثلاثة عناصر أساسية من عناصر الدراسة الحالية، أولها عضو هيئة التدريس في الجامعة، واقعه وواجباته وبعض المشكلات التي تواجهه وتعيقه عن مهماته البحثية، والعنصر الثاني هو البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس ومستوياته ومعيقاته، وكلا من هذين العنصرين مرتبط بالأخر، فعنصر هيئة التدريس هو الذي يقوم بالبحث العلمي، والبحث العلمي هو المهمة الرئيسة لعضو هيئة التدريس، أما العنصر الثالث في تلك الدراسات فهو معايير الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، وتشمل تلك المعايير مجال البحث العلمي وغيره من المجالات المتعلقة بمهام الجامعة.

والعنصر الرابع الذي تركز عليه الدراسة الحالية، وهو مغفل في تلك الدراسات السابقة، هو المناهج الجامعية المنبثقة من البحث العلمي لعضو هيئة التدريس في ضوء معايير الجودة الشاملة وعليه، فإن الدراسات السابقة بعناصرها الثلاثة تعد منطلقاً أساسياً للدراسة الحالية.

ويمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى قسمين أساسيين، الأول دراسات تناولت البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، والقسم الثاني دراسات تتناول معايير الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، وفيما يلي مزيد من التفصيل في توضيح العلاقة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

1. دراسة حريبي تناولت (ربط البحث العلمي بالتدريس وربط التدريس بالبحث العلمي) فهي دراسة وثيقة الصلة بالدراسة الحالية، فكلاهما تتعلق بتفعيل دور عضو هيئة التدريس البحثي في علاقته بطلابه، فالدراسة السابقة تفعل دوره في مجال التدريس، والدراسة الحالية تسعى لتفعيل دوره في إعداد المناهج التي يقوم بتدريسها.. وكلا من الأمرين مكل للآخر.

2. دراسة هواربي وأمجدل اهتمت بتوضيح أسباب عدم الاستفادة من نتائج البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس بوجه عام، ويمكن تعميم ذلك ليشمل أسباب عدم الاستفادة من أبحاث أعضاء هيئة التدريس في تطوير المناهج الجامعية وتحسين جودتها، وهذا هو المحور الأساسي لمشكلة الدراسة الحالية، وعلى ذلك فإنه يمكن الاستفادة من نتائج تلك الدراسة وتوصياتها في بلورة التصور المقترح لتفعيل دور عضو هيئة التدريس في تحسين جودة المناهج الجامعية.

3. دراسة الحربي (حمود صالح) تكشف هذه الدراسة عن سبب رئيس لضعف الإنتاجية العلمية لعضو هيئة التدريس وهو (عدم الرضا الوظيفي) حيث أثبتت الدراسة وجود انخفاض واضح في درجة الرضا الوظيفي يتبعه انخفاض واضح في الإنتاجية العلمية؛ لوجود علاقة طردية بينهما، ويسري هذا الحكم على ضعف إنتاجية أعضاء هيئة التدريس لأبحاث تطوير وتحسين المناهج الجامعية.

4. دراسة الغامدي، وهي تؤكد على ضرورة تفعيل دور الباحثين ومساعدتهم لتحقيق التميز والريادة، وتوصي بأهمية إيجاد الآليات المنشطة للحركة البحثية على وجه العموم، وهذا ينطبق تماما على أبحاث مجال تحسين المناهج على وجه الخصوص، فهي تفتقد للآليات التي تفعل دور عضو هيئة التدريس وتبث فيه روح المنافسة الشريفة لإبراز ما لديه من قدرات متميزة في هذا المجال.

5. دراسة الجلبي، وهي دراسة تهتم بتحقيق الجودة الشاملة في جامعات العالم العربي، والآليات اللازمة لذلك، وحيث أن العالم العربي جزء من العالم الإسلامي فإن نتائج هذه الدراسة وتوصياتها يمكن تعميمها والاستفادة منها في اختيار المعايير المناسبة لتحسين جودة المناهج الجامعية في جامعات العالم الإسلامي.

6. دراسة الخطيب، وهي أيضا تهتم بمجال معايير ونظم الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، وتعد الجامعات قمة رأس الهرم في المؤسسات التعليمية، والمناهج الجامعية جزء مهم من منظومة المؤسسة الجامعية، وعليه فإن تحسين جودة تلك المناهج المنبثق من نتائج البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس يسهم في تحقيق الجودة الشاملة للمؤسسة التعليمية بأكملها.

7. دراسة الحربي (حياة بنت محمد)، ركزت هذه الدراسة على تحسين الجودة الشاملة لتطوير الجامعات السعودية، وبما أن هذه الجامعات جزء من جامعات العالم الإسلامي فإن نتائج هذه الدراسة وتوصياتها يمكن تعميمها للإفادة منها في تحقيق الجودة الشاملة في المؤسسات الجامعية في العالم الإسلامي بما في ذلك مناهجها الجامعية.

ومما سبق يتضح أن الدراسة الحالية مكتملة لبعض الجزئيات المهمة التي لم يتم تغطيتها في الدراسات السابقة، وخاصة فيما يتعلق بتحسين جودة المناهج الجامعية وربطها بالبحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعات العالم الإسلامي.

المبحث الأول : العوامل البشرية في مجال البحث العلمي

يمكن تصنيف العوامل التي يقوم عليها البحث العلمي إلى أربعة عوامل أساسية. أولها : العامل البشري، أي العنصر الإنساني الذي يشارك في التأثير والتأثر في مجال البحث العلمي، وثانيها : العامل المادي (ويشمل: العنصر المالي، والعنصر التجهيزي، والمؤسسات التي تحتضن البحث)، والعامل الثالث: هو العامل التنظيمي، ويقصد به السياسات والاستراتيجيات والنظم واللوائح، أما العامل الرابع، فهو العامل المعرفي (مصادر المعلومات)، ويقصد به جميع الخزائن المعرفية المتنوعة والمعلومات التراكمية التي ينطلق منها الباحث ويعتمد عليها في جمع معلومات دراسته.

وسوف يتناول الباحثان العوامل البشرية خاصة على النحو التالي:

أولاً: أهمية العوامل البشرية في البحث العلمي نسبة للعوامل الأخرى:

هذه العوامل الأربعة بينها ترابط وتكامل لا يمكن الاستغناء عن واحد منها، وضعف أي عامل منها سيؤثر سلباً على أداء العوامل الأخرى، ولكن مع ذلك فإن هناك تفاوتاً في الأهمية، بين هذه العوامل، فما هو العامل الأهم؟ هناك دراسات ومقالات علمية تطالب بزيادة الميزانيات المخصصة للبحث العلمي، وتراهن تلك المطالبات على أن التقدم العلمي والتقني والحضاري مرتبط بما يخصص للبحث العلمي من دعم مادي، وتستنشهد تلك الدراسات بالدول المتقدمة التي تخصص للبحث العلمي أكثر من 2% من دخلها القومي⁽¹⁾. ولكن تلك الدراسات تغفل العامل البشري الذي بيده تفعيل تلك الميزانيات المطلوبة لتحقيق التنمية، أو إهدارها؛ بل إن الباحث المبدع هو الذي ينتج ويطور الموارد المالية التي تدعم البحث العلمي، وما دام أن العامل البشري هو المتحكم في مدى الاستفادة من العامل المادي أكثر من تحكم العنصر المادي في البشري، فإن هذا يدل على أهمية الاعتناء بالعامل البشري أكثر من العامل المادي المالي.

كما أن العامل البشري هو المنتج للأجهزة والأدوات التي تستخدم في البحث العلمي، وهو المشغل والمطور لها، وهو الذي يعمل على صيانتها وكفاءتها، وبهذا يكون العامل البشري في مجالات البحث العلمي أهم من عامل التجهيزات والأدوات.

(1) هواربي، معراج عبد القادر، وأمجدل، أحمد عبد الحفيظ، قياس اتجاهات الأساتذ الجامعي نحو ممارسة البحث العلمي. ضمن أبحاث المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية المنعقد في جامعة الملك فهد بالظهران، خلال الفترة من 17-20 صفر 1429هـ، ص 638. وهذه المعلومة لا يكاد يخلو منها بحث من الأبحاث التي تتناول مشكلات البحث العلمي في العالم العربي والإسلامي.

ويسري هذا الحكم أيضا على العامل التنظيمي، فإن الإنسان هو الذي يسن النظم واللوائح، وهو الذي يطبقها ويفعلها ويطورها، وبذلك يكون العامل البشري في مجال البحوث العلمية هو الأهم بين بقية العوامل.

أما العامل الرابع المتعلق بالمعرفة وتصنيفها وتنظيمها والاستفادة منها: فإن العامل البشري هو العنصر المؤثر والمتأثر، والمطور لها، والمستفيد منها، فالمعرفة الربانية المنزلة على البشرية تهدف إلى إصلاح الإنسان أولاً، قبل أي مخلوق آخر، فالإنسان هو المخاطب بها، وهو الذي يحاول فهمها وتطبيقها، أما المعرفة الإنسانية فهي نتاج بشري من الإنسان وله، وبذلك يكون العامل البشري أهم من العامل المعرفي في مجال البحث العلمي.

ويرى آل زاهر أن عضو هيئة التدريس في التعليم العالي هو العنصر الفاعل والرئيس في جودة البرامج والأنشطة التعليمية على اختلاف أهدافها، ووجود عضو هيئة تدريس متميز ينعكس إيجاباً على الكفاءة الداخلية والخارجية للبرامج الجامعية. ويؤكد على أن الجودة الكلية لمؤسسة التعليم العالي تعتمد على نوعية أعضاء هيئة التدريس بها؛ لأن عضو هيئة التدريس المتميز يضع البرامج والمناهج المتطورة التي تهدف إلى ضمان خريج متميز وقوي علمياً ومهنياً⁽¹⁾.

ويرى حسن شحاتة أن أزمة البحث العلمي في مصر خصوصاً وفي العالم العربي عموماً - والعالم الإسلامي بشكل أعم - تكمن في ضعف وعي المجتمع بقيمة البحث العلمي، حيث يفتقد أبنائنا التنشئة على إدراك تلك القيمة، فالجامعة لدينا منفصلة عن المجتمع، يضاف لذلك أن الباحث العربي مستورد للتقنية التي يشتغل عليها في أبحاثه، وليس منتجا لها، والفارق كبير جداً بين من يعمل على تقنية مفصلة لتلبية احتياجات مجتمعات أخرى ومن يعمل بتقنية من صنعه الخاص. كما أن الباحث في العالم النامي عموماً يحتاج إلى استثارة روح الفريق والتخلي عن الفردية والأنانية، وتفرغ أساتذة الجامعات للبحث العلمي⁽²⁾.

(1) آل زاهر، علي ناصر شتوي، 1425هـ، برنامج مقترح لتطوير الممارسات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، ندوة تنمية أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، في الفترة 2-3/11/1425هـ.

(2) حسن شحاتة، 1421هـ، البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ص 47-491.

وخلاصة ما سبق أن جميع تلك العوامل مهمة، وبعضها مكمل لبعض، ولا يمكن الاستغناء عن أي عامل منها في البحث العلمي بجميع فروعه وتخصصاته، ولكن العامل البشري هو الأهم من بينها، وأداء هذا العامل لمهامه على أكمل وجه سيؤدي إلى تفعيل العوامل الأخرى والاستفادة منها بشكل أفضل وأكمل.

ثانياً : تحديد أهم فئات العامل البشري التي يقوم عليها البحث العلمي:

يقصد الباحثان بالعامل البشري في البحث العلمي: كل الأشخاص الذين لهم علاقة مباشرة بمجال البحث العلمي سواء كانت تلك العلاقة تأثيراً أو تأثراً. فالمؤثرون هم: الباحثون ومساعدوهم والفنيون ومجتمعات الدراسة والإداريون في مراكز البحث ونحوهم، أما المتأثرون فهم كل من يستفيد من نتائج البحث العلمي في القطاعات المتنوعة. هذا على وجه الإجمال، وتفصيل ذلك على النحو التالي :

I. الباحثون الأساسيون :

الباحث الأساس هو العنصر الأهم في العامل البشري في البحث، وبقية فئات العامل البشري، ما هي إلا مساعدة له في إنجاز مهمته، أو مستفيدة من نتائج عمله؛ ولذلك ينبغي الاهتمام بهذا العنصر من حيث اختياره، وإعداده، وحل المشكلات التي تعترض طريقه في إنجاز مهماته. والباحثون الأساسيون في مجال المناهج الجامعية هم أعضاء هيئة التدريس المتخصصون في الأقسام الأكاديمية، الذين يقومون بتدريس تلك المناهج، فهم الأعراف باحتياجات طلابهم ومجتمعهم، وهم الأقدر على تطوير المناهج وتحديثها، وذلك لكونهم - فيما يفترض - المتابعين لكل جديد في مجال تخصصاتهم الدقيقة، المسلمين بالمراجع العلمية في ذلك، المتواصلين مع مراكز البحث العلمي وقنواته، المتقنين لتطبيق مناهج البحث العلمي وآلياته. كل ذلك فيما يفترض أن يكونوا عليه، ولكن الواقع أن كثيراً من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات يفتقدون كثيراً من تلك الصفات، وفيما يلي توضيح مختصر لبعض المشكلات الخاصة بمجال البحث العلمي في المناهج الجامعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات:

1. اختلال أخلاقيات البحث :

إذا كان العامل البشري هو أهم العوامل المنتجة للبحث العلمي، فإن أخلاقيات الباحث هي أهم مقومات العامل البشري، فكلما زادت أخلاقيات البحث واكتملت لدى الباحث، زادت استفادته من العوامل الأخرى، والعكس بالعكس، ولذلك ينبغي التأكد من توفر الأخلاقيات لدى الباحثين قبل اعتماد المبالغ المالية، وجلب الأجهزة الباهظة الثمن،

وتأسيس المراكز العلمية المكلفة، فإن ذلك كله سيذهب هدرًا، ويكون مردوده سلبياً إذا وضع في أيدي باحثين غير ملتزمين بأخلاقيات البحث العلمي.

والأخلاقيات التي ينبغي أن يلتزمها الباحثون كثيرة ومتنوعة، ليس هذا مجال بسطها، ولكن الذي ينبغي التركيز عليه في هذه الدراسة هي الأخلاقيات الخاصة بالباحث حول المناهج الجامعية، وهو عضو هيئة التدريس، فهو المعني بهذه الدراسة قبل غيره من الباحثين. ويغلب على المناهج الجامعية أخلاقيات تجارية بحتة، تقضي على الأخلاق العلمية أو تضعفها على أقل تقدير.

2. العزوف عن الإنتاجية العلمية

لاحظ أحد الباحثين في واقع البحث العلمي في إحدى الجامعات السعودية وجود هذه الظاهرة لأسباب متنوعة منها: الانشغال بالأعمال الإدارية، والإشراف على الطلاب، وكثرة العبء التدريسي، إضافة إلى الانشغال بالأعمال الأخرى خارج الجامعة، والارتباطات الأسرية والاجتماعية⁽¹⁾، وأثبتت دراسة أخرى في جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية في عام 1996م انخفاض درجة الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بتلك الجامعة؛ وكان لذلك أثر مباشر على ضعف الإنتاجية العلمية لهؤلاء الأعضاء⁽²⁾، وتؤكد ذلك دراسة أوضحت أن أستاذ الجامعة يقضي حوالي 64% من وقته في التدريس و14% في الأبحاث، و4% في خدمة المجتمع و 18% في خدمة الجامعة⁽³⁾.

وإذا كان عضو هيئة التدريس عازفاً عن الأبحاث العلمية التي يحتاجها في الترقية، فإنه عن الأبحاث المتعلقة بتطوير المناهج الجامعية أكثر عزوفاً.

3. العمل الفردي وقلة المشاريع البحثية الجماعية

إن طبيعة كثير من الأبحاث الفردية في جامعاتنا تحتاج إلى فريق عمل بحثي⁽⁴⁾، وإلى تنظيم مؤسسي، لا سيما المشاريع البحثية المتعلقة بالمناهج والمقررات التي يشترك

(1) السالم، سالم محمد، 1417هـ، واقع البحث العلمي في الجامعات، عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص 24.

(2) الحربي، حمود صالح صابر، 1996م، الرضا الوظيفي وعلاقته بالإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، رسالة ماجستير، مجلة (رسالة الخليج العربي)، العدد 85.

(3) فليبه، فاروق عبده، 1997م، أستاذ الجامعة الدور والممارسة (بين الواقع والمأمول) دار زهراء الشرق، القاهرة، ص 54.

(4) السالم، سالم محمد، 1417هـ، واقع البحث العلمي في الجامعات، مرجع سابق، ص 25.

في تدريسها عدد من أعضاء هيئة التدريس في جامعة واحدة أو في عدد من الجامعات، ومع ذلك يفقد التعاون البحثي في هذا المجال، ويغلب العمل الفردي التجاري.

4. الحاجز اللغوي لدى كثير من الباحثين:

حيث إن البحوث العلمية تعد من التراكم المعرفي العالمي المشترك، فإن ذلك يتطلب تواصلًا بين الباحثين باللغات الأكثر انتشارًا، كما أن الأستاذ الجامعي يلزمه أن يرتقي بطلابه إلى مصاف الطلاب في الجامعات المتميزة، وكل ذلك يحتاج إلى اللغات المعتمدة في تلك الجامعات.

II. مساعده الباحثين:

مساعده الباحثين أو الباحثون المساعدون: هم في الغالب: من طلاب الدراسات العليا، ومن المعيدين والمحاضرين في الجامعات، يلحون بمشاريع بحثية لمساعدة الباحثين الأساسيين من أعضاء هيئة التدريس كباحثين ميدانيين يتولون مهمة الاتصال وجمع الاستمارات والمعلومات، وغير ذلك من المهام البحثية التي يمكن لهم مستواهم العلمي والفني القيام بها. وهم بذلك يفيدون ويستفيدون أيضا: حيث تمكنهم تلك المهمة من صقل مهاراتهم البحثية، وتدريبهم على مهمتهم المستقبلية، وزيادة خبراتهم العملية التي سبق لهم دراستها نظريا. ولذلك يلاحظ أن الفرق كبير في إتقان البحث العلمي بين عضو هيئة تدريس سبق له العمل مساعدا لأساتذته الباحثين في بداية التحاقه بالعمل في الجامعة، وبين عضو آخر لم يسبق له ذلك؛ لانشغاله بأعمال إدارية وأنشطة اجتماعية كما هو واقع الحال لدى كثير منهم.

وإذا كان عمل هؤلاء المساعدين في مجال بحوث تطوير البرامج والمناهج الجامعية فإن فائدتهم ستكون أعظم مما لو كان في مجال آخر؛ لأنهم حينئذ يستفيدون فوائد علمية متصلة اتصالا مباشرا بمجالهم التدريسي في المستقبل القريب، إضافة إلى ما سبق ذكره من استفادتهم في مجال مهارات البحث العلمي، وهم بذلك يستفيدون أيضا مراجعة ما درسوه في المرحلة الجامعية، ويدركون خلال ذلك التطورات التي حصلت في التقدم العلمي والتراكم المعرفي في مجال تخصصاتهم العلمية ومقرراتهم التي سيقومون بتدريسها في المستقبل.

III. الفنيون:

وهم الذين يمتلكون مهارات فنية يحتاجها الباحثون ومساعدوهم لإنجاز الأبحاث العلمية في مراحلها المتتابعة، وغالبا ما تكون تلك المهارات متعلقة باستخدام الأدوات والأجهزة والآلات، ولا يشترط فيهم التوافق مع الباحثين ومساعدتهم في التخصص، فهؤلاء الفنيون يقومون بأعمالهم في خدمة البحث العلمي في كثير من التخصصات، بخلاف مساعدي الباحثين فإنهم يشترط فيهم التوافق في التخصص مع الباحثين؛ وذلك لكونهم يباشرون التعامل مع المعلومات التخصصية، ويتدخلون في تشكيلها وتحليلها وتفسيرها وإعادة تركيبها والاستنتاج منها.

وهذا لا يعني التقليل من قيمة عمل الفنيين في البحث العلمي، فيكفيهم أنه لا يمكن أن يتم العمل البحثي بدونهم، لكن المقصود أنهم يأتون في الدرجة الثالثة بعد الباحثين الأساسيين ومساعدتهم. وفي الغالب يكون الفني حاصلًا على الدبلوم في العمل الفني الذي يمارسه، أو مكتسبًا للخبرة بالتعلم الذاتي. ويلزم لعمل الفنيين في مجال تطوير المناهج الجامعية أن يكونوا مزودين بمعلومات خاصة في هذا المجال؛ وذلك عن طريق التواصل المستمر بينهم وبين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وتزويدهم بالتعليمات النظامية المطلوبة للمناهج الجامعية، والتي تميزها عن غيرها من أنواع النتاج العلمي.

IV. الإداريون :

يقصد بهم : الموظفون الذين لهم صلة مباشرة بالإجراءات الإدارية التي تمر بها معاملات الموافقة على تنفيذ المشاريع البحثية، وهم فئات متنوعة، وعلى درجات متفاوتة، وفي مواقع مترابطة ومتسلسلة، فمنهم الموظف في السكرتارية للقسم أو إدارة الكلية، ومنهم المكلف مقررا لمجلس القسم أو مجلس الكلية، ومنهم موظفو الاتصالات الذين يوثقون المعاملات، ومنهم من يحمل شهادة أكاديمية ولكنه مكلف بعمل إداري يفحص الأبحاث ويتأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات المتبعة، وغير ذلك من الإداريين.

ويحتاج الباحثون ومساعدوهم في التعامل مع هؤلاء الإداريين إلى صبر ومصابرة ومعرفة (بالروتين) المتبع، وكثير من المشكلات التي تعرقل الأبحاث العلمية يكون مردها إلى أخطاء الإداريين أو تقصيرهم في إنجاز مهماتهم.

V. مجتمعات الدراسة:

مجتمعات الدراسة في البحث العلمي المتعلق بالمناهج الجامعية كثيرة ومتنوعة؛ وذلك لأن تلك الدراسات والبحوث لا تقتصر على المنتسبين لمجال التعليم الجامعي دون سواه، ولكنها تشمل كل من له صلة بهذا المجال - تأثراً أو تأثيراً - وهم فئات كثيرة تكاد تشمل المجتمع بأكمله، فلا تكاد تجد فئة من المجتمع يمكن فصلها عن مجال التعليم الجامعي.

ومجتمع الدراسة - عادة - يرتبط بهدف تلك الدراسة وموضوعها الذي تعالجه، والمقررات الجامعية مختلفة في موضوعاتها وتخصصاتها؛ مما يؤدي إلى اشتراك المجتمع في عمليات البحث العلمي.

ومن أبرز المشكلات التي تواجه الباحثين في مجتمعات العالم النامي أثناء جمع المعلومات والاتصال بمجتمع البحث وعينته مشكلة غياب ثقافة البحث العلمي، والجهل بالأدوار التي ينبغي أن يقوم بها كل فرد في المجتمع تجاه البحث العلمي؛ لذلك ينبغي نشر ثقافة البحث العلمي في المجتمع بأكمله، ليكون جاهزاً للمشاركة الصادقة والفعالة في التجاوب والتعاون مع الباحثين لتحقيق الأهداف التطويرية عامة، وتطوير المناهج الجامعية خاصة.

IV. المستفيدون من نتائج البحث:

والمقصود بهم هنا كل العناصر المستهدفة في العملية البحثية للمناهج برمتها، والتي يتم التخطيط للارتقاء بها من خلال تلك البحوث العلمية، وهم فئات كثيرة ومتنوعة، تنبع كثرتها من كثرة الأدوار التي ينبغي أن تضطلع بها الجامعة تجاه المجتمع.

لكن الفئة المستهدفة بأبحاث المناهج الجامعية مباشرة هم طلاب الجامعات؛ لذلك ينبغي التركيز على هذه الفئة أثناء البحث، بل وإشراكهم في العمليات البحثية؛ ليكونوا مشاركين متفاعلين، مما يزيد في استفادتهم من تلك المناهج من جهة، ويزيد من ارتباط تلك المناهج باحتياجاتهم، ومراعاتها لقدراتهم، وإعطائهم مزيداً من الثقة فيما يدرس لهم، ومزيداً من السهولة في فهمه وإدراكه، ويكسبهم ذلك قدرة على التعلم الذاتي والتعلم التعاوني من تلك المناهج؛ فيصبحون عوناً لأساتذتهم مشاركين لهم في عمليات التعلم والتعليم.

ثالثاً : العلاقة بين العامل البشري في البحث العلمي وبين تحسين جودة المناهج:

بما أن العامل البشري هو أهم العوامل المؤثرة في البحث العلمي عموماً، فإنه أيضاً العامل الأساسي في تحسين جودة المناهج الجامعية، أما العوامل الأخرى (العامل المادي والعامل التنظيمي والعامل المعرفي) فإنها، مع أهميتها وضرورة توفرها، تعد فقط أدوات في يد العامل البشري يستخدمها حسب ما لديه من إخلاص وقدرات ومهارات وإبداع وابتكار.

وفئات العامل البشري السابق ذكرها تعمل كلها بترابط وتسلسل وتكامل، وتقصير أي فئة منها يؤثر سلباً على أداء الفئات الأخرى، لكن الفئة الأولى من العامل البشري وهم أعضاء هيئة التدريس هم الفئة الأساسية التي يقع عليها العبء الأكبر في مهمة تحسين جودة المناهج الجامعية، وبقية الفئات إنما هم مساعدون لهم في إنجاز مهمتهم؛ وبذلك فإنه يقع على عواتق أعضاء هيئة التدريس في الجامعة مهمة عظمى خاصة نحو طلابهم في الجامعات، ثم نحو مجتمعهم الذي ينتمون إليه والبشرية جمعاء.

المبحث الثاني: معايير الجودة وعلاقتها بتحسين جودة المناهج الجامعية

يعني مصطلح الجودة Quality المطابقة لمتطلبات أو مواصفات معينة. أو "جملة السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادراً على الوفاء باحتياجات معينة" كما عرفها بذلك المعهد الأمريكي للمعايير American National Standards Institute وتعد الجودة في التعليم أحد الضروريات التي تنشدها المجتمعات المعاصرة، فهي من الأولويات الملحة التي تؤدي إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع كماً وكيفاً. إلا أن الناظر في مستوى التعليم ومخرجاته في معظم دول العالم الإسلامي يرى تدني جودة ونوعية المخرجات التعليمية في تلك الدول، وعدم موازنة مخرجات التعليم مع متطلبات خطط التنمية، وعدم مناسبتها لحاجات سوق العمل، وارتفاع تكلفة التعليم في ضوء معدلات التخضم العالية وزيادة الهدر التربوي في المؤسسات التعليمية⁽¹⁾.

(1) عبد الجواد، عصام الدين نوفل، 2000م، ضبط الجودة الكلية وتطبيقاتها في مجال التربية، مجلة التربية، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية الكويتية، السنة (9)، العدد (30)، ص 72.

* العلاقة بين جودة المناهج الجامعية وعضو هيئة التدريس في الجامعة:

بالنظر إلى أن المنظومة التعليمية في أي مجتمع هي المصدر الرئيس لإنتاج القوى البشرية المتميزة والمبدعة للرقى بالمجتمع، وإلى دور عضو هيئة التدريس في النظام التعليمي الجامعي في تطوير المنظومة التعليمية ومخرجاتها والتي - لا شك - تؤثر سلباً أو إيجاباً على وجود تلك القوى، لذا لم يعد كافياً أن يتقن مادته العلمية ومهاراتها فحسب، بل أصبح من الضروري أن يكون متمتعاً بكفايات شخصية متكاملة، معداً إعداداً جيداً علمياً وثقافياً ومهنياً قادراً على توظيف مهاراته في البحث العلمي لتطوير المناهج الجامعية التي يقوم بتدريسها لطلابه، فضلاً عن فهمه لحاجات طلابه وقدراتهم، ثم توجيههم وإرشادهم وحفزهم للمشاركة الفعالة في بناء شخصياتهم ومجتمعهم، قادراً كذلك على استخدام أفضل الطرق والأساليب والوسائل لإيصال محتوى مادته إلى مدارك طلابه، ومساعدتهم على الوعي بمشكلات مجتمعاتهم والمساهمة في حلها، فضلاً عن الكثير من القيم الإيجابية الأخرى. فهو معلم ومهني وباحث ومشرف فضلاً عن كونه عضواً فاعلاً في مجتمعه، لذا فهو عنصر فاعل مؤثر في تحقيق أهداف البرامج والمقررات زيادة على دوره المهم في أي عملية إصلاح أو تطوير في المنظومة التعليمية لأنه عصب العملية التعليمية والمحرك الحقيقي لدفع عجلة تقدمها، وعلى هذا فقد بات من الضروري النظر في أعمال ووظائف أعضاء هيئة التدريس باستمرار والعمل على جعلهم عارفين بأدوارهم ومركيزين لتطويرها مستعدين للقيام بالأدوار الجديدة تماشياً مع متطلبات العصر ومستجدات التقنية المعاصرة.

ومن المسلّم به أن مسؤولية قيادة التغيير والتجديد في أي مجتمع لا بد أن توكل إلى نخبة واعية مؤهلة قادرة على تغيير القديم الرافض للتقدم والتطور، مستحثة للجدد الموافق لأهداف المجتمع وتطلعاته في ضوء معطيات العصر وإمكاناته. لذا فجودة التغيير في البرامج والمقررات في المؤسسات التعليمية تعتمد على توظيف مواهب المؤهلين والقادرين واستثمار قدراتهم وإمكاناتهم في تحقيق أعلى معدلات النجاح والتطور المستمر في مؤسساتهم ومجتمعاتهم.

* دواعي تطبيق معايير الجودة في المناهج الجامعية في العالم الإسلامي:

نظراً لطبيعة العصر المتجددة، ولأهمية موازنة تلك التجديدات في التعليم العالي فقد ظهرت الحاجة إلى تطبيق معايير الجودة؛ لأسباب منها:

- ❖ ضمان الوضوح والشفافية في برامج الجامعات، حيث يتم العمل في ضوء معايير جودة مقننة وواضحة لتحقيق أهداف محددة ومعلنة ومتفق عليها.
- ❖ كثرة مؤسسات التعليم العالي الأهلية.
- ❖ ظهور التعليم الإلكتروني، وعدم وضوح آليات تنفيذه وتقييمه ومتابعته.
- ❖ تنوع خلفيات وتوجهات أساتذة الجامعات في العالم الإسلامي.
- ❖ الرغبة الأكيدة من الجامعات في تحقيق متطلبات التنمية البشرية المتوافقة مع مقتضيات العصر.
- ❖ التأكيد على توافق المعايير المطبقة في الجامعات الإسلامية مع المعايير العالمية في المجالات المشابهة.
- ❖ التكلفة المرتفعة لتقنيات الإنتاج الحديثة: مما يترتب على الخطأ في الإنتاج هدر كبير للأموال والمقدرات.
- ❖ المنافسة الحادة بين المؤسسات المنتجة للسلع في المجتمع: مما يُصعب اكتساب ثقة المستفيد وتلبية احتياجاته.
- ❖ ارتفاع معدلات الإنفاق على التعليم، وظهور تقنيات جديدة في نظم المعلومات وأساليب الإنتاج، والنظر إلى الخدمات التعليمية بروح المشروع التجاري.
- ❖ اعتماد المؤسسات على المعايير الخاصة والدولية (ISO) للتأكد من جودة منتجاتها ومطابقتها للمواصفات العالمية والمحلية، وجذب العديد من المستفيدين⁽¹⁾.

❖ ملامح الجودة في نظام المناهج الجامعية :

1. حشد جميع العاملين داخل المؤسسة بحيث يدفع كل منهم بجهد وثقله تجاه تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجامعة مع التزام الجميع بها.
2. الفهم المتطور والمتكامل للصورة العامة، وخاصة بالنسبة لأسس الجودة الموجهة لإرضاء متطلبات "العميل" والمنسبة على جودة العمليات والإجراءات التفصيلية واليومية للعمل.

(1) عبد الجواد، عصام الدين نوفل، 2000م، ضبط الجودة الكلية وتطبيقاتها في مجال التربية، مجلة التربية، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية الكويتية، السنة (9)، العدد (30)، ص12.

3. قيام المؤسسة على تطبيق العمل الجماعي وتمثل روح الفريق الواحد.
4. التخطيط لأهداف لها صفة التحدي والجدة والإبداع.
5. الإدارة اليومية المنظمة للمؤسسة - القائمة على أسس مدروسة وعملية - من خلال استخدام أدوات مؤثرة وفعالة لمعرفة مدى التغيرات⁽¹⁾.

* فوائد تطبيق معايير الجودة في المناهج الجامعية:

يمكن حصر تلك الفوائد في أربعة مجالات على النحو الآتي:

1. على مستوى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة:

- * المشاركة الجماعية في وضع رؤية ورسالة وقيم وأهداف موحدة؛ مما يلزم الجميع بالأخذ بها. وتحمل المسؤولية تجاهها.
- * ارتفاع الروح المعنوية لدى العاملين وزيادة الشعور بالانتماء والرضا الوظيفي لديهم.
- * رفع مستوى الأداء ومتابعة الجديد المفيد في التخصصات وآليات تنفيذها.
- * زيادة الشعور بالمسؤولية المهنية؛ مما يؤدي إلى بذل المزيد في التعلم المستمر لمواكبة المستجدات العلمية والتقنية والتطبيقية.
- * زيادة العلاقة الإيجابية بين الأعضاء وطلابهم؛ مما يولد لديهم زيادة دافعية التعلم والعطاء والفهم والتطبيق.
- * زيادة إمكانية توالد الأفكار البحثية للتغلب على مشكلات المجتمع.

2. على مستوى الجامعة :

- * إعداد رسالة واضحة يلتف حولها جميع العاملون ويخلصون لتنفيذها، ويحرصون على مراجعتها وتطويرها باستمرار.
- * المحافظة على صورة المجتمع المهني للجامعة.
- * توفير بيئة للاستقصاء تتصف بامتلاك روح الجماعية المهنية.

(1) مقال عن الجودة الشاملة، على الموقع: www.khayma.com/moalimdz/moalim/qualite تاريخ الزيارة:

- ❖ اكتشاف جوانب الهدر وأنواعه زمنياً وبشرياً ومالياً ومعرفة آثاره الداخلية والخارجية.
- ❖ المشاركة في توجيه خطط التنمية في المجتمع في ضوء مستجدات العصر وثوابت المجتمع.
- ❖ تحسين جودة ونوعية الدراسات والبحوث وعلاقتها بتنمية المجتمع.
- ❖ الحصول على الدعم المادي من مؤسسات المجتمع المختلفة وبالتالي ارتفاع معدل دخل الجامعة.
- ❖ توفير الأيدي العاملة المؤهلة والمدرية.
- ❖ التطوير المستمر للمخرجات المبني على التقويم الموضوعي والمستمر.
- ❖ امتلاك قيادة جماعية تستثمر في الأفراد، تأخذ بلامركزية القرار، وتثق بأحكام الآخرين، وتقبل النقد والمراجعة.
- ❖ رفع وعي وثقافة جميع المنتسبين للجامعة.
- ❖ زيادة الإقبال على برامج الجامعة.
- ❖ الرقي بالمجتمع عن طريق إنتاج البحوث والدراسات، فضلاً عن ارتفاع صيت وسمعة الجامعة العلمية من خلال جودة مخرجاتها.

3. على مستوى مخرجات الجامعة "الطلاب":

- ❖ جودة المخرجات التعليمية للجامعة المتمثلة في مجموعة التغيرات السلوكية والشخصية لدى الطالب مثل: القيم الإيجابية، والولاء والانتماء والدافعية والإنجاز.
- ❖ زيادة فاعلية الطلاب في إجراء التجارب والأبحاث في تخصصاتهم.
- ❖ تسليح الطلاب بمهارات البحث العلمي وآليات البحث العلمي وطريقة إجرائه.

4. على مستوى المجتمع ومؤسساته الإنتاجية والخدمية:

- ❖ توفير قوى بشرية مؤهلة متمكنة من المشاركة في بناء المجتمع ومواجهة مشكلاته، مما يساعد المؤسسات على تقليل تكلفة التدريب.

✳ إيجاد علاقة قوية بين المجتمع والجامعة.

✳ تنمية الوعي المجتمعي بأهمية الجودة وتطبيق معاييرها.

✳ مدى أهمية توفر معايير الجودة للحكم على جودة المناهج الجامعية:

بما أنه لا يمكن الاعتماد على الانطباعات الخاصة أو العامة للحكم على جودة المناهج الجامعية بدون توفر أدلة داعمة ومؤيدة للحكم. لذا كان من الضروري أن يتوفر عدد من المؤشرات التي يمكن الحكم في ضوئها للوصول إلى حكم صحيح قابل للتأكد والبرهنة عليه.

✳ معايير الجودة في المناهج الجامعية في مؤسسات التعليم العالي:

نظراً لأهمية الاستفادة من خبرات الدول التي سبقت جامعات العالم الإسلامي في تحديد وتطبيق بعض المعايير التي يمكن الاعتماد عليها للحكم على جودة المناهج الجامعية وتحسين مخرجاتها، ونظراً لكثرة تلك المعايير وتفاوت مجالات تطبيقها⁽¹⁾. ولنوعية الدراسة الحالية وتحديد أوراقها، وحيث إن الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية قامت بوضع مجموعة من المعايير لضمان جودة التعليم العالي واعتماد مخرجاته. وبالنظر لحدائثة تلك المعايير وجدتها وشمولها وتكاملها ومناسبتها للمجتمعات الإسلامية، فقد رأى الباحثان بأن تكون تلك المعايير هي الأكثر مناسبة لهدف الدراسة الحالية. وهي على النحو التالي⁽²⁾:

(1) تم الاطلاع على كثير من معايير الجودة في كثير من الدول من أهمها:

- مجلس اعتماد التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية (CHEA)، والذي أنشئ عام 1997م، وتضم أكثر من 3000 كلية وجامعة.

- هيئة ضمان الجودة بالمملكة المتحدة (QAA)، والتي أنشئت عام 1997م

- المجلس الوطني للاعتماد المالي (LAN)، والذي أنشئ عام 1996م.

- هيئة الاعتماد الأكاديمي بدولة الإمارات العربية المتحدة (CAA)، والتي أنشئت عام 2001م.

- فضلاً عن الاطلاع على تجارب دول متعددة في هذا المجال.

(2) الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، 2009م، معايير الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي.

المعيار الأول: الرسالة والغايات والأهداف

حيث يجب أن تحدد رسالة المؤسسة التعليمية بوضوح تام وبشكل مناسب الأهداف أو الأغراض الأساسية للمؤسسة، كما يجب أن تحدد أولوياتها، وأن تكون الرسالة مؤثرة في توجيه التخطيط والعمل داخل المؤسسة التعليمية.

المعيار الثاني: السلطات والإدارة

حيث يجب أن يقوم المجلس الإداري الأعلى للمؤسسة بقيادة المؤسسة التعليمية قيادة فعالة تحقق المصلحة العامة للمؤسسة ككل ولعملائها، من خلال تطوير السياسات المناسبة والعمليات اللازمة لتحقيق رسالة وغايات وأهداف الجامعة.

المعيار الثالث: إدارة ضمان الجودة وتحسينها

حيث يجب أن تتضمن عمليات ضمان الجودة كل أقسام المؤسسة التعليمية، كما يجب أن تدمج بشكل فعال في عمليات التخطيط والإدارة المعتادة. ويجب أن تتضمن محكات تقييم الجودة المدخلات والعمليات والنواتج (المخرجات) مع التركيز بصورة أكبر على النواتج ويجب أن توضع الإجراءات اللازمة لضمان أن هيئة التدريس والموظفين والطلبة جميعهم ملتزمون بتحسين الجودة ويقومون بتقويم أدائهم بصورة منتظمة.

المعيار الرابع: التعلم والتعليم

حيث يجب أن يكون لدى المؤسسة التعليمية نظام فعال لضمان أن جميع البرامج العلمية فيها تحقق المستويات العالية للتعلم والتعليم عند الموافقة الأولية عليها، ومن خلال متابعة الأداء وتقديم الخدمات المساندة على مستوى المؤسسة. كما يجب أن تكون نواتج (مخرجات أو حصيلة) تعلم الطلبة محددة بدقة، ومتسقة مع "الإطار الوطني للمؤهلات" وذلك في جميع البرامج العلمية، أما في البرامج المهنية فينبغي أن تتسق نواتج التعلم أيضاً مع متطلبات التوظيف أو ما تتطلبه ممارسة المهنة. كما يجب تقييم مستويات التعلم والتحقق منها من خلال عمليات ملائمة، وأن تتم مقارنتها بنقاط (معايير أو مستويات) مرجعية خارجية مناسبة وذات مستوى رفيع. ويجب أن يكون أفراد هيئة التدريس مؤهلين بصورة مناسبة ولديهم الخبرة اللازمة للقيام بمسؤولياتهم التدريسية، وأن يطبقوا استراتيجيات تدريسية ملائمة للنواتج التعليمية المختلفة، وأن يشتركوا في الأنشطة المناسبة لتحسين كفاءاتهم التدريسية.

كما يجب تقويم جودة التدريس وفاعلية البرامج من خلال تقييمات الطلبة، ومن خلال استطلاعات آراء الخريجين وأصحاب الأعمال، مع أهمية استخدام الأدلة والنتائج المستخلصة من هذه المصادر كأساس لخطط التحسين.

المعيار الخامس: إدارة شؤون الطلاب والخدمات المساندة

حيث يجب أن تكون أنظمة إدارة شؤون القبول وسجلات الطلبة موثوقاً بها وتتسم بالاستجابة السريعة، مع أهمية المحافظة على سرية السجلات كما تقضي بذلك سياسة المؤسسة التعليمية. ويجب أن تكون حقوق الطلبة ومسؤولياتهم محددة وواضحة ومفهومة، وأن تتوافر إجراءات للناديب والتظلم أو الاستئناف تتسم بالشفافية والعدالة.

المعيار السادس: مصادر التعلم

حيث يجب التخطيط لمصادر التعلم، بما في ذلك المكتبات والترتيبات التي تكفل الوصول للمراجع الالكترونية وغيرها من المواد المرجعية التي تحرص المؤسسة التعليمية على توفيرها، حتى تفي باحتياجات البرامج التي تقدمها المؤسسة، كما يجب أن تقدم بالمستوى المناسب. ويجب أن تكون المكتبة ومرافق وتجهيزات تقنية المعلومات المصاحبة متاحة في الأوقات المطلوبة بشكل يدعم التعلم المستقل، مع تقديم المساعدة اللازمة لإيجاد المواد المطلوبة.

كما يجب توفير المرافق اللازمة للدراسة الفردية والجماعية في بيئة حافزة للبحث والدراسة العلمية الجادة.

المعيار السابع: المرافق والتجهيزات

حيث يجب أن تصمم المرافق أو تعدل بما يتناسب مع المتطلبات المحددة للتعليم والتعلم في البرامج التي تقدمها المؤسسة التعليمية، كما يجب أن توفر بيئة آمنة وصحية لتعليم عالي الجودة، فضلاً عن توفير المقومات الأساسية لإجراء البحث العلمي للطلبة وهيئة التدريس، كما يجب أن تقوم بتوفير أماكن كافية للخدمات الأخرى التي تساعد العاملين على القيام بأعمالهم على الوجه المطلوب.

المعيار الثامن: التخطيط والإدارة المالية

حيث يجب أن تكون الموارد المالية كافية للبرامج والخدمات التي تقدمها المؤسسة وأن تدار هذه الموارد بفاعلية تتناسب مع متطلبات البرامج وأولويات المؤسسة.

المعيار التاسع: عمليات التوظيف

حيث ينبغي أن يكون لدى هيئة التدريس والموظفين بالمؤسسة التعليمية المؤهلات والخبرات اللازمة للقيام بمسؤولياتهم بكفاءة، كما ينبغي أن تتوافر لدى المؤسسة التعليمية سياسات تطوير مهنية لضمان التحسن المستمر في أدائهم وخبراتهم. ويجب أن تحرص المؤسسة التعليمية على تقييم أداء جميع أفراد هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين فيها بشكل دوري، وعلى تقدير الأداء المتميز، مع تقديم المساندة بهدف التحسين، حيثما يتطلب الأمر ذلك.

المعيار العاشر: البحث العلمي

حيث ينبغي أن تضع المؤسسة التعليمية استراتيجية للبحث العلمي تتفق مع طبيعتها ورسالتها. كما ينبغي على جميع أعضاء هيئة التدريس، الذين يدرسون في برامج التعليم العالي، أن يشاركوا في أنشطة البحث العلمي بصورة كافية ومناسبة بشكل يضمن بقاءهم على دراية بالمستجدات في مجال تخصصاتهم، مع أهمية أن ينعكس ذلك على أدائهم التدريسي. كما يجب أن يساهم أعضاء هيئة التدريس، القائمون بالتدريس في برامج الدراسات العليا أو الإشراف على أبحاث طلبة الدراسات العليا، بشكل نشط في البحث العلمي في مجالات تخصصاتهم. ويجب أيضاً أن تتوفر التجهيزات والمرافق اللازمة لدعم أنشطة البحوث الخاصة بهيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا للوفاء بهذه المتطلبات، مع تشجيع هيئة التدريس على متابعة اهتماماتهم البحثية ونشر نتائج أبحاثهم. كما يجب أن تقدر إسهاماتهم البحثية وأن ينعكس ذلك على محكات تقييمهم وترقيتهم، وأن تتم متابعة مخرجات البحث العلمي وإصدار تقارير عنه، وأن تتم مقارنتها مرجعياً بتلك التي لدى المؤسسات التعليمية المشابهة. كما يجب أن توضع سياسات واضحة ومنصفة لحقوق الملكية الفكرية وتسويقها.

المعيار الحادي عشر: علاقات المؤسسة التعليمية بالمجتمع

حيث يجب النظر إلى الإسهام في خدمة المجتمع كمسؤولية مهمة من مسؤوليات المؤسسة التعليمية، وأن تتوافر المرافق والخدمات لدعم عمليات تطوير المجتمع، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين في المؤسسة للإسهام في خدمة المجتمع، وأن تكون المعلومات عن المؤسسة وأنشطتها معروفة. كما يجب أن تتابع المؤسسة التعليمية نظرة المجتمع لها وأن تتبنى الاستراتيجيات المناسبة من أجل العمل على تحسين صورتها وسمعتها.

ولتحقيق هذا المعيار، فإن الإسهامات التي تقدم للمجتمع ينبغي أن تتضمن أنشطة وخدمات لمساعدة الأفراد أو المنظمات أو المجتمعات المحلية خارج المؤسسة التعليمية (وهذا يعني أن هذه الإسهامات لا تتضمن أموراً مثل المساعدات المالية، أو الأنشطة غير الصفية للطلبة المسجلين، أو تقديم برامج أكاديمية تنتهي بمؤهلات)، ويمكن أن تتضمن كذلك المشاركة في المشاريع البحثية والتطويرية، وفي برامج التعليم المجتمعي التي تقدم مجاناً أو بمقابل.

* نتائج الدراسة :

- * أهمية العامل البشري في تحقيق عوامل التقدم في المجتمعات بشكل عام، وتحقيق عوامل الجودة في المناهج الجامعية بشكل خاص.
- * أهمية وجود معايير للجودة واضحة ومنافسة عالمياً؛ ليسترشد بها العاملون في الجامعات عامة والقائمون على المناهج تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً وتطويراً خاصة.
- * أهمية وجود التكتلات التشاركية في صنع القرارات التعليمية على مستوى العالم الإسلامي في هذا العصر.
- * أهمية وجود تخطيط استراتيجي واضح المعالم والخطوات محدد بزمن؛ لتطوير المناهج الجامعية في مؤسسات التعليم العالي بالعالم الإسلامي.

* التوصيات :

- بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحثان يوصيان بما يلي :
- * إقرار مبدأ المحاسبية للأفراد والجماعات والمؤسسات جامعات العالم الإسلامي.
- * ربط ترقية عضو هيئة التدريس بإجراء أبحاث تطويرية للمناهج الدراسية التي يدرسها في الجامعة.
- * إنشاء مراكز أو هيئات مستقلة - ينتخب أعضاؤها من أهل الكفاءة والاختصاص من جامعات العالم الإسلامي - تسند إليهم مهام وضع المعايير وتطبيقها وتطويرها بشكل مستمر، بالإضافة إلى نشرها للدراسات والبحوث المتميزة في مجال تخطيط وتنفيذ وتقويم وتطوير المناهج الجامعية في تلك الجامعات.

❖ العمل على تحقيق الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات؛ لمساعدتهم على الإنتاجية العلمية وفق معايير الجودة العالمية.

❖ إقرار جائزة سنوية تمنح لأفضل خمسة أقسام علمية تطبق في مناهجها الدراسية معايير الجودة العالمية.

❖ التصور المقترح لتحسين جودة المناهج الجامعية في جامعات العالم الإسلامي في ضوء معايير الجودة العالمية؛

بما أن التصور المقترح يمثل: مجموعة من الرؤى والمقترحات القابلة للتطبيق على أرض الواقع والتي تسهم عند تطبيقها في تحسين وتطوير جودة مخرجات المناهج الجامعية. فلا بد من ذكر أهم المكونات لذلك التصور:

1. أسس التصور المقترح

تمثل الأسس البنوية الأساسية - المادية والمعنوية - لنجاح التصور، ويمكن إجمالها في :

❖ تشكيل مجلس استشاري يتكون من عدد من أعضاء هيئة التدريس بجامعات العالم الإسلامي من أصحاب الخبرات والمهارات والاختصاصات المتنوعة من الكليات والأقسام المختلفة لوضع استراتيجية تبين رؤية ورسالة وقيم وأهداف التعليم في دول العالم الإسلامي، ووضع خطة لبلورة معايير أكاديمية، وإدارية، ومالية وذلك بالوقوف على أهداف التعليم الجامعي وتحديد أولوياته وآليات تحقيقها في إطار من الشمولية والمرونة والتوجه المستقبلي، على أن تشرف رابطة العالم الإسلامي على ذلك المجلس.

❖ إنشاء مركز أو هيئة عليا تهتم بالجودة في جامعات العالم الإسلامي، تمنح الصلاحيات المطلوبة لضمان تطبيق الجودة وتطبيقاتها، فضلاً عن توفير التمويل اللازم لقيامها بمسؤولياتها.

❖ تشكيل لجان فرعية من تلك الهيئة للتنسيق بين الكليات والأقسام المتناظرة في وضع البرامج ذات القواسم المشتركة بين دول العالم الإسلامي.

❖ تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية ومدى الالتزام بهذه المعايير بشكل مستمر، ومراجعة الأنظمة والقوانين والتعليمات والإجراءات الأكاديمية

والإدارية والمالية، وتزويد اللجنة بالتغذية الراجعة للتطوير والتحسين في جميع المجالات وتزويد رئاسة الجامعة بذلك.

❖ المراجعة المستمرة لمواد ونصوص اللوائح الجامعية لتتواءم مع المتغيرات والتحديات المحلية والعالمية.

❖ إنشاء قاعدة بيانات لمؤسسات التعليم العالي في العالم الإسلامي لسهولة متابعة الجامعات في هذا الشأن.

❖ الاهتمام بإنشاء وتحديث المراكز العلمية والمهنية والتدريبية لأعضاء هيئة التدريس.

❖ وضع آلية لتفعيل برامج تدريب أعضاء هيئة التدريس من خلال تبني برنامج دوري لتنمية كفايات عضو هيئة التدريس في المجالات المهنية والشخصية والبحثية والإرشادية والكفايات الخاصة لخدمة المجتمع على أن يكون إلزامياً قبل الخدمة وأثناءها.

❖ السماح بتعدد جهات ومؤسسات وهيئات الاعتماد مادامت تخطى بالاعتراف الدولي.

❖ وضع خطة زمنية لتطبيق متطلبات الجودة.

❖ إجراء التقييمات الدورية للتأكد من سير تطبيق معايير الجودة وتصحيح الأخطاء بما يضمن التطبيق الصحيح والخروج بنتائج جيدة.

2. منطلقات التصور المقترح

انطلق التصور المقترح من الآتي :

❖ نتائج الدراسات الميدانية على مستوى جامعات العالم الإسلامي، والتي توصي بضرورة إحداث تغييرات تطويرية في نظمها ومخرجاتها.

❖ أن معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي صارت ضرورة ملحة فرضتها متغيرات العصر ومتطلبات الرقي والتقدم في المجتمعات.

❖ أن معايير الجودة تعتبر حافزاً قوياً للبرقي بالعملية التعليمية والتعلمية، ووسيلة هامة لطمأنة المجتمع على مستوى ونوعية المخرجات.

❖ أن معايير الجودة ليست هدفاً في ذاتها وإنما وسيلة لضمان الجودة ورفع المستوى لأعلى درجة ممكنة لتحقيق أهداف واضحة.

3. متطلبات تطبيق التصور المقترح

لضمان تطبيق التصور المقترح ينبغي توافر مجموعة من المتطلبات أو المقومات الأساسية لنجاحه والحصول على النتائج المرجوة منه. ويمكن إجمالها في الآتي :

❖ متطلبات إدارية وتنظيمية، من أهمها: سن القوانين والتنظيمات الإدارية التي تساعد على تطبيقه، وتوصيف مهام الوظائف التعليمية، ووضوح الرؤية والرسالة والهدف للمؤسسة التعليمية، والتعاون في صناعة القرارات، ونشر ثقافة الجودة بين العاملين، وتطبيق نظام محاسبية واضح المعايير، ووضع آلية لتنمية قدرات العاملين بشكل مستمر.

❖ الإمكانيات البشرية، ويأتي على رأسها: إيجاد قادة لديهم الرغبة في التطوير، وإيجاد هيئة تدريس مؤهلة لديها الرغبة في البحث العلمي والتطوير المستمر، وإيجاد أفراد مؤهلين لمتابعة إجراءات تطبيق معايير الجودة.

❖ الإمكانيات المادية. وتتمثل في توفير المباني المناسبة والتجهيزات والخدمات التي تساعد على تطبيق معايير الجودة.

❖ الإمكانيات المالية، وتتمثل في توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتطبيق معايير الجودة وبرامجها، فضلاً عن توفير التدريب اللازم للعاملين في الجامعة.

4. خطوات تطبيق التصور المقترح

لنجاح التصور المقترح لا بد من توفر عدد من الخطوات والآليات المعينة على تطبيقه والحصول على نتائج. من أهمها:

❖ شعور منسوبي الجامعة بالحاجة إلى التطوير للوصول إلى مخرجات ذات جودة منافسة.

❖ نشر ثقافة الجودة وأهميتها في العصر الحديث.

❖ إنشاء وحدات خاصة بالجامعة لتطبيق معايير الجودة ومتابعة تطبيقاتها، على أن يقوم عليها أفراد مؤهلون علمياً ومهنياً مع مراعاة تنوع الخبرات والمجالات عند اختيارهم.

❖ الاستعداد والتهيئة للتطوير.

- ❖ تحديد الأنشطة والإجراءات اللازمة للتطوير.
- ❖ تحديد الاحتياجات الإدارية والمالية والبشرية والزمنية.
- ❖ توفير الأدلة والوثائق والإرشادات الخاصة بمعايير الجودة وكيفية تطبيقها.
- ❖ التنفيذ الفعلي على أرض الواقع.
- ❖ المتابعة والتقييم المستمر مع التصحيح الفوري ومعالجة المشكلات حال وقوعها.

مراجع الدراسة

1. آل زاهر، علي ناصر شتوي، 1425هـ، برنامج مقترح لتطوير الممارسات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، ندوة تنمية أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، في الفترة 2-3/11/1425هـ.
2. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، كتاب شعب الإيمان.
3. الجليبي، سوسن شاكر، 2005م، معايير الجودة الشاملة في الجامعات العربية، بحث مقدم إلى مؤتمر العلوم التربوية والنفسية وتطبيقات مستقبلية المنعقد في جامعة اليرموك في الفترة: 22-24 تشرين ثاني 2005م.
4. الحربي، حمود صالح صابر، 1996م، الرضا الوظيفي وعلاقته بالإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، رسالة ماجستير، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد (85).
5. الحربي، حياة بنت محمد بن سعد، 1422هـ، إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتطوير الجامعات السعودية "دراسة لاتجاهات الهيئة الأكاديمية السعودية نحو تطبيق مبادئها، ووجهة نظرهم حول مدى إسهام هذا التطبيق في تطوير الجامعة" رسالة دكتوراه غير منشورة قسم الإدارة والتخطيط بكلية التربية جامعة أم القرى.
6. حريري، مصطفى محمد، 2008 م، ربط البحث العلمي بالتدريس والتدريس بالبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن) ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني للبحث العلمي من 17-20 صفر 1429هـ.
7. حسن شحاته، 1421هـ، البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق، الدار العربية للكتاب، القاهرة.
8. الخطيب، محمد، 2007م، الجودة في التعليم العام، ورقة عمل مقدمة في اللقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية "جستن" في الفترة: 15-16/5/2007م.

9. السالم، سالم محمد، 1417هـ، واقع البحث العلمي في الجامعات، عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
10. عبد الجواد، عصام الدين نوفل، 2000م، ضبط الجودة الكلية وتطبيقاتها في مجال التربية، مجلة التربية، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية الكويتية، السنة (9)، العدد (30).
11. الغامدي، سعيد بن عبود، 1420هـ، الأستاذ الجامعي (والبحوث العلمية)، ورقة عمل للندوة تقييم التعليم الهندسي والتقني - الظهران - شعبان 1420هـ. نشر في مجلة (التدريب والتقنية) عدد (14) بتاريخ (صفر 1421هـ).
12. فليه، فاروق عبده، 1997م، أستاذ الجامعة الدور والممارسة (بين الواقع والمأمول)، دار زهراء الشرق، القاهرة.
13. مجلس اعتماد التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية (CHEA)، والتي أنشئت عام: 1997م، وتضم أكثر من 3000 كلية وجامعة.
14. المجلس الوطني للاعتماد الماليزي (LAN)، والذي أنشئ عام: 1996م.
15. مقال عن الجودة الشاملة، على الموقع: www.khayma.com/moalimdz/moalim/qualite تاريخ الزيارة: 1431/4/15هـ.
16. هواربي، معراج عبد القادر، وأمجدل، أحمد عبد الحفيظ، قياس اتجاهات الأستاذ الجامعي نحو ممارسة البحث العلمي. ضمن أبحاث المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية المنعقد في جامعة الملك فهد بالظهران، خلال الفترة من 17-20 صفر 1429هـ.
17. هيئة الاعتماد الأكاديمي بدولة الإمارات العربية المتحدة (CAA)، والتي أنشئت عام: 2001م.
18. الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بالمملكة العربية السعودية، 2009م، معايير الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي.
19. هيئة ضمان الجودة بالمملكة المتحدة (QAA)، والتي أنشئت عام: 1997م.
20. Unesco, 1998, Higher Education in the Twenty -first Century Vision Action, Arab Region What Higher Education wanted by the Arab Statesatt. conference on Higher Education. pp.6-7

مقاربات في المنهج وقضايا البحث العلمي في الجامعات

د. مهدي إميرش (*)

المقاربة الأولى : في المنهج والحرية

تأخذ دلالة المصطلح بعدها المفهومي من الصلاحية Validity، في اللسان العربي، ومن ثم فإن المصطلح في اللسان العربي بهذا البعد هو غير Termination، في الانجليزية، على سبيل المثال، إذ إن هذا اللفظ الإنجليزي يهتم بالتحديد، أي بوضع حد Term، للمفهوم، وهو في نظرنا مخالف الواقعة المصطلحية حتى في الانجليزية نفسها، إذ إن اللفظ يفتح على الكثير من المفاهيم، وفي العربية فإن هذه الظاهرة، أي انفتاح المصطلح على عديد المفاهيم تضاف إليها ظاهرة الاشتقاق في العربية، الأمر الذي يستدعي إعطاء أهمية كبرى لهذه المقاربات، دون استخدام الحدود والقيود المفهومية، أي أننا نقوم بعملية مقاربة Approach، لهذا المصطلح الذي قد يضطرنا إلى الحفر على جذر هذا المصطلح الذي هو أشبه بالشجرة لها فروع ، وفي ذهننا نضع المدي لمصطلح الكلمة كما قدمه القرآن في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ (24) تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (25) وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ (26) ﴾ سورة إبراهيم، فالكلمة العربية أبعد من اللفظ، أو من أدوات التعبير ووسائل التعبير التي نستخدمها لتساعدنا في عبور المفاهيم التي نقارب بها المعاني التي هي تصورات ذهنية تعجز الألفاظ عن أن تعبر عنها أو تسمح للمعنى أن يعبر من خلالها، فالجمال هو اسم معنى، وهو تصور ذهني، ولكن لا يمكن بوسائل التعبير وأدوات وأعضاء التلطف والنطق، والإشارات السيميائية التي نستخدمها رديفاً لهذه العملية أن تعبر عنه، وإن كنا نقارب الجمال من خلال الوصف بالجميل، فالجميل منطقي ومحدود، أي أنه موضوع، ونقصد بموضوعية

(*) ورقة مقدمة لأعمال المؤتمر العالمي حول استراتيجيات البحث العلمي في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا .

الموضوع أنه واقعة موضوعية، فقولنا : هذا وجه جميل، فإن الوجه هو هذا المنطقي والمحدود الذي يحد الوصف بالجميل، أي أنه هو الموصوف أنه جميل ، ولكن ليس الجمال، وهنا تبدو المغالطة الكبرى إذا توهمنا أن الجمال الذي هو اسم المعنى المطلق الذي يستغرق المحدود ويتمظهر من خلاله دون أن يستغرقه هذا المحدود قد حل في المحدود، وبذلك يفقد المطلق إطلاقه، ويفقد المحدود محدوديته، بل يتأكد التناقض المكشوف، ولا يستقيم هذا القول حتى بلغة المنطق، بله أن نقبله تصوراً ذهنياً للمطلق بما هو حقيقة.

من ثم رأينا أهمية التوقف عند مصطلحات هذه الورقة، يلاحظ أننا استخدمنا (في)، أي أن ما نقدمه هو في المنهج، لكن ليس ما نقدمه هو مطلق القول في المنهج، أي أن في تفيد هنا الظرفية، ونحن لا نتحدث عن المنهج ، حيث (عن) تفيد المجاوزة والاستعلاء، إننا نتحدث مستغرقين في المنهج، كما لا نمارس دور الحكم المفارق للبحث في المنهج، لأن المنهج هو الذي يحدد مسار تفكيرنا، بل وطرائق التفكير وأساليبه وغاياته التي قد تتجاوز القضايا المنطقية، فيبقى ما نقوله هو مساهمة ضمن مساهمات لا أظنها تتوقف، إن المنهج له في العربية دلالة النهج أو الطريق، ففي لسان العرب، لابن منظور، يعالج مصطلح المنهج ضمن الجذر (نهج)، ويقدم الكثير من المفاهيم، حيث تأتي الإحالة الأولى على الطريق، فيقول : (طريق نهج بين واضح وهو النهج .. ومنهج: كنهج، ومنهج الطريق وضحه، والمنهاج كالمنهج، وفي التنزيل: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرَعًا وَمِنْهَا جَاءَ﴾ (48) سورة المائدة، والمنهاج الطريق الواضح، واستنهج الطريق صار نهجاً).

من هنا فإن المنهج هو غير المقرر الدراسي Curriculum الذي يقوم المعلمون من خلاله بعملية التلقين للطلاب والتلاميذ، فالمنهج إذا أردنا أن نقارب هذا المصطلح إلى الانجليزية على سبيل المثال هو Method، ويرتبط هذا بمنهج التفكير في إحدى دلالاته، وتكون عملية المقاربة للمنهج بهذه الدلالة هي المنطقي والمحدود Methodology، وهذا سيبدو أكثر وضوحاً من خلال عنوان هذه الندوة، التي نتحدث عن الجامعات في العالم الإسلامي، إن وصف العالم بالإسلامي يظهر أننا نتحدث عن ظرفية منطقية ضمن العالم بمفهومه الواسع، أي أننا نتحدث عن العالم الإسلامي، والعالم الإسلامي في ذاته يأخذ المدى المفتوح على تاريخ الإسلام، أي المنهج Method والذي نقاربه بهذه الآن الظرفية، والتي نعالجها من خلال الوقائع المنطقية، عندما نقارب هذا المنهج الذي يوصف بالإسلامي على الأقل نتفق على أسسه نستطيع أن نتحدث عن منطق لهذا المنهج يعالج قضايانا المعاصرة، مع إدراكنا أن مصطلح القضية هو في الأساس مصطلح منطقي،

ومصطلح موضوعي، فنضع في ذهننا هذا التصور للمنهج الطريق الذي نقول عنه إنه إسلامي، ثم نحدد منطقياً في هذه الأين المحدودة الخطط أو الخطة التي نقارب بها هذا المنهج، والخطة هي هذا المشروع الذي يوصلنا إلى الغاية، سواء بهذا المدى أو الأهداف الأدنى التي تحيلنا ضمن مسار تقدمي نحو الغاية، فالمنهج هو الذي يرسم هذا المشروع من خلال منظومة فكرية تستمد من فلسفة الإسلام وقواعده، وهذه المنظومة هي التي تحدد الأهداف القريبة والغاية القصوى، بما في ذلك انفتاح الإسلام على العالم بمفهومه الواسع، باعتبار أن الإسلام هو دين للبشر كافة، والخطط التي هي ضمن هذا المشروع تفرض وسائلها وأساليبها وأدواتها، وبالضرورة يدخل المدى الزماني المكاني ضمن المعطيات الأساس لأي مشروع. فالزمن هو هذا المحدود والمنطقي الذي ينفتح على الزمان، والمكان قد نستطيع من خلال المنهج المفتوح والتقدمي الذي يأخذ بعده الإنساني العالمي ينفتح على الإمكانية، وبذلك نتجنب هذه المختنقات والأزمات التي تعترض منهج تفكيرنا من الأساس فتضعنا إما ضمن هذا المنطق المقفل والمنغلق الذي يسد الطريق أو النهج، ويحول الخطاب الإسلامي من هذا الانفتاح من خلال المد إلى خطب، أي إلى كارثة، فألف المد في الخطاب بقدر ما تحيلنا على الألفة التي هي شرط الانفتاح تحيلنا كذلك على الامتداد بمفهومه المكاني الزماني الفيزيائي والحيوي، وكذلك البعد القيمي والأخلاقي، والذي يضع المسلمين على طريق الإسلام ومنهجه دون قطيعة أو انقطاع، ويجعل من رسالة الإسلام رسالة إنسانية، ومن المكتسبات الإنسانية والاكتشافات والاختراعات وسائل وأدوات في مشروع قيمي وأخلاقي يخرج من معايير السوق وخطاب السوق، ومن تحول التقانة والإبداع إلى منطق للقوة، أي إلى Technocracy، كما هو اليوم من خلال سياسات الحصار، ومنع الشعوب الفقيرة من الأخذ بأسباب المعرفة، إضافة إلى إدخالها الحلقة المفرغة للتخلف: الفقر، الجهل، المرض، هذه الحلقة التي لا يعرف أين طرفها، إذ كل واحدة متصلة بالأخرى ترتبط بها وتحيل إليها في علاقة تضاييف، حسب المصطلح المنطقي.

إن المنهج هو الذي يخرجنا من هذه الإملائية، أو ما يسمى بالمقررات التي تفرض على الطلاب والتلاميذ، إن المنهج يتأسس على الحرية، فالمعلمون والأساتذة في الجامعات ليسوا كهنة، يفرضون تعاليم كنسية ويعمدون الطلاب في تراتبية كهنوتية، بل الأساتذة والمعلمون هم الذين يمتلكون هذا المنهج الذي ينتصر لحرية التفكير، ومن ثم يكون دورهم دوراً رسالياً كما هم الأنبياء ليرفعوا الإصر والأغلال على منهج التفكير: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ

وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿سورة الأعراف، الآية: 157﴾، فالحرية كما هي صرخة عمر بن الخطاب في مقولته الشهيرة "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً"، هذه الحرية هي فطرة فطر الله الناس عليها، ومن ثم فإن هذه المهمة الرسالية للتعليم الذي يوصف بالجامعي هي مهمة رفع الإصر والأغلال والوهم والخرافات من أمام حركة التفكير، فينفتح المنهج على النهج، وينفتح الإنسان بهذه الحرية على مسار الإنسانية حتى نهاية الإنسان. وتكون المعرفة هي الخطوة التي نتقدم بها في شجرة العلم، فالمعرفة هي فرع العلم، لكنها ليست العلم، وفي التمثيل للشجرة الذي جاء في الآية الكريمة، فإن قصة الكلمة الشجرة تبدأ من الحبة التي تنفلق بفضل هذه القوة الكامنة التي أودعها الله فيها، أي تخرج من وضع الرتق إلى الفتق، والفتق إلى الفلق، ومن الفلق إلى الانفجار، فتهتز الأرض وتربو كما هو الرحم، وتولد هذه الكلمة الطيبة التي تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها، وبذلك يتحدد منهج الإسلام في العلم، كما يكشف لنا عن هذا التقدم في قصة العلم من الحبة التي قد يدرك مكوناتها وخصائصها، ولكننا نتوقف عند هذا الحد، أي نعجز على أن نخلق حبة : ﴿أَمْ مَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (سورة النحل، الآية: 17)، ولكن عجزنا على الخلق هو الذي يضعنا في الإيمان بالغيب، ويشجعنا على أن نأخذ مسار الحبة الشجرة، التي أصلها ثابت وفرعها في السماء، ودون الإيمان بالغيب الذي هو منهج العلم، حيث الغيب ليس ما سوف يتحقق فحسب، بل ما تحقق، فما حققته الإنسانية من إنجازات هو مكون من مكونات مشروع الحقيقة، إذ بدون هذا تكون القطيعة والانقطاع. ولكن الإيمان بالمتحقق لا يكفي وحده، بل لابد من الإيمان بما سوف يتحقق، ويكون دورنا في كل مرة هو دور الأمة الشاهدة، أي دور الذي يملأ الوسط فيحول دون هذا الفراغ، فسد الفرج في حركة تاريخ الإنسانية العام وتاريخ العلم هو ما نطلق عليه بسد الفرج في الصلاة، فالصلاة التي هي اتصال بالغيب الإلهي لا تتم مع هذه الفرج، بل أي اتصال بالحقيقة بما هي غيب لا تتم مع وجود الفرج، إن الفراغ هو الذي يعيد إلينا الصنم من جديد، وفي كل الأحوال فإن سد الفرج ليس عملية سهلة، بل هي عملية شاقة، لأنها لا تقوم إلا بإصلاح ذات البين، بإصلاح العلاقة بين المتحقق وما سوف يتحقق، ويكون هذا الوسط الشاهد هو هذا الذي يمتلك القدرة الإيمانية على التذكر والتصور، فيلامس بهذه القدرة طرفي الحقيقة، أي غيب المتحقق، وغيب ما سوف يتحقق.

من هنا نكون قد قاربنا حسب جهدنا هذه المفاهيم التي تنفتح على معنى المنهج وحاولنا أن نفرق ضمن إيماننا بالحرية، بين هذا المنهج الذي يدعو إليه الإسلام، وبين

هذه المقررات المفروضة على التلاميذ والطلاب وهذا الأسلوب الموروث من الكنائس والذي يحول الطلاب والتلاميذ إلى جهاز مستقبل بائس، فعملية التعلم لا التعليم هي التي تحقق المنهج من خلال الحرية، أي أن التعلم هو عملية ولادة وتلاقح بين طرفين المعلم والمتعلم، وبدون هذا الاستعداد للحمل بكل مفاهيمه لانستطيع أن نؤسس لاستخلاف يتقدم بالإنسانية نحو العلم، وبذلك يكون مشروع العلم وسيلة وغاية في ذات الوقت، وسيلة لانفتاح الحرية وخروج هذه الطاقة الكامنة والمحاصرة من قيود والأغلال التي وضعت قسراً وفرضت قهراً من قبل أعداء الحرية والعلم في مختلف العصور حتى يومنا هذا، وسيلة لحياة إنسانية يغمرها التفاؤل ، ويدفعها الشعور بالثقة، وحرارة الإيمان هذه الطاقة التي لا تكتسب قوتها إلا من الحرية ذاتها، وهي غاية للكمال الإنساني والسعادة والفوز في الحياة الدنيا والآخرة، ولهذا الامتلاء الذي يشعر به الإنسان فيذهب عنه الإحساس بالقلق والخوف والفراغ والسطحية والتفاهة، هذا الامتلاء الذي يرفض الإملائية Dictation، وهم البعض بالاستعلاء والتفوق، فالدكتاتور Dictator، لا يجد له مكاناً إذا سُدَّت الفُرج، وأصلحت ذات البين ، وتحقق الحضور الواعي والإرادي والفاعل للإنسان.

المقاربة الثانية : في القضايا وقضايا البحث في العلم

أشرنا في عَجالة في المقاربة الأولى إلى المنطق، وفي ظننا أن المنطق يتعلق بالقضايا، وتحديدأ بقضايا الأحكام المنطقية، أي بهذا الاجتهاد المستمر في الوصول إلى الحكم، والاجتهاد عند المسلمين، كما أراه، يتجه نحو الإصابة ومجانبة الخطأ، أي أن الاجتهاد يوصف بالصواب والخطأ، ولا يوصف بالحق والباطل، أي أن الاجتهاد تسديد ومقاربة للهدف، والهدف محدود ومتعين أو في حكم المحدود والمتعين. ومن ثم فإن ما نبديه من أحكام هي آراء، والرأي Dox، ليس عقيدة، ومن ثم قد تختلف الآراء، ويتم مثل المحاكم نقض الأحكام أو الاستئناف عليها، ولا يدعي القاضي أن حكمه في قضية هو الحقيقة، فالحقيقة أبعد من الوضعي والموضوع، أي أن الوضعي والموضوع والذي يوصف بالموضوعية Positivism، هو هذا المنطقي المحدود، فالقاضي يحكم في الموضوع ولا يوصف القاضي بأنه موضوعي، لأن القاضي هو خارج منطقة الموضوع، خارج معطيات هذا الحدث الذي نُخبر عليه بالجملة الخبرية، لأن القاضي لو أدخل نفسه في الموضوع لأمسى معطى من معطيات الموضوع، أي بدل أن يكون قاضياً يحكم في الموضوع يكون هو نفسه محكوم عليه، ومن ثم فإن مؤسسات التعلم هي مؤسسات تبحث في المعرفة، أي في القضايا المعرفية، ولا يمكن لها أن تدعي أنها تعنى بالبحث العلمي، ولأن وصف

البحث بالعلمية هو من الأساس وبلغة المنطق والقضايا مصادرة على المطلوب *Petitio principii*، أي مغالطة منطقية. بل إن هذا الإدعاء يصادر بالمفهوم الاقتصادي البحث في العلم، فيجعل المتحقق من العلم مطلق العلم، ويتحول الباحث من خلال هذه الحلولية إلى كاهن متأله يدعي الإحاطة والشمول، ومن هنا تأتي هذه الواحدية *Monism*، وهي التي تنشئ الاحتكار *Monopoly*، وتوجد الخطاب الشمولي الواحد *Monologue*، ومن ثم فإن البحث في العلم يأتي من خلال المعرفة، وعودة بنا إلى المصطلحات، واستعادة للمفاهيم التي تنفتح أمامنا من خلال العلاقة التي يربطها القرآن بين الكلمة والشجرة، فإن المعرفة هي فرع شجرة العلم، ومن يدعي أن الفرع هو ربما الورقة، وهنا نربط بين الورقة في الشجرة، والورقة التي نخط عليها، من يدعي أن الورقة تحيط بالعلم، لا يبرهن إلا على قصوره وجهله بمشروع البحث في العلم، كما يؤدي هذا الخطاب المقفل إلى أن يقصي صاحبه لا أن يفرض هو الإقصاء على غيره.

إن تاريخ الفرق والمذاهب، وحركات الرفض والثورات إنما جاءت نتاج هذه المصادر، فالطاقة المكبوتة التي هي الحرية لا تنفع معها هذه المحاولات الوهمية من خلال محاولات تفريغ الطاقة وفائض الطاقة كما تلجأ الأشكال الدكتاتورية، أي من خلال اللهو والعبث وفرض لعبة الصراع الوهمي والتعصب وفرض خطاب الكراهية.

إن الشكل المقفل مصيره الانفجار أمام هذه الطاقة، ومن ثم تلجأ المؤسسات الدكتاتورية إلى السيطرة على دور المعرفة ومشاريع العلم والعلماء وتوجيهها لأهداف قاصرة ونفعية. ومن خلال المصطلح فإن المعرفة هي منطق العلم ولكنها ليست العلم، وبمقاربة المعرفة بالمصطلح الإنجليزي *Epistemology*، يمكن القول إن الـ *Epi*، هو هذا الفرع الذي يرتبط بالساق أو الأصل *Stem*، وأن *Logy* من *Logos* - *Logy*، هو المنطق المحدود الذي هو منطق الفرع أو الورقة وليس العلم الذي هو كل الشجرة أو كل النبات، ومن ثم فإن مصطلح *Epistemology*، يبحث في منطق العلم من خلال المعرفة، والمعرفة المنطقية هي المعرفة التي تخضع للبرهان ولعملية الإثبات، فالبرهان يتعلق بالموضوع وليس بمبحث العلم، فالعلم هو مشروع الفلسفة التي تبحث في الحقيقة، في حين أن المعرفة هي هذا المنطق الذي نقارب به الحقيقة، ويمكن في هذا المنحى أن نوظف المركب الإنجليزي *Phenomenology*، حيث *Phe*، هي تظهر (النومين - *Noumenon*)، الذي هو الاسم، و*Logy*، هو منطق الـ *Phe*، وليس منطق النومين، لأن النومين لا يخضع لمحدود المنطق، فالنومين في المعجم الفلسفي هو اسم المعنى، أو المطلق أو الحقيقة، في حين أن ما يتمظهر من الاسم هو دليل موجوديته وليس وجوده. والدليل ليس المعنى، كما أن الموجودية ليست الوجود، حتى في استخداماتنا القريبة، وعلى سبيل المثال قولنا: فلان

في القاعة التي نحن فيها الآن، هذه الجملة الخبرية تُخبر عن موجودية فلان، ولكن وجوده هو أبعد من موجوديته، فوجوده محدود ضمن منطق هذه القاعة، بل حتى خطابه سيكون خطاباً منطقياً. وجملة التعبيرية تكون جملاً منطقية، فلو خرج أحد عن موضوع هذه الندوة أو موضوع الجلسة، سيدخل رئيس الجلسة من أجل إعادته إلى الموضوع الرئيس، تماماً مثلما يتم في المحاكم، فلو خرج المتهم أو المحامي عن موضوع القضية المعروضة للحكم، أي عن الحدث الذي تُعبّر عنه الجملة الخبرية فاستخدم خطاباً إنشائياً، كأن يتحدث عن الإنسانية والعدالة وغيرها من أسماء المعاني، فإن القاضي سيعيده إلى هذا الإنسان المائل أمامه، وإلى موضوع القضية، وإلى الحكم على القضية الذي يوصف أنه حكم عادل، وليس العدل، والذي قد يقبل الاستئناف عليه ونقده.

من هنا، فإن البحث في العلم هو بحث في منطق الذي يدل عليه ومن ثم نجد في الجامعات مباحث توصف بالمنطقية Sociology، أو Biology، وقد يتوهم البعض أن هذا المبحث في الاجتماع هو علم الاجتماع، وهنا تكمن المغالطة، إن هذا المبحث يبحث في منطق اجتماع الجماعة، أي في هذه المعطيات التي تجعل من الجماعة الإنسانية مجتمعاً قسدياً وواعياً، وهنا نَفرّق بين مفهوم المجتمع وبين الجماعة، فمفهوم المجتمع هو عملية تكون تاريخي وواع، في حين أن الجماعة تخضع لعملية تركيب اصطناعي، مثل أي مركّب فيزيائي، من خلال منطق الجزء والكل، فالقطع الحيواني المدفوع كذلك بقوانين الحياة البيولوجية ومنطقها يشكل جماعة، ولكنه لا يكون مجتمعاً، ومن ثم فإن منطق الاجتماع يبحث في قانون الاجتماع، والذي يتأسس على الوعي بالاجتماع، وعلى إرادة الاجتماع، وكذلك على قسدية الاجتماع، وعلى التنازل الطوعي على بعض الأنا لصالح العلاقة مع الغير، وبذلك فإن هذا المنطق يبرهن على مشروع إنساني، ولكن لا يمكن أن نقول عنه إنه علم الاجتماع. ومنطق الحياة Biology، يتعلق بالمعارف التي أدركناها من الحياة ولكن لا يمكن أن نقول إننا أدركنا علم الحياة. وفي الدين نحن نبحت في علوم الدين، ولكن لا ندعي إحاطتنا بعلوم الدين، لأنها مشروع للإنسانية كلها، وهذا الادعاء هو الذي يوجد كما أشرنا الأشكال الهريرية المقفلة ويوجد التراتبية، ويعيد من جديد منطق الكهنوت، وهذا ما يحيلنا إلى المقاربة الثالثة حول الجامعة والكهنوت.

المقاربة الثالثة : (الجامعة) والكهنوت

إن وضع مصطلح الجامعة بين قوسين محاولة لتوضيح الفرق بين مفاهيم ودلالات الجامعة في العربية، ودلالة ومفاهيم University، في المعاجم الأوروبية، وعلى

سبيل التمثيل في المعجم الإنجليزي، وهذا الفرق فرق أساس يرتبط بمنهج التفكير، إننا نستخدم الجامعة وفي ذهننا المفاهيم التي يعطيها الجامع في العربية، فالجامع في العربية هو أبعد من المسجد، إذ إن المسجد يبدأ من هذا المبنى الذي يُعد للصلاة، بالمفهوم الذي أشرنا إليه، وقد يكون المبنى محدوداً، فإذا اتسع المسجد أطلق عليه المسجد الجامع، أي الذي يجمع المصلين، ولكن الجمع هنا هو جمع مجازي، فالمصلون لهم منهج تفكير واحد هو الذي يحدد الهدف والغاية، أي قصد هذا المكان الذي نطلق عليه الجامع. فهم بهذا المنهج مجتمع قبل أن يجمعهم الجامع، بل إنهم هم الذين يعطون الجامع قيمته، وبذلك فإن الصلاة هي ما أشرنا إليها الاتصال ورفض القطيعة، والانفتاح على الغيب الإلهي، وهذه هي الدلالات التي أشرنا إليها في المقاربة السابقة عندما تحدثنا عن سد الفرج، فالجامع إذاً يأخذ هذه الأبعاد من منهج التفكير الإسلامي الذي حددته الآيات القرآنية، وكانت سورة الإخلاص بمثابة العلاج النهائي لكل مبررات الشرك المنهجي، فالله الأحد، هو الذي يقودنا إلى أن نكون أمة واحدة، وكما هو معروف فإن الواحدية هي غير الأحدية، إن الواحدية قد تجمع داخلها المتكثرات، ولكن الجمع في المجتمع الأمة أو المجتمع الجامع ليس جمعاً تركيبياً، كما يتم تركيب المادة الفيزيائية، وليس جمعاً مدفوعاً بالغرائز الحيوانية كما يجمع مكان العشب والماء القطيع الحيواني. ولكن المجتمع بالمفهوم الإسلامي هو وعي وإرادة، وفي العربية تأتي زيادة مبنى الكلمة تدل على زيادة في المفاهيم والمعاني، فالفعل (جمع)، هو غير (اجتمع)، حيث يعطي الأخير بهذه الزيادة على وزن (افتعل). هذه القصدية والإرادة، أو قل وحدة الانتماء والمصير، وبذلك يمكن أن نفهم الجامعة على هذا الأساس، فالجامعة ليست هذا (اللوغوس)، أو هذا المنطق التركيبي لمجموعة من المتكثرات تنعكس في الأفراد الذين يدرسون في الجامعة، أو ما يطلق عليهم هيئة التدريس والموظفين والعاملين، هنا تكون الواحدية بالمفهوم الذي حذرنا منه، أي بهذه النزعة الفيزيائية التي تعامل البشر كما هي المادة الفيزيائية المحضة، أي علاقة أجزاء بكل، قابلة للتفكيك والتركيب، فالمنطق الذي نؤسس عليه الجامعة هو منطق إنساني، أي علاقات حية، وقد أشار الرسول ﷺ إلى ذلك في قوله: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى عضو منه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»، إذا بالعلاقة داخل مجتمع الأمة سواء بمفهومها الآني أو مفهومها الكامل، إذ نقصد بالآني مجتمع الأمة في هذه الآن، وكما هو معروف فإن الأمة بمفهومها العربي وفي بعدها العقدي لها علاقة بالألم، والطهارة، من التيمم، فالتيمم هو رمز العودة إلى أصل خلق الإنسان من تراب، وفي الحج نقول، كما قال ﷺ: «من حج ولم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه». كما نعيد إلى الأذهان الحكم الشرعي، (الحج عرفة)، أي المعرفة

والاعتراف، وصعود جبل عرفة هو رمزية هذه العودة إلى الجبل الأولى، وكأن مناسك الحج هي هذه الجهود التي نبذلها للتخلص من أدران الآثام حتى نصل إلى هذه المرحلة، وبذلك نفهم الأم كما نفهم التيمم ونفهم كذلك البعد الذي يعطيه التيمم بوحدة القصد، ففي العربية، يمم فلان وجهه شطر كذا، إذا قصد، ولا يقصد إلا إذا كان لديه مشروع كامل لتحقيق هذا القصد، وهذا المشروع هو الذي نؤسس عليه مفهوم الجامعة ومفهوم التخصصات الجامعية، ومفهوم هذه المدرسة التربوية التي تحوي كل هذه القيم والآداب، وتكون الجامعة كالجامع، مساحة للطهارة والتطهير، ومكاناً للتعبد، أي لتعبيد النفس وإعداد النشء لتقبل مهمة الأمة الوسط، أي الأمة التي تكون شاهدة وحاضرة في عصرها، ولا تكون كذلك إلا إذا كانت في قلب معركة الفعل التاريخي والوعي.

من هنا فإن التخصصات في الجامعة يجب أن يُنظر إليه على أنها بمثابة العلاقات العضوية في هذا الجسد الواحد، ولا يطلق في العربية مصطلح الجسد إلا إذا كان حياً متنفساً، وإلا فهو جثة، وقد أشرنا في معرض قراءة التمثيل الإلهي في العلاقة بين الكلمة الطيبة والشجرة أن الكلمة الخبيثة كما وصفها القرآن هي ميتة وهي جثة: ﴿ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ ﴾ (سورة إبراهيم، الآية: 26)، وهنا نعيد مرة أخرى ما أشرنا إليه في علاقة التمثيل بين الجامعة الإسلامية والجامع، وكيف يتحول الأستاذ الجامعي إلى إمام يؤكد على وحدة الصفوف، وعلى مبدأ الحرية الذي يتأكد من هذه الصرخة التي أطلقها إبراهيم مؤسس الملة والطريقة والمنهج والأمة: ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (سورة النحل، الآية: 120)، هذه الصرخة هي صرخة (الله أكبر)، وهي التي تسقط بها الأوثان والأصنام وكل مظاهر الشرك التي هي نتاج منهج التفكير حتى لا يكاد يمسي ظاهرة: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾ (سورة يوسف، الآية: 106)، إن الجامعة الإسلامية هي تمظهر لهذا المنهج الذي يتأسس على الأحدية الإلهية، وعلى أن كل هذا الكون هو دليله تعالى، ولكن ليس هو، وبذلك نخرج من هذه الأزمة التي تعنصر المشبهة والمجسدة والحلولية وهذا الوهم الذي يتوهمه البعض أن المطلق يحل في المحدود أو أن المحدود، كما سبق أن أشرنا هو المطلق، فيما يسمى بمبدأ الهوية Principle of Identity. والذي تأسس على أطروحة المقدوني أرسطو أن الوجود هو الموجود، والذي أخذه عن الفكر الشرقي القديم، الذي يقول بإمكان الحلولية Immanentism، سواء القول بحلول المطلق في الفرد أو حلول المطلق في المتكثر Pantheism، وهو ما قاد إلى ما يعرف بالثيولوجي Theology، والثيوصوفي Theosophy، وهي الكارثة التي قادت إلى أزمة منهج التفكير الذي وصل إليه الأوروبيون اليوم من خلال هذا المنطق

المقفل، وهنا نحيل إلى منطق الألماني لايبنتس 1716-1646، وإلى المنطق التركيبي عند مواطنه هيغل 1831-1770، الأول الذي يقول باللوغوس أو الموناد الأكبر الذي في داخله المونادات المستقلة والمنغلقة، والذي كان يسعى إلى البحث عن منطق تركيبى لهذه الأشكال الأوروبية في مواجهة تركيا، وكما هو معروف فإن لايبنتس كان يحاول من خلال هذا المنطق التركيبي أن يوحد الكنائس الأوروبية بكل مذاهبها وفرقها، ويوحد هذه المركبات الجديدة في أوروبا Nations التي خرجت عن الهيمنة للمركب الأكبر الإمبراطوري خاصة المركب الثقافي الذي يؤدي إلى التبعية لمشروع الرومان أو الجرمان، أو هذا المنطق الذري الذي يدعو إليه الإنجليزي برتراند رسل 1970-1782، والذي تم توظيفه لمصلحة المشروع الأنجلوسكسوني ومن ثم الإنجلوأمريكي، والذي ينظر إلى البشر على أنهم ذرات تدور حول القطب أو تلتصق به، وهو ما أوصل إلى ما يطلق عليه اليوم بالواحدية القطبية. وهذا المنطق الذي يطلق عليه الـGlobalization، والذي يترجم في العربية على غير دقة على أنه العولمة، وهو ما يحدث تشويهاً واضحاً، يجعل هذه القطبية كأنها حقيقة عالمية، والمعروف أن مصطلح العالمي الذي يستخدمه الأوروبيون هو مصطلح مراوغ ومضلل، مثل ما يسمى بالحرب العالمية الأولى والثانية، وكأن هذه الحرب هي حرب بين مواطني العالم، في حين أنها حرب أوروبية لا تأخذ صفة العالمية إلا في هذه الكوارث التي ألحقها الأوروبيون بالعالم، والتي ما زالت الشعوب في إفريقيا وآسيا وما يطلق عليه أمريكا اللاتينية تدفع فاتورتها حتى اليوم، في هذه الدائرة المغلقة التي أشرنا إليها، دائرة التخلف (الفقر، الجهل، المرض)، وكل واحدة تنتج عن الأخرى وتحيل إليها.

إن النزعة التركيبية بغض النظر على أن تكون ذرية أو قطاعية كما أشرنا، تواجه بنفس هذا المنطق الفيزيائي، أي بمنطق التفكيك، فالنزعة التفكيكية الذرية والقول بالفردية Individualism، التي تقول بها الليبرالية (الاستقلالية)، حيث كل فرد مثل موناد لايبنتس مستقل عن غيره لا يجمعهم إلا هذا المنطق التركيبي أي الموناد الأكبر، أو هي ذرات مبعثرة لا تجمعها إلا قوة الجذب المغناطيسية للقطب، هذه النزعة هي التي واجهها ماركس، ولمصلحة المشروع اليهودي، بالتفكيك، من أجل العودة إلى الطبقة الأصلية، أي بدل هذا التركيب الذي أوصل هيغل إلى القول بالـ Die Geschachte، ومن ثم يجعل من الألمان في قمة هذا الهرم التركيبي على أنهم روح التاريخ The Spirit of history، Der Geist der Geschachte. يحاول ماركس أن يزيل هذا التركيب الديالكتيكي من خلال إزالة الـGe، والذي في الألمانية يعطي هذا النفوق والاستعلاء، فيعيد ماركس الاعتبار للـDie Schichte، وبذلك يعود ماركس إلى الواحدية لمصلحة المشروع اليهودي التلمودي، أي إلى هذه الحلولية ضمن منطق الواحد التركيبي،

ولكن بعد أن تزال الطبقتان اللتان غطتا هذه الطبقة الأصلية، وفي الخطاب الماركسي كما هو في الخطاب اليهودي بعامته يتم تزييف الوعي، حيث يقول ماركس بالبروليتاريا المسحوقة، فيرفع شعار المنطق العالمي الذي يركب داخله بهذه الشمولية حسب هذا الخطاب كل المضطهدين، ولكن الغاية الأصلية التي هي العودة إلى الميراث اليهودي التلمودي تبقى غير معلنة. على أن المنطق التفكيكي هو نفسه المنطق التحليلي الذي يقول به سيغموند فرويد 1856-1936 فيما يسمى بالتحليل النفسي الفردي، أي بالعودة إلى ال-ID، النكرة والمجهول والمسكوت عليه، أو المضطهد، حيث يمارس فرويد نفس لعبة ماركس التضليلية، فالبرجوازية عند ماركس يقابلها ال-Ego، عند فرويد، والكابيتالية Capitalism، عند ماركس، يقابلها ال-Super ego، عند فرويد، والنزعة التدميرية لهذا المركب الهيجلي، أي (الثاناتوس)، يقابلها التحليل Analytics، عند فرويد، وقد أوضح فرويد في كتابه (موسى والتوحيد)، إلى أن التحليل النفسي هو علم يهودي، أي تحليل هذا المركب أو هذه المركبات الأوروبية من أجل العودة إلى الميراث اليهودي على اعتباره هو التاريخ الحقيقي حسب زعمه الذي تم الاعتداء عليه، وذات النزعة التدميرية التحليلية عند ماركس وفرويد هي نفسها ما يعرف بالتفكيكية في الخطاب المعاصر، والتي نظرت لها اليهودي جاك دريدا.

من هنا ندرك هذا المنهج الذي يشكل خطراً على منهج التفكير الإنساني بعامته والتفكير عند المسلمين، أي الذي يقضي على فلسفة الجامعة الجامع، وهذه العلاقات الطبيعية العضوية للجسد الواحد ليوضع محلها علاقات فيزيائية مادية تتأسس على التفكيك والتركيب، إن منهج التفكير الذي نحن بصده، أي الذي يؤسس لجامعة إسلامية، بل لجامعة جديدة لمصلحة الإنسانية هي التي تتجاوز ما يسمى بال-University، أي المنطق التركيبي لل-Versity، والتي تنظر إلى كل إنسان على أنه Verse، أو Individual مركب ضمن مقطوعة أو ضمن شكل قطاعي المثلث أو الدائرة، على أساس منطق التعددية الفردية Individualism، كما هو في خطاب السلطة في الشكل السياسي الاصطناعي التركيبي اليوم، الذي يرفض النظام الطبيعي، ليقبل بالتنظيم Organizing، وكل هذه ال-Verses، تجمع فيزيائياً من خلال ال-Versification، ومن ثم نجد مصطلح University، فكل ما يدرسه الطلاب في المؤسسات التعليمية هو تكثر Polarization، أو ذرات أو أفراد يحتاجون إلى هذا المنطق الشكلي التركيبي، أي هذه الواحدية التي تعطي وهم الوحدة، ويمكن أن نقرأ ذلك ببساطة فيما يعرف بالمواد الدراسية، بل وهذا التفكيك الذري ضمن ما يسمى بدقة التخصصات، وهي ما تدفع إلى هذا اللوغوس أو المنطق التركيبي.

إن ما ندعو إليه لإصلاح هذا المنطق التفكيكي التركيبي هو الدعوة إلى Versal، أي هذه العلاقة العضوية في هذا الكون مثلما هي العلاقة العضوية في المجتمع والإنسان. فكل تخصص هو بمثابة هذا العضو الذي يتخلق طبيعياً، والذي يوصل إلى هذا الجسد الحي، ويكون الإيمان بالغيب الإلهي هو هذه الروح التي تُنفخ في هذا الجسد فيقوم إنساناً في أحسن تقويم، والقيام يرتبط بالاستقامة كما يرتبط بهذا البعد الأخلاقي لمصطلح القيمة، فالإنسان قيمة، وليس بضاعة للسوق، ينظر إليه على أنه شيء خاضع لمقاييس السوق، أي الأسعار والأثمان. ضمن ما يسمى بلغة الأعداد التي يرفعها الخطاب الليبرالي المعاصر، والذي يحاول أن يكرس أطروحة أن التعليم لسوق العمل، أي استعادة تاريخ العبودية Slavery، والقنانة Serfdom، أو كما هي السياسة التي تمارس ضد الشعوب الفقيرة من خلال ما يعرف بالشركات المتعددة الجنسية، حيث كان العبيد يساقون إلى المصانع في أوروبا وأمريكا، أما اليوم فإن المصانع تقاد إلى العبيد في إفريقيا وآسيا وما يعرف بأمريكا اللاتينية، بل إن الجامعات التي يجب أن تكون للمعرفة وإزالة القيود والإصر والأغلال التي تكبل الحرية، فينطلق الإنسان مبدعاً خلاقاً، يصرف على هذه المؤسسات من أموال الفقراء لتكريس العبودية. وبذلك فإن الجامعات هي أماكن للحرية والمعرفة، من خلال تغيير منهج التفكير، وإزالة هذا العسف والكبت الذي يمارس على الطلاب، حتى من قبل المعلمين الذين يعيدون دور الوسيط الكاهن في مؤسسات الكهنوت القديم، وكما هو معروف فإن الكهنوت خاصة هذا الفهم المتخلف عند الأوروبيين لعلاقة المخلوق بالخالق وتوهم أن الله قد تجسد في بشر من خلال اللوغوس، هو الذي أورث مؤسساتهم مع تغيير طفيف هذه الكارثة، فالمقررات هي لوغوس تركيبية، والمؤسسة University، هي لوغوس أو منطق تركيبية، حتى هذا المنطق التركيبي الاصطناعي لم يؤت ما كرس له، بل أدى إلى التشظي والتفكيك Diversity، وإلى تشتيت الوحدة المنهجية للمعارف، يتخرج الطالب يعاني من أزمة التشظي، والفردية والنزعة الاستقلالية، أي إلى فرد كأفراد القطيع، لا يجمعه بهم إلا دوافع الغريزة، والحاجات الحيوانية، أي حسب أطروحة (بننام)، دوافع النفعية Utilitarianism.

إن القراءة لهذا الشكل الكنسي من خلال منطق العلامات Semiotic، يكشف لنا مدى جدية ما ذهبنا إليه، فالعميد Dean، هو لقب كهنوتي، وما يتم للطلاب ليس سوى هذا التعميد Baptism، الذي يجري في الكنائس، ويكفي أن نلاحظ هذا الزي الذي يلبسه الطلاب أثناء حفلات التخرج، أو أثناء مناقشة ما يسمى بالرسائل العلمية، كما أن الألقاب التي تمنح للطلاب هي ألقاب كهنوتية، ويكفي أن نشير إلى لقب Bachelors Degree، هو في

الأساس لقب كهنوتي، ويرمز إلى الكاهن الذي لا يتزوج منفرداً للحياة الكهنوتية، أو العزوبية Bachelorhood. وما يقال عما يسمى باكالوريا، يقال عن درجة Master، وفي الأصل شخصية دينية توصف بالوقار، أما لقب Doctorate، فإنها تحيل إلى المذهب أو العقيدة Doctrine، وإلى Doctrinal، وبذلك يكون اللوغوس الذي تقول به الكنيسة ضمن عقيدة الثالوث Trinity، هو ما يقسم مراحل التعليم في الغالب إلى ثالوث : المرحلة الابتدائية، والثانوية الوسطى، يلاحظ هنا العلاقة بين الثانوية ومذهب الـ Dualism، ثم التعليم العالي، وبذلك يأتي هذا المنطق التركيبي الذي صاغه هيغل، وهو تلميذ المدرسة الكهنوتية في الأصل، وضمن الخطاب الكنسي واستناداً إلى ما يعرف بإنجيل يوحنا، هذا اللوغوس الذي يركب الأب والابن والروح القدس، والذي نجده في القول : "في البدء كان اللوغوس، وكان اللوغوس عند الله، ثم صار اللوغوس الله"، وهنا ننبه إلى الخطأ في ترجمة اللوغوس إلى الكلمة في العربية، فالكلمة في العربية هي مشيئة الله وإرادته، وفي الوحي القرآني إن عيسى هو كلمة الله، أي مشيئته وإرادته : ﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ (سورة آل عمران، الآية: 45)، وبذلك فإن المخلوق هو دليل قدرة الخالق، لا على وجه التمثيل كما يزعم البعض خلق الإنسان على صورته، فهو تعالى: ﴿ فَاطْرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرْكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ (سورة الشورى، الآية: 11).

إن إصلاح الجامعات الإسلامية لا يتم إلا بإصلاح منهج التفكير من الأساس ، مع التأكيد أن الإسلام هو الدين الذي جاء به الأنبياء جمعياً، وهو ملة إبراهيم حنيفاً ، الذي كان يواجه الشرك : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (سورة البقرة، الآية: 135)، وإبراهيم الملة والطريقة والمنهج هو هذه المدرسة التي عليها الأنبياء جميعاً والتي يجب أن نصلح من خلالها منهج التفكير ومؤسسات المعرفة والتعلم، مؤكدين ما ذهبنا إليه من أن كل الأنبياء هم دين واحد مع تنوع الشرائع، وأن محمداً جاء ليكمل عبارة الدين، فهو خاتم الرسل، وليس بدعاً منهم : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنْ افْتَرَيْتُهُ فَلَا تَمْلِكُونَ لِي مِنَ اللَّهِ شَيْئًا هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ كَفَىٰ بِهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ (8) قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَاٍ مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَيْتُمْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ (9) ﴾ (سورة الأحقاف)، وبذلك نقول ما قاله تعالى : ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ

يُنْبِئُ ﴿ (سورة الشورى، الآية : 12). فإصلاح الجامعات الإسلامية هو إصلاح لمنهج التفكير الإنساني، وفتح لفضاء الحرية وفضاء الإبداع واستئناف الدور الرسالي والأخلاقي الذي سار فيه الأنبياء والرسل، والذي أدى إلى الأمة الواحدة والصراط الواحد والمشرعة الواحدة والخالق الأحد، وبذلك تسقط الأصنام والأوثان والأزلام، وينتهي الوسيط الكاهن والمؤول، وتكون هذه المباشرة من خلال الاتصال بالله، هذه الصلاة العينية، ويعود الإنسان كما خلقه الله بشراً في أحسن تقويم.

تمويل البحث العلمي وأثره في التنمية البشرية : مالميزيا نموذجاً

د. عاصم شحادة علي (*)

د. أحمد حسن رجا حواتمه (**)

تمهيد :

يعد البحث العلمي بمالميزيا من وسائل نشر المعرفة وإنتاجها، وذلك عبر البحوث العلمية في العلوم الطبيعية والإنسانيات والعلوم الاجتماعية والإنتاج الأدبي والفني. والبحث العلمي يرتبط ارتباطاً مباشراً بمتطلبات التنمية في المجتمع بمجالات عدة، ومنها: الصناعة والزراعة والخدمات. وللبحث العلمي علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ثمة نتائج تترتب على هذه العلاقة في رفع معدلات الإنتاج وتحسين نوعيته وإدخال الأساليب والتقنيات الحديثة في النشاط التجاري والإداري والتنموي، في ضوء ذلك نتناول أهمية البحث العلمي وتمويله وأثره في التنمية البشرية بمالميزيا.

البحث العلمي وعلاقته بالتنمية البشرية

تسهم البحوث العلمية، ومراكز الدراسات بتقديم الأفكار التربوية، وتساعد على تطور البناء التعليمي. وتقوّم الجامعات في العالم الإسلامي والعربي مؤسسات البحث العلمي، وتشجع كتابة البحوث العلمية المحكّمة التي تحقق أهدافاً وغايات مهمة، لها علاقة بتطوير التعليم وإيجاد السبل المتاحة التي يمكن أن تؤدي إلى بناء تعليمي يرتبط بالحياة الاقتصادية، ويحقق المطالب السياسية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية ولمؤسسات البحث العلمي التي يمكن أن تكون في صورة مراكز البحوث في الجامعات، أو كليات الدراسات العليا التي تحدد مجالات البحوث والدراسات التي يمكن تناولها لتحقيق الأهداف المنوطة بها.

(*) قسم اللغة العربية وآدابها - كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بمالميزيا جامعة الملك خالد - كلية التربية ببشة - المملكة العربية السعودية . asemali86@yahoo.com

(**) قسم لغة القرآن - مركز اللغات والتنمية العلمية، الجامعة الإسلامية العالمية بمالميزيا hawatmeh@iiu.edu.my

والرؤية المستقبلية بمؤسسات البحث العلمي، ومراكز الدراسات، ترتبط بالإنسان الذي هو وسيلة لتحقيق التنمية. ويؤكد بعض الباحثين على أن مؤسسات البحث العلمي، أو مراكز الدراسات، أو مراكز البحوث في العالم العربي مثلاً، تواجه مشكلة كبيرة تتمثل في الإبداع وليس في عدد العلماء، حيث ذكر أنطوان زحلان أن الفرق الشاسع بين الوطن العربي ودولة اليهود في فلسطين المحتلة ليس نتيجة للنقص الواسع في عدد الجامعات العربية، أو في مراكز البحوث العربية، وذكر الباحث أن ثمة (300-1000) مركز أبحاث في العالم العربي لعام 1982، ويتساوى - كما ذكر - عدد البحاثة لدى دولة العدو اليهودي، ولدى جمهورية مصر العربية : 12,000 (اثنا عشر ألفاً) من دولة العدو اليهودي، وثمانية عشر ألفاً، من مصر وذلك لعام 1976، ومع حوالي خمسين ألف عربي يعملون، إما أساتذة، أو أعضاء معاهد أبحاث. فالمشكلة إذن تكمن في القدرة على الإبداع⁽¹⁾.

وتخصص الدول المتقدمة مبالغ مالية كبيرة ومتميزة من أجل البحث العلمي، فحسب إحصائيات منظمة اليونسكو لعام 2004م، فقد خصصت الدول العربية ما نسبته 0,3 بالمائة من الناتج القومي الإجمالي، وفي تقرير المعرفة عام 2009م يتبين لنا تدني المردود العلمي في العالم العربي، وهو تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة عن البحث العلمي في العالم العربي، حيث كان أبرز التحديات في واقع البحث العلمي في مجال التمويل، واعتماد التمويل للبحث العلمي على مصدر واحد بلغ نسبة 97% من التمويل المتوافر للبحث العلمي في المنطقة العربية، وكذلك نسبة إسهامات القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي كانت ضئيلة، حيث لم تتجاوز 5% مع الناتج الإجمالي المحلي العام للدول العربية، واعتماد التمويل على برامج الجامعات الرسمية بشكل عام، مع وجود عجز واضح في استقطاب تمويل المؤسسات الخارجية أو القطاع الخاص⁽²⁾. وخصصت دول جنوب شرق آسيا 3,2 بالمائة؛ حيث أولت هذه الدول أهمية متزايدة للبحوث وتطوير البحث العلمي، ولا سيما ماليزيا إذ شجعت على البحوث العلمية الجادة المرتبطة بالتنمية، وربطت ذلك بخدمة الاقتصاد.

وفي دولة ماليزيا التي تعد نموذجاً يحتذى للعالم الإسلامي بشكل عام، برز الكم النوعي من البحوث والمجالات التي ترتبط بالتنمية، ونخص بالذكر البحوث العلمية التي

(1) انظر: أنطوان زحلان، الإنتاج العلمي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد السابع، مركز الدراسات العربية، لبنان، بيروت، 1985 ص 33-35، وما ذكره في إحصائيات حديثة تبين نسبة الاهتمام بالبحوث العلمية لدى الدول العربية والأوروبية لعام 1999، في سعيد عبد الله حارب، مستقبل التعليم وتعليم المستقبل، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2001 ص، 14,2 .

(2) انظر: تقرير المعرفة 2009 يكشف عن تدني المردود العلمي في العالم العربي، جامعة اليرموك الأردنية، موقع الكتروني http://www.yu.edu.jo/index.php-option_contentent&view=article

تتناول موضوعات حيوية، كالفيزياء والهندسة والكيمياء، والأحياء، والصناعة والتقنية وتقنية المعلومات والاتصال وغيرها من الموضوعات الحيوية التي تساعد على النمو الاقتصادي، وكذلك في مجال العلوم الإنسانية التي تتعلق ببناء الإنسان المواطن المسلم. ومن المشكلات التي تواجه الأمة الإسلامية في المجال العلمي في وقتنا الحاضر، مشكلة المعلومات وأثرها على البحث العلمي. فعالم العولمة بجميع أبعادها الثقافية والفكرية والاقتصادية والإعلامية والسياسية، وعالم الاتصال بجميع رسائله المتنوعة مثل جهاز الشاشة الصغيرة (محطات التلفزة)، شبكة الاتصالات العالمية (الإنترنت WWW)، والمجلات الملونة، والدوريات والنشرات العلمية، والصحف المختلفة، والإذاعات، ومراكز البحوث العالمية، والمنظمات الدولية في مجال الثقافة والعلوم والفكر، وهذه الوسائل فتحت آفاقاً واسعة، وأبواباً عديدة لكل من يبحث عن المعلومات أو التوثيق، وأصبحت متداولة، وسهلة في الحصول عليها بأثمان رخيصة، يمكن لأي فرد شراءها، واستخدامها في أي وقت.

وتؤدي الجامعة مهمة كبرى في المجالات التنموية، إذ يلاحظ في أقطار العالم الإسلامي، أن ثمة عوامل خارجية لم تؤد مهمتها على الشكل المطلوب، كالتقنية والأعمال الاستشارية التي لها تأثير كبير على جوانب الحياة المختلفة، ولا سيما في السياسة والاقتصاد والثقافة والفكر والتعليم، ولم تؤثر تأثيراً فعالاً في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ذلك لأن هذه السياسات التنموية تقوم على أساس مفهوم التنمية غير المتوازنة الذي أدى من ثم، إلى تهميش مهمة الطاقات المحلية (المادية والبشرية) في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكان ذلك من أسباب التخلف الذي أصاب عالمنا الإسلامي، بدليل التبعية بأنواعها في إطار السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والعلم والتقنية. وبناء على ما ذكرناه آنفاً، فإن مهمة التعليم الجامعي خاصة، والعالي سوف يبقيان على ما هما عليه ثانويين.

وتعتمد المهمة المستقبلية في البحث العلمي على أساس الرغبة في البحث فيه، وعلى أساس الأغراض التي من أجلها كتبت البحوث ونظمت، وعلى ما يتصل بجانب الطلب، ويتخذ هذا الجانب على المستويات العليا في الدولة، وفي القطاع العام، والمشارك الخاص⁽¹⁾.

(1) انظر: عمر محمد علي، رؤية مستقبلية لدور التعليم والبحث العلمي من أجل تحقيق التنمية المستقلة في الوطن العربي، المعهد العالمي للتخطيط، 1988 ص. 113.

ويبرز الواقع الذي تعيشه دول العالم الإسلامي والعربي حقيقة مفادها، أن الفئات الحاكمة أو وزاراتها لا توجه طلبتها إلى المؤسسات البحثية، والعلمية المحلية، بل إلى المؤسسات الأجنبية الاستشارية، وتعتمد المهمة المستقبلية للبحث العلمي على قرار الحكومات الإسلامية في تحويل اتجاه الطلب نحو المؤسسات البحثية والعلمية المحلية بغرض البحث حلول للمشاكل التي تواجه التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في الحاضر والمستقبل.

ومن مهام البحث العلمي، ما يأتي :

1. للبحث العلمي أهداف لا تتحقق إلا إذا ارتبط بالتنمية. وهذا يعني استدعاء الخصائص الحضارية والثقافية للأمة. حتى تكون مجالات البحث العلمي لتحقيق القدر الكافي من معرفة النفس، والثقة بها، والشعور بالانتماء إلى الأمة الإسلامية ذات الحضارة الراسخة في العلم والتقدم.
2. مهمة البحث العلمي نشر المعرفة العلمية في المجتمع لإيجاد تربة خصبة تمد العلماء بالعناصر الجديدة، وتهيئ لهم المكانة الاجتماعية التي تعين على النهوض برسالة الأمة نحو المجتمع والإنسانية والحضارة، ويرتبط بهذا كله قدرة العلماء على مواكبة البحوث العلمية، ومتابعتها والمواصلة مع ما يصدر منها من نظريات وتطبيقات، حيث يسير مع هذا الجانب إعداد الأفراد الذين ينهضون بأعباء البحث العلمي ليكونوا قادرين على الموازنة بين نظريات الغرب وتطبيقاته، وبين خصائص المجتمع الإسلامي وطبيعته.
3. إيجاد المؤسسات ذات الأهداف الواضحة، والتنظيم الدقيق، حيث يتناول الباحثون موضوعات وميادين مختلفة تتصل بتنمية المعرفة وتطويرها، وبخدمة المجتمع وحاجاته.
4. التنظيم الدقيق في إطار مؤسسات البحث العلمي المنظم، من أجل تحقيق الإنجازات العلمية والصناعية، والسير مع أولويات البحث العلمي بالاهتمام بأبحاث الطاقة الذرية للأغراض السلمية، واستخدامها في توليد الطاقة الكهربائية في الطب النووي، وغيرها من المجالات العلمية التي تساعد على التطوير والصناعة.
5. قيام مؤسسات البحث العلمي، ببناء قواعد وشبكات ومراكز للمعلومات، وتوفير البيانات والأرقام المخصصة الدقيقة، والتفصيلية الشاملة القادرة على تقديم مؤشرات صحيحة عن حقيقة الواقع، وعن متطلبات المستقبل، وهذا يعني

تأسيس نظام متقدم، للمعلومات يلبي حاجات الباحثين لاختصار الوقت والجهد، وتطوير أجهزة المعلومات، والتخطيط، وإنشاء شبكة معلومات تفي بمتطلبات البحث العلمي.

6. ارتباط مفهوم التنمية في الإسلام بمهام المؤسسات للبحث العلمي ومراكز البحوث، وذلك بانطلاقها من واقع المجتمع الإسلامي، وخصوصياته، وأن تكون النظرة لدى هذه المؤسسات شاملة للعالم الإسلامي كله، لما يتوافر فيه من موارد طبيعية ومالية، وبشرية، ومن رؤوس الأموال والأيدي العاملة.

مفهوم التنمية البشرية

نبدأ بتحديد مفهوم الموارد البشرية، إذ تشير الأدبيات الغربية والعربية إلى أنها تعني النظر إلى الإنسان نظرة مجتمعية ترى فيها الغابة وليس الشجرة وتفصيلها،⁽¹⁾ وهذا يعني أن البشر أداة التنمية وغاياتها حيث تستخدم إدارة الجودة الشاملة من أجل تنمية البشر.

ويقصد بمفهوم موارد الحشد والتعبئة والحصص،⁽²⁾ أي تنمية حقيقية لا بد أن تعتمد على الإنسان الحر الذي يتمتع بكامل حقوقه. وأخذت قضية العناية بتنمية الموارد البشرية مكانة واسعة من الاهتمام بوصفها من أعلى درجات الاستثمار، وكان ذلك على مستوى عالمي ومحلي.

والعناية بتنمية الموارد البشرية أخذت أبعادا عدة، منها: الأبعاد الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية والثقافية والتعليمية؛ فمثلا في الأبعاد الاقتصادية اهتمت الدول بالتنمية الاقتصادية عبر تحقيق التقدم لها وتوفير الموارد البشرية المؤهلة والمدربة، فالموظف المؤهل تأهيلا تعليميا في ضوء الجودة الشاملة وبجودة عالية وتدريب مستمر سيحافظ على الدقة في العمل ويزيد من فرص التعليم الجيد ويحافظ على الوقت، مما يسمح لهذا الفرد أن يجد فرص عمل بوصفه مواطنا ينتج ويحقق قيمة مضافة تساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي؛ وأما البعد الثقافي لتنمية الموارد البشرية فيتمثل في تزايد نسبة المثقفين من الموارد البشرية في التنمية الحضارية للمجتمع ويزيد من معرفة الفرد

(1) انظر: Human Recourse Management. 2005. Nankevis alan, Robert Compton, Maria bird

10,5 P. Strategies and Processes, fifth edition, Nelson Austin Pty Limited

(2) انظر: وديع، محمد عدنان، إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1994م، ص 6، 11.

وتمسكه بهويته الثقافية من حيث التراث واللغة والفلكور ويزداد مستوى الوعي لديه لما يدور من حوله من تحديات عولمة الأسواق المحلية والعالمية وعولمة تقنيات الاتصالات وعولمة المعلومات والتغيرات التي تحدث ديمغرافيا ونظرة القياديين تجاه العوامل المؤثرة في فاعلية العمل والبيئات الإدارية والتنظيمية التي تتسم بسرعة التحول والتغير وغيرها من التغيرات.

أما البعد الاجتماعي لتنمية الموارد البشرية فيكون في التعليم الذي ينمي قدرات الفرد العقلية والفكرية ويكسبه الأنماط السلوكية وقيمها المتوازنة مما يؤدي به إلى تفهم المشكلات الاجتماعية وترسيخ الروابط الأسرية. ويمكن أن نضيف بعدا آخر يتعلق بتنمية الموارد البشرية وهو البعد الأمني؛ إذ إن عناية الدولة أو المؤسسة التعليمية بتعليم الفرد وتدريبه يؤدي إلى تخفيض نسبة البطالة التي تتناقص مع التعليم مما يساهم في الاستقرار الأمني للمجتمع.

وهذه الموارد البشرية لها دور مهم في عمليات التنمية في الدول النامية خصوصا، حيث تشير إحصائيات منظمة العمل الدولية إلى أن العمل يعد من أهم العناصر الإنتاجية المؤثرة في المجتمع والتنمية، وكذلك قرارات منظمات الأمم المتحدة العاملة في هذا المجال التي أشارت إلى أهمية العنصر البشري وتنميته أكثر من التركيز على رأس المال المادي⁽¹⁾.

ويلاحظ أن ارتباط بعض العناصر بالموارد البشرية يمكن لنظام إدارة الجودة الشاملة وتطبيقه في الجامعات أن يؤثر على تنميتهم، ومن هذه العناصر: - أولا: قلة الإسهام في النشاط الاقتصادي، حيث ضعف الإسهام في العالم الإسلامي قياسا إلى العالم الغربي بشكل عام، ويعود ذلك إلى أسباب من أهمها ارتفاع الشرائح العمرية الشابة وضعف نشاط المرأة الاقتصادي؛ - ثانيا: ظاهرة الاكتفاء عن العمل كالتكافل الاجتماعي؛ - ثالثا: البطالة التي تأخذ مساحة واسعة في العالم الإسلامي والعربي خصوصا، ويعود ذلك لسوء التوزيع للبعد الاجتماعي والسياسي؛ - رابعا: الهجرة للكفايات العلمية في البلاد الفقيرة والعربية خاصة، بسبب انخفاض الخدمات في بلادهم واتساع الفجوة

(1) انظر مقالة أحمد جميل حمودي، " التربية المقارنة: سياسات تنمية الموارد البشرية في ضوء تجارب بعض دول آسيا (8). من موقع إلكتروني : .http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp-aid=150373.

التقنية بين العالم الثالث والغرب؛ وبيئة العمل من حيث قلة الأجر وعدم إعطاء الحقوق للعاملين⁽¹⁾.

ولذلك كان الاستثمار في رأس المال البشري ذا فائدة عظيمة للدولة ولل فرد؛ إذ يقدم لل فرد معارف ومهارات تزيد في دخوله المادية وتعزز بيئة العمل في المؤسسات التي يعمل فيها الفرد وتساعد على استغلال التقنية الحديثة واستخدامها بما ينفع، وقد يكون الإنفاق على تعليم الفرد وتدريبه عاملاً مساعداً في إظهار الفرد لقدراته ومهارته في المجال الذي يقوم فيه، وهذا من ثم يؤدي إلى زيادة التنمية البشرية. ولذلك يمكننا أن نعد الفرد الذي أهّل في الجامعات التي طبقت مفاهيم الجودة الشاملة بكل عناصرها عنصراً مفيداً من أجل القيام بما يطلبه سوق العمل من قدرات وكفاية والمنافسة في سوق العمل المحلي والعالمي.

وبسبب التغيرات التقنية في السوق نجد أنها تؤدي نقلة نوعية في التعليم، حيث إن التعليم والتنمية صنوان في عالم المعرفة واقتصاد قائم على المعرفة يعني اقتصاداً قائماً على التعليم، لأن العنصر البشري من أهم مقوماته بلا جدال والتعليم بحد ذاته عامل رئيس في التغيير، فهو مصدر التقدم الاجتماعي، والمعرفة هي طريق للوصول إلى غايات الإنسان في الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، والمعرفة محرك المجتمع والتعليم وقودها، لذلك عندما توارت أهمية المصادر الطبيعية والمادية برزت المعرفة بوصفها مصدراً من مصادر القوة وأصبحت عملية تنمية الموارد البشرية هي العامل الحاسم في تحديد مستقبل المجتمع، وهذا بدوره أدى إلى تداخل التنمية بالتعليم وصار الاستثمار في مجال التعليم من أكثر الاستثمارات التي تدر منفعة على المجتمع والفرد، ولا سيما في اقتصاد المعرفة الذي من مراميه تطبيق التقنية الحديثة في كل المجالات، وعلى سبيل المثال، أصول البرمجيات وبراءات الاختراع وقواعد المعارف ومنتجات صناعة المحتوى من نشر طباعي وإلكتروني وإنتاج تلفزيوني وإعلامي وغيرها. وإبداع الأفكار الجديدة واستغلالها بما يحقق الفائدة⁽²⁾.

(1) انظر: مرسي، محمد عبد الحليم، هجرة العلماء من العالم الإسلامي، مركز البحوث، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1984م، ص 19؛ وفرجاني، نادر، رحل في أرض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987م، ص 15 وما بعدها؛ والعسكري، سليمان إبراهيم، تنمية البشر قبل الحجر، مجلة العربي، العدد (603) الكويت، فبراير، 2009 ص 10.

(2) انظر: علي، نبيل، ونادية حجازي، الضجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (318)، أغسطس 2005، ص 391.

ومن أعمدة التعليم التعلّم الذي يختلف عن التعليم في كونه أوسع من التعليم لأنه يشمل بجانب التعليم جميع أشكال اكتساب المعرفة والخبرات والمهارات من الطفولة إلى مرحلة الشيخوخة، ومن حيث مراعاة الفروق الفردية كون التعليم عملية نسخ مكرر لمتعلميه يمنعه أحيانا من الإبداع ويقتل موهبة النابغين. ونتيجة لهذا التوجه نحو التعلم فقد فرض على المجتمع أن يكون المتعلم حائزا على مهارات عالية ووربطه المعرفة بالممارسة والعمل. وأدى التوسع في المعرفة الاقتصادية والقاعدة المعرفية إلى الفرض على المؤسسات التعليمية إعطاء الأولوية للمهارات العقلية على المهارة اليدوية، وهذا بدوره ربط للإعداد التعليمي بالعمل الذي فرصه سوق العمل، ولذلك كانت أدبيات تنمية الموارد البشرية في الجامعات تقترن كثيرا بالتدريب والتعليم المهني والتقني والتنمية، وهذا ما أشار إليه مفهوم الجودة الشاملة في إعداد الفرد أو الطالب وعضو هيئة التدريس بحضور الدورات وتحسين فاعلية المعلم وتحسين كفايته وأن يكتسب الطلبة الكفاية والمهارة الأساسية التي تعزز أهدافهم التربوية.

ثمة نموذج مقبول في المؤسسات الحكومية والمالية والشركات العامة والخاصة، لأن الحكومة المالية ركزت في خطتها الاستراتيجية على أهمية الموارد البشرية كي تصبح ماهرة ومبدعة، وذلك عبر التنمية الاقتصادية لماليزيا، حيث وضعت الحكومة خططا لتحقيق رؤية 2020م، عبر سياسة اقتصادية تقوم على أساس تخفيض الفقر والتباينات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتشجيع الاستثمار وإعانات الائتمان المالية Credit Subsidies والإعفاءات الضريبية Tax New Development Policy وجذب الاستثمارات الأجنبية. واشتهرت الصناعة بماليزيا في أواخر الثمانينيات، وفي بداية التسعينيات بدأت بتطبيق المرحلة الثانية لتصبح دولة متقدمة، وهي مرحلة التنمية القومية The New Development Policy وركزت على الفقر والاعتماد على القطاع الخاص وتقوية الموارد البشرية، وفي هذه المرحلة توجهت الدولة نحو المعرفة وتوليد النمو بشكل ذاتي عبر تقوية الاستثمار الوطني وتنمية القدرات الوطنية وجذب الاستثمار في المجالات الاستراتيجية وإعادة تشكيل الموارد البشرية لدعم المجتمع المعتمد على المعرفة، وهذه النقطة التي توضح أهمية الجودة الشاملة وتطبيقها في التعليم ولا سيما الجامعات.

ولتقوية مفهوم اقتصاد المعرفة قامت ماليزيا باتخاذ إجراءات من شأنها تسهيل التطوير ومن مبادراتها إطلاق أجندة تقنية المعلومات الوطنية والنفوذ المتميز للوسائط

المتعددة The Multimedia Super Corridor وذلك لتضع نفسها في خارطة الاقتصاد المعرفي على المستوى العالمي، ولذلك اهتمت بالتعليم العالي وتدريب القوى العاملة الماهرة والواسعة الاطلاع وشجعت الدولة العمال بشكل عام على التعليم الجامعي الثلاثي Tertiary University Educaion والحصول على الأقل على معاهد التعليم التقني والمهني عبر معاهد البولوتكنيك Polytechnics، وغيرها من الفرص للتطوير كالب برامج التي تعطي في مجالات الهندسة والاقتصاد والتقنية ولمدة سنتين ويحصل بعدها الدارس على شهادة تؤهله للعمل، وتعطي فرصا كبيرة للعاطلين عبر التدريب، وهذا نوع من أنواع تقوية رأس المال البشري لدعم تطوير اقتصاد المعرفة وتحويل الطلب من أجل المهارات والخبرات التقنية، وهذا ما قامت به الجودة في عملية التحسين والتطوير في الدارس والإدارة⁽¹⁾.

عرف برنامج الأمم المتحدة في تقريره الصادر عام 1990م التنمية البشرية بأنها: "عملية توسيع لخيارات الأفراد، وهذه الخيارات من حيث المبدأ يمكنها أن تكون مطلقة، ويمكن أن تتغير مع مرور الزمن، ومن الخيارات الأساسية لجميع مستويات التنمية البشرية، ثلاثة أساسية، وهي: أن يعيش الأفراد حياة طويلة وصحية، وأن يكتسبوا معرفة، وأن يحصلوا على موارد لازمة لمستوى معيشة لائقة. ومن جانب آخر فإن التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا، فالخيارات الأخرى تكون في الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتمتع بفرص الإبداع والإنتاج والاحترام الذاتي وحقوق الإنسان المكفولة"⁽²⁾.

(1) انظر: Information Technology and the knowledge .shariffudeen, tengku Mohammad Azzam .In conference on ?Globalism and the Muslim Ummah? Paradigm in Malaysia development? .181 .PP .October 1996 17-16 .International Islamic University Malaysia

وقد أشار الكاتب إلى أفكار رؤية 2020م، والتوجه نحو اقتصاد المعرفة، واستخدام التقنية الحديثة وتوجهات ماليزيا نحو تنمية الموارد البشرية على مستوى الجامعات والمؤسسات:

ومقال E.Malaysia in the Global economy Crisis recovery and Road ahead .Charette, Daniel . من موقع إلكتروني: www.dai.com/pdf/Malaysia_in_the_Global_Eco/

(2) أخذنا هذا التعريف مع تصرف من: صلاح الدين عبد الباقي، الجوانب العلمية والتطبيقية في إدارة الموارد البشرية بالمنظمات، مصر. الدار الجامعية، 2001 ص 28؛ ومقال كتوش عاشور وفورين حاج قويدر. التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، مؤتمر الملتقى العلمي الدولي الثاني عن التنمية البشرية واقتصاديات العالم الإسلامي، 26-27 نوفمبر 2007م.

معوقات التنمية البشرية

يواجه التنمية البشرية عدد من التحديات، ومنها :

1. الفقر : حيث تشير الدراسات والإحصاءات إلى أن نصف سكان العالم فقراء، وفي ضوء الأزمة المالية التي أصابت العالم والحروب المتواصلة وتدخل الدول الكبرى، ذلك كله أدى إلى بروز ملايين البشر الذين يعيشون تحت خط الفقر، وبسبب اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء في الدول النامية أو دول العالم الثالث، سوف يترتب على ذلك عدم قدرة هذه البلاد على التنمية البشرية، وحتى وإن قامت ببحوث علمية عالية الجودة.
2. التلوث البيئي : للتلوث البيئي أثر كبير في حياة الناس، وقد تصاب الشعوب بالأمراض الفتاكة التي تفتك بأبنائها وتؤثر على التنمية وتجعل البلاد تهتم بعلاج أبنائها، وتترك التنمية ودعمها بما يناسب حاجات المجتمع، ولا ينفع حينئذ التحدث عن البحوث العلمية والصناعية ما دام أبناء الوطن في انحدار صحي.
3. الأمية: بسبب قصور الموارد واختلاف الأولويات في توفير الاحتياجات الأساسية للناس، فإن ما بقي من الموارد لا يكفي ولا يسد حاجات التعليم الذي لا يمكنه مجارة احتياجات الاقتصاد العالمي ومسايرته.
4. شروط التجارة العالمية غير المتكافئة: وما يترتب عليها من آثار في تدابير الحماية لاقتصاد البلاد النامية.

التنمية البشرية بماليزيا

عند النظر في التنمية البشرية بماليزيا نجدها قد تخطت التخلف والانحدار الذي أصاب العالم الإسلامي والعالم الثالث بخاصة، وانطلقت نحو فضاءات واسعة من التنمية في مجالات عدة، بدءاً من الاقتصاد، ثم التعليم، فاستخدام التقنية الحديثة، والصحة، والثقافة.

وتجاوزاً، يمكننا القول بأن ماليزيا تعد نموذجاً اقتصادياً للدول الإسلامية، حيث يعود الفضل في ذلك إلى التخطيط المستمر الذي قام به رئيس وزراء ماليزيا السابق د. محاضير محمد ومجموعته الاقتصادية: إذ قامت حكومته بإجراء العديد من الإصلاحات في المناهج مع العمل على زيادة استخدام تقنية التعليم، وذلك من أجل إحداث الجودة في العملية التعليمية، ومن هنا بدأت إرهاصات التنمية البشرية بماليزيا بعد أن توجهت

الدولة إلى خطوات فعلية في سياسة اقتصادية يتم فيها توزيع الثروة بشكل عادل بين المواطنين على اختلاف طوائفهم، وقد بدأت هذه المعالجة عام 1970م عبر انتزاع جزء من ثروة الأغنياء لتمليكها للفقراء، وقامت الحكومة بتطبيق نظام مصرفي إسلامي أطلقت عليه النظام المزدوج، وكذلك ثم خفض الاعتماد على العملات الأجنبية لتمويل التجار، واستطاعت ماليزيا النهوض من كبوة التخلف والتبعية، واحتفظت بهامش كبير من الحرية الاقتصادية، وأصبحت تقوم بإنتاج السلع الصناعية بدلا من السلع الأولية⁽¹⁾، واعتمدت على المواد الإستراتيجية، مثل: (المطاط، وزيت النخيل، والتوابل، والكاكاو، وجوز الهند، وجذوع الأشجار)، وسمح للشركات الدولية الاستمرار بنشاطاتها مقابل ماركة رأس المال الوطني، وتم وقف تصدير تلك السلع في شكلها الخام عبر فرض ضرائب على تصديرها وتصنيعها، ثم اعتمدت عليها في إقامة مشروعات مشتركة لإنشاء مناطق صناعية لجذب الاستثمارات الأجنبية.

تمويل البحوث بماليزيا وأثرها في التنمية البشرية

وتكملة ومواصلة للجهود الماليزية في التنمية البشرية أشار عبدالله أحمد بدوي إلى أن ماليزيا تتميز بالتقنية والعلوم، وسوف تحقق الهدف من ذلك عبر الوصول إلى النجاح في زمن العولمة، وتحقيق تطلعاتها لعام 2020م. فقامت ماليزيا بتحقيق حلمها عن طريق جعلها دولة تقع في نطاق الدول التي تتعامل مع الوسائط المتعددة (المتيميديا)، وتقنية المعلومات. وعند النظر إلى خطط ماليزيا عبر العقود السابقة والحالية نجد أن الحكومة الماليزية قد أولت اهتماما واسعا بالعلوم والتقنية حيث قدمت تمويلات كبيرة وتحفيزا عاليا للبحوث والمستجدات العلمية، وقامت بعرضها من أجل التحسين والتشجيع على الاكتشاف والابتكار العلمي والاختراع في علوم التقنية؛ ولهذا أعطت صلاحيات واسعة لوزارة العلوم التقنية والمخترعات، وميزانية عالية لتؤكد بذلك على التعاون في إجراء البحوث ومستجداتها، والتفاؤل بالاستفادة من مصادر هذه البحوث ونتائجها⁽²⁾.

(1) انظر: مازن الشاعر، وقفة تأمل ومقارنة بين ماليزيا والعالم العربي، موقع إلكتروني:

tp:pulpit.alwatanvoice.com/print.php-id=98992

(1) ثمة دراسات تذكر لنا أسماء الشركات التي تدعم البحوث في مجالات الإدارة والاستثمار، وبلغ عددها 16 شركة. انظر تفاصيل ذلك في:

Jeffrey Gan. 2007. The Untold Million-dollar secrets of Unit Trust Investment, Leeds Publication (M) Sdn BhdMalaysia, P.45

ويلحظ في الخطة الثامنة التي أقرتها وأعدتها الحكومة الماليزية زمن قيادة مهاتير محمد وعبدالله أحمد بدوي للبلاد من عام 2001م - 2005م، إلى الخطة التاسعة من عام 2006م - 2010م، حيث نجد فيها تطورا في مقدار الدعم المالي أو التمويل للبحوث، فقد أقرت الحكومة دعما ماليا لمشاريع التصدير والبرامج المختلفة من أجل تحقيق أهدافها المختلفة بشكل سلس وهادئ.

وفي زمن العولمة هذه ثمة حاجة ملحة لتقوية البحث العلمي وتطوراته لما له من أهمية قصوى في تطوير ماليزيا، وجعلها في أعلى المواقع من أجل المنافسة مع الدول الأخرى على مستوى عالمي، مما يؤدي بدوره إلى تحقيق الاكتشافات الجديدة وبيان التطورات والمستجدات العلمية، والإبداع والابتكار في مجال البحوث، والإنتاج وتقديم الخدمات والتسهيلات والاهتمام بالتقنية المعاصرة بكل تطوراتها، ومن ثم الجودة والقدرة الكامنة في هذه التقنية، وسوف يكون لانتشارها تقدير واسع من مواطني ماليزيا على اختلاف طوائفهم واختلافهم.

وكان للدعم المالي الذي قامت به ماليزيا عبر وزارة التقنية والعلوم والمخترعات، الأثر الكبير في التنمية البشرية بماليزيا، ويظهر هذا الأثر في كميات الدعم المالي الذي قدمته للمشاريع والبحوث في ضوء التطورات والمستجدات العلمية والبحوث.

فيما يأتي نذكر بعض عمليات الدعم للتمويل الواسع للمشاريع والبحوث كما ذكرته إحدى الباحثات الماليزيات، حيث استفدنا كثيرا من المعلومات القيمة التي أشارت إليها في تمويل البحوث، ولا سيما في مجال التقنية⁽¹⁾:

(1) انظر :

Halimah, bt Ab Rani .2008. The relationship of ICT Funding on Scholarly publishing: A Bibliometric Study, master Thesis , Kulliyah of Information & Communication technology, International Islamic university Malaysia. Kuala Lumpur, p. 2; Malaysia Technology, research and Development: Knowledge and Facilities Directory 2004/2005. P.12.

جدول التمويل للبحوث

المشروع/الدعم	بالرينجيت الماليزي	
1	بحوث مكثفة في المجالات ذات الأولوية IRPA	833 مليون RM
2	الصناعة ومشروعات الدعم IGS	230 مليون RM
3	الوسائط المتعددة ومشروعاتها الضخمة MGS	100 مليون RM
4	مشاريع بحثية في الإدارة التطبيقية MAGS	90 مليون RM
	المجموع العام	1,253 مليون RM

في الجدول أعلاه نجد أن الميزانية التي أعدت من قبل الحكومة الماليزية في الخطة الثامنة لعام 2000م - 2005م تتجاوز بفارق كبير الخطة التي سبقتها من عام 1996م - 2000م، إذ ثمة زيادة في الدعم للخطة الثامنة مقدارها 38,76 بمقدار 903 مليون رينجت، وهذه الأموال قدمت لدعم مشاريع ذات فائدة عظيمة لها تأثير واسع وكبير في التنمية البشرية بماليزيا خلال هذه الأعوام⁽¹⁾.

الخطة التاسعة (2006م - 2010م)

قامت الحكومة الماليزية بتقديم الدعم المالي بمئات الملايين للمشاريع المختلفة من أجل عرض البحوث ومستجداتها في تقنية المعلومات والاتصال لتحسين الإنتاج عبر مدة هذه الخطة في المعاهد والجامعات ومراكز البحوث، فمثلا قدمت الحكومة دعما كبيرا في مشروعات البحث العلمي المتعلقة في تقنية المعلومات والاتصال، وتمت الموافقة على هذه المشاريع خلال هذه المدة، وقد كان ثمة مشاريع لقيت تمويلا واسعا لعام 2001 - 2010م، إذ يمكن أن نلاحظ حصص التمويل ونسبتها كما يأتي:⁽²⁾

(1) انظر :

Halimah, bt Ab Rani .2008. The relationship of ICT Funding on Scholarly publishing: A Bibliometric Study. p. 2; Ninth Malaysian Plan 2006-2010, P.154.

(2) انظر: حليلة بنت عبد راني، المرجع السابق نفسه (بالإنجليزية)، ص3.

تمويل/مشروع/بحث	بالرينجت الماليزي
بحوث مكثفة في المجالات ذات الأولوية IRPA: عدد المشاريع: 192 مشروعاً تتضمن شاشات للحاسوب - الاتصال اللاسلكي - أجهزة تركيب أجهزة للقمرة الصناعي - الزراعة - التربية والتعليم	46 مليوناً
مشروعات في الصناعة وتطويرها IGS عدد المشاريع: 27 مشروعاً في تقنية المعلومات والاتصال	28 مليوناً
مشروعات عامة : 34 مشروعاً تتضمن أمن المعلومات، أدوات إلكترونية للحاسوب	

وهناك حصص أخرى لمشاريع عدة في تقنية المعلومات والاتصال لها علاقة وثيقة بخطط السنوات 2001م - 2010م، حيث بلغ قيمة الحصص حوالي مليار رينجت ماليزي. وعند النظر والمقارنة في حصص تقنية المعلومات ومشاريع البحث فيها وتنميتها، نلاحظ أن قيمة تمويل حصص خطة 2001 - 2005 تعادل 300 مليون رينجت ماليزي، بينما كانت قيمة تمويل حصص خطة 2006 - 2010 بزيادة وقدرها 474 مليون رينجت ماليزي. وطبقاً لما ذكرته الباحثة حليلة في مقابلة لها مع الأنسة خديجة بيبي مديرة شعبة استراتيجيات التخطيط في وزارة العلوم والتقنية والابتكار المسؤولة المباشرة لتحديد حصص وميزانية من الحكومة المركزية الماليزية.

وثمة صور أخرى لدعم البحوث عبر تمويل الإدارة الصناعية وما يتعلق بها، حيث تعتمد ماليزيا على هذا النوع من التمويل للحصول على إنتاج ينفع البلاد والعباد، وقد عرف هذا المفهوم بأنه تصور إداري للتأمين أو لعقود مستقبلية بهدف الاستثمار⁽¹⁾. في ضوء ذلك يمكننا تتبع المؤسسات التي تمول البحوث في مجال إدارة الخدمات، وهي: البنوك، وشركات التأمين، وسماسرة الأسهم، وشركات الائتمان وشركات تمويل إدارة الشركات والبولتيك، وشركات التمويل الأجنبي للإدارة.

(1) انظر :

ومن ناحية أخرى تطورت مؤسسات تمويل الإدارة الصناعية بماليزيا مقارنة بالوحدات الأخرى في سوق العمل، حيث تم التحكم بهذه المؤسسات من قبل الشركات وشركات الائتمان والتمويل، وشركات الضمان الاجتماعي وغيرها. ومن التمويلات التي تدار من قبل الشركات التي تحمل رخصة في سوق رأس المال وخدماتها من عام 2005م -2006م، شركات الصداقات، والشركات التعاونية، والضمان الاجتماعي، ومؤسسات الحكومة، وشركات التأمين، وتمويلات الائتمان وغيرها، وقد بلغ مجموع التمويل في هذه الشركات على المستوى المحلي بماليزيا عام 2005 : 156,849.90 مليون رينجت ماليزي، وفي عام 2006: 124,162.65 مليون رينجت ماليزي، وهذه إشارة إلى مدى الدعم لمشروعات إدارة الصناعة بماليزيا، حيث تظهر أهمية ذلك في نمو الاقتصاد الماليزي عبر عمليات الدعم للمساعدة على الاستثمار، وهذا من شأنه أن يعين المواطن الماليزي على مواصلة العيش والحصول على دعم مالي طويل الأمد عبر نمو الاقتصاد، مع ملاحظة أن ثمة توجهات لتمويل إسلامي لمشروعات تخص الصناعة بماليزيا⁽¹⁾.

في ضوء ما ذكرناه عن الدعم الحكومي للمشاريع وللتنمية البشرية نجد أن ماليزيا أصبحت في تعداد الدول التي تنافس على مستوى عالمي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والإداري، مما جعل كثيرا من المستثمرين يعبرون عن مدى إعجابهم بماليزيا وبسياستها الاقتصادية وتوجهاتها الإسلامية في بناء اقتصاد قوي، فمثلا ذكر أحد أعضاء البعثة المصرية للاستثمار بأن ماليزيا استغلت الجانب الديني في استحداث مواصفة جديدة تسمى حلال يتم طبعها على منتجاتهم، ومنها سلع وملابس ومشروبات وأدوات التجميل، وتوسعوا في أدوات التمويل الإسلامي وأصبحوا يمثلون مركزا إسلاميا دوليا كبيرا، ووجدوا أن كل شيء في ماليزيا مبرمج ومخطط له بشكل محدد⁽²⁾.

ولهذا أصبح المؤلف أن نجد عناوين كثيرة في الصحف العربية تعبر عن مدى الإعجاب بسياسة ماليزيا الاقتصادية واهتمامها بالتعليم وتمويل البحوث المتعلقة بالتقنية والصناعة والعلوم الإنسانية بما يخدم بناء المواطن الصالح لوطنه، ومن أمثلة

(1) انظر المرجع السابق نفسه (باللغة الإنجليزية)، ص2، ص7: وانظر إدارة التمويل من وجهة نظر إسلامية في :

Securities commission malaysia.2009.Introduction to Islamic capital Market. Malaysian Dolphin Press Sdn Bhd, P. 70.

(2) انظر: ماليزيا بين المعجزة الاقتصادية والمعارضة الداخلية، منتديات المجموعة المصرية: الخدمات المالية. موقع الكتروني: <http://new.esgmarket.com/showthread/php?t=43591>

ذلك مقال بعنوان: "التنمية في ماليزيا .. إنجازات حيرت الغرب"، حيث أشار المقال إلى تشبيه ماليزيا بتجربة اليابان، وكيف أصبحت تجارة ماليزيا تساوي عام 2006م ما قيمته 685 مليار رينجت ماليزي قياسا إلى عام 1975 حيث بلغت التجارة 4,5 مليون رينجت فقط، وكذلك أشار إلى رفع ماليزيا شعار: "الجودة والتصدير قاطرة التنمية الاقتصادية"، مما كان له أثر بليغ في التنمية البشرية من حيث كونها جعلت نصيب الفرد الماليزي من صادراتها يرتفع إلى 4800 دولار أمريكي، وتحولت إلى إنتاج السلع الصناعية وأوقفت تصديرها عبر فرض الضرائب عليها حين تصديرها، واعتمدت إقامة مشاريع مشتركة لإنشاء مناطق صناعية لجذب الاستثمارات الأجنبية من الدول الصناعية، وأحلت سياسة تكثيف الاستثمارات الوطنية في الصناعات ذات المزايا التفضيلية. وأشار المقال إلى عناصر كثيرة تتعلق بماليزيا من حيث الاستثمار، والشراكة الجمركية مع دول آسيا وأوروبا والباسيفيك، واعتماد هيئة المقاييس المعيارية شركة مساهمة تدار بأسلوب القطاع الخاص بهدف الإطلاع على نظم المقاييس المعيارية في أمريكا والاتحاد الأوروبي واليابان، وتتولى الشركة منح الشركات شهادات الجودة والإشراف على شركات مراقبة الجودة، ووضعت مواصفات قياسية للسلع الغذائية التي تطابق الشريعة الإسلامية⁽¹⁾.

(1) انظر: التنمية في ماليزيا.. إنجازات حيرت الغرب، من منتدى طريق الإيمان للدعوة إلى الإسلام. موقع إلكتروني:

استراتيجية تكامل منظومة العلاقة بين البحث العلمي واحتياجات القطاعات الانتاجية في الدول العربية

الأستاذ الدكتور حمزة محمود الزبيدي^(*)

تمهيد :

مما لا شك فيه أن منظومة التكامل والتفاعل بين البحث العلمي والقطاعات الإنتاجية في أي اقتصاد قد اكتسبت أهميه خاصة في الاقتصاديات المتقدمة وهي ذاتها تكتسب أهمية مماثلة في اقتصاديات الدول النامية ولو بدرجات محدودة. فالدراسات المتخصصة تؤكد، أن التطور الهائل الذي حصل في الاقتصاديات المتقدمة إنما هو نتيجة لتكامل منظومة العلاقة بين البحث العلمي والمؤسسات الأكاديمية والبحثية من جهة والقطاعات الاقتصادية من جهة أخرى، دون أن تغفل تأثير مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها. أضف إلى ذلك أن شكل التطور في تكامل العلاقة هذه قد ساهم أيضا في تطور الظواهر التعليمية والأكاديمية لدى الكثير من الاقتصاديات وأيضاً في ترسيخ المناهج التعليمية وبالتالي التأثير في رسم استراتيجيات التنمية مما يعني أن التنمية كنتيجة تعتمد في منهجها وترسيخها على البحث العلمي والمؤسسات الأكاديمية والبحثية في أي دولة.

مشكلة الدراسة:

ينظر إلى العلاقة فيما بين البحث العلمي والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والجهات التي تحتاج إلى نتائج ذلك البحث على أنها ما زالت تفتقر إلى التوازن وعلاقة الشراكة المطلوبة على مستوى الأقطار العربية حيث تشير الكثير من الدراسات المتخصصة إلى وجود اختلال هيكلي في منظومة العلاقة بين القطاعات الانتاجية

(*) جامعة العلوم المالية والمصرفية - كلية العلوم المالية والمصرفية، عمان - المملكة الأردنية الهاشمية.

والبحث العلمي ومؤسساته، وقد ساعد هذا الاختلال في إيجاد فجوة تتسع وتضيق ودرجات متفاوتة بين أقطار عربية معينة قياساً بأقطار أخرى. و إذا ما أكدنا أن شكل العلاقة بين البحث العلمي والقطاعات الانتاجية ما هي الا منظومة شراكة، لذلك يمكن القول أن الاختلال الهيكلي بين البحث العلمي والقطاعات الانتاجية على مستوى الدول العربية يمكن عرضها في التأكيدات التالية:

1. محدودية اهتمام القطاعات الانتاجية العربية بالبحث العلمي رغم النمو الهائل في مشاريع تلك القطاعات وما رافقها من انفاق واستيراد ضخم للتكنولوجيا.
2. محدودية الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي مع عدم وجود خطة علمية واستراتيجية واضحة وعدم وجود تكامل وتوازن بين المؤسسات المتخصصة بالبحث العلمي وعدد الباحثين والهيكل الاداري.
3. ضعف ومحدودية استجابة المؤسسات العلمية والبحثية بأعتبرها مراكز للبحث العلمي لحاجات القطاعات الانتاجية.
4. الاعتماد العربي الكبير على استيراد التكنولوجيا والتي ظلت ضعيفة في تأثيرها على نمو الاقتصاد العربي، فاستيراد التكنولوجيا يدخل ضمن التكوين الرأسمالي للبلدان العربية ولا يدخل ضمن عملية التطوير التكنولوجي.
5. ضعف ومحدودية استجابة مؤسسات التعليم العالي باعتبارها مراكز للبحث العلمي لحاجات القطاعات الانتاجية.
6. عدم ترابط البحوث التطبيقية مع حاجات القطاعات الانتاجية المختلفة اذ لم تسر البحوث التطبيقية جنباً الى جنب مع حاجات ورغبات وتخصص القطاعات الانتاجية العربية.

والمشاهدات التحليلية لواقع الدول العربية تشير الى التأكيدات إعلاه أو بعضها ولو بدرجات متفاوتة، فالقطاعات الانتاجية قد نمت وتوسعت في الاقتصاديات العربية نمواً شكلياً مع امكانية استمرارها للسنوات القادمة بسبب التوسع في استخدام الموارد الاقتصادية وزيادة حجم القوى العاملة، إلا ان العامل التكنولوجي في تنظيم عمل هذه القطاعات اتسم بضعف التأثير في النمو الاقتصادي ومرجع ذلك ان استيراد التكنولوجيا يدخل ضمن التكوين الرأسمالي للدول العربية ولا يدخل ضمن التطور التكنولوجي لها،

وما يقصد به هو ان يكون هناك انفاق على البحث العلمي والتطور التكنولوجي من اجل ادخال اساليب انتاج جديدة في كافة المجالات الاقتصادية (المزرعاوي، 2008)، أضف الى ذلك أن النمو الهائل والتطور الكبير الذي حصل في محيط جامعاتنا العربية والتي لمع دور بعضها واكتملت حيويتها العلمية لازالت ضعيفة التأثير. وعلى وفق هذا التحديد ظلت التاكيدات تشير الى غياب وضعف مساهمة البحث العلمي في تطوير القطاعات الانتاجية العربية وأهدار الطاقات البحثية العربية واقتصارها على التحليل والاستنتاج النظري لتلبية المصالح العلمية الذاتية وتحقيق " الرفاهية الاكاديمية" في كثير من الاحيان.

في هذا البحث سوف نسعى إلى تحليل العلاقة بين البحث العلمي العربي واحتياجات القطاعات الانتاجية واختلال منظومة العلاقة بين الاثنين مع استعراض مضمون الاستراتيجية التي يمكن ان تساهم في تكامل منظومة العلاقة وضمن تحقيق اكتمال وشراكة أطرافها بحيث يحقق الاول دورة المنشود ويضمن الثاني تطوره ورقيه.

أولاً: البحث العلمي

لم يعد البحث العلمي "رفاهية اكايدمية" كما يصفه البعض، انما اصبح مقياساً لتطور البلدان ومعياراً لتقدمها، تمارسه مجموعة من الباحثين المتخصصين.

واصبح المحرك الاساس للنظام العالمي الجديد واساسا في فتح مجالات الابداع والفن والتميز المنهجي والتقني لدى الافراد والشعوب، فالدراسات المتخصصة تعزى التطور الهائل الذي حصل في الدول المتقدمة ومرافقه من تطور في النظام الاقتصادي العالمي وتطور في النظام الاجتماعي والنظام التربوي والنظام السياسي الى دور ومساهمة البحث العلمي دون ان يغفل تأثير المتغيرات الاخرى السياسية والاجتماعية والتعليمية وغيرها، اذف الى ذلك ان مجالات الابداع والتميز التي ساهم بها البحث العلمي قد ساهمت هي ايضاً في تطور الظواهر الاكاديمية وفي ترسيخ المناهج التعليمية المعاصرة و بالتالي التأثير المباشر في رسم واعداد استراتيجيات التنمية في جميع الدول بحيث اصبح البحث العلمي وما يقدمه من نتائج بحثية تمثل منظومة متكاملة من منظومات الفعل الاقتصادي والاجتماعي في غالبية الاقتصاديات.

ولهذه المنظومة مراكزها المتخصصة واهدافها وتطلعاتها ومنهجيتها.

إضافة إلى أن البحث العلمي يسمح بفهم جديد للماضي في سبيل انطلاقة جديدة للحاضر ورؤيا استشرافية للمستقبل (ساقوت، 2009). ويشكل البحث العلمي الطلب الأول على السلع البحثية المختلفة التي تعتبر المدخل الرئيسي للنشاط العلمي الذي تمارسه المؤسسات العلمية، ومن دون تلك الحصيصة الانسانية المتراكمة من المعارف البحثية لا يمكن مواصلة البناء البحثي وضمان استمراريته (فايد، 2000، ص 389). وبما ان القطاعات الانتاجية في اي اقتصاد هي صاحبة الطلب الاول ومحتكره له، لذلك فان استمرار طلب القطاعات الانتاجية للبحث العلمي والاستثمار فيه هو الاساس في تطور المعارف البحثية وفتح مجالات الإبداع والتميز، فالتطور الهائل الذي حصل في الاقتصاديات المتقدمة انما يعود الى دور البحث العلمي باعتباره محرك للنظام الاقتصادي، وتكامله مع إحتياجات القطاعات الإنتاجية.

يقصد بالبحث العلمي وفق مضمونه الواسع انه عملية منظمة ومتكاملة من خلالها يمكن اكتشاف الحقائق ضمن عملية تحليلية شاملة. كما يقصد به النشاط الابداعي ضمن ما تعنيه هذه الكلمة من محتوى ومضمون تبني على اساس خطوات متتالية منظمة. وعلى وفق هذا المضمون فان البحث العلمي يقسم وفق ما تقرره اليونسكو الى البحث الاساسي (النظري) والبحث التطبيقي او ما يعرف بالبحث والتطوير (العبيد، 1989، ص 157).

ويقصد بالبحوث الاساسية، اي نشاط بحثي موجه نحو زيادة المعرفة العلمية او اكتشاف حقول علمية جديدة بدون الاهتمام باي هدف تطبيقي محدد ولهذا فهي بحوث استدلالية (normative). اما البحوث التطبيقية، فهي اي نشاط موجه نحو زيادة المعرفة العلمية او اكتشاف حقول علمية جديدة ، ولها قيمة اقتصادية بالنسبة للانتاج والمنتوج (سعد الدين، 2002، ص 349) لذلك فهي بحوث استقرائية (evitcudni). وكما يلاحظ من التحليل اعلاه ان البحوث الاساسية (الاستدلالية) ما هي الا بحوث ذاتية الفكرة والانشاء يسعى لها الباحثين املاً في تحقيق مصلحة ذاتية علمية، اما البحث التطبيقي (التكنولوجي) فهي بحوث ابتكارية انبعاثية تنشأ من حاجات القطاعات الانتاجية المختلفة املاً في تحقيق غاياتها في حل مشاكل خاصة (رحيم، 137). وكما يلاحظ فان الفاصل بين النوعين من البحوث غير واضح، لذلك فإن الأمر يستلزم ان ينظر اليها وفق التداخل والتكامل الموجود بينهما.

وفي العادة يقسم هذين النوعين من البحوث إلى عدة تقسيمات كما يشير بعض المهتمين في ذلك وهي:

1. **البحث العلمي التقني والاكتشافي للحقائق** : يهتم هذا النوع من البحوث العلمية للكشف عن الحقائق بواسطة إجراء بعض الاختبارات العلمية التقنية.
2. **البحث العلمي التفسيري النقدي** : يختص هذا النوع من البحوث العلمية بالكشف عن الأسباب والمسببات التي أدت إلى تشكيل فكرة معينة، أو موضوع معين والنظر إلى هذا الموضوع نظرة نقدية للوصول إلى الحقيقة العلمية.
3. **البحث العلمي الاستطلاعي** : يعتمد هذا النوع من البحوث العلمية على قياس الرأي العام في مجتمع معين بالاعتماد على وسيلة صهر الآراء والتي غالبا ما تستعمل في الظواهر الكمية.
4. **البحث العلمي الوصفي التشخيصي** : وهو بحث علمي يهدف إلى تحديد السمات والصفات وخصائص المقومات لظاهرة معينة تحديدا كيميا ونوعيا.
5. **البحث العلمي التجريبي** : يعتمد هذا النوع من البحوث على المنهج التجريبي، وهو يستعمل عادة في العلوم التطبيقية الطبيعية حيث يركز الباحث على استخدام أدوات بحث تجريبية ومخبرية.
6. **البحث العلمي الكامل** : ومن خلال تسميته يرمي هذا النوع من البحوث العلمية إلى حل المشاكل أو المواضيع حلا علميا شاملا يمس كل الجوانب وحيثيات الموضوع المراد دراسته وتحليله ..

ولابد من الإشارة الى أن البحث العلمي بمعناه الشامل والبحث التطبيقي منه، يتسع مضمونه ليكون عملية منظمة يمكن من خلالها اكتشاف الحقائق ضمن عملية تحليلية شاملة ومتجانسة. فهو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم بغرض الوصول إلى معلومات جديدة واكتشاف علاقات جديدة، وهذا يعني أن البحوث الأساسية والتطبيقية التي تكون أهدافها أكثر تحديدا ويمكن استخدام نتائجها مستقبلا في التطوير تتوجه بشكل مباشر وأعمق نحو تحقيق مطالب أساسية من مصادر المعلومات وخدماتها. وقد اتضح من دراسات مؤسسات البحث العلمي العربية، أن جهاز المعلومات جزء أساسي في هيكلها التنظيمي. فمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ومعهد الكويت للأبحاث العلمية ومركز البحوث العلمية والتطبيقية (سارك) بدولة قطر تعتمد على مراكز ونظم معلومات متقدمة. وكذلك مراكز البحث العلمي داخل الجامعات العربية الخليجية تتوفر

لها أكثر نظم المعلومات تطوراً في نطاق الخدمات التي تقدمها عمادة شؤون المكتبات بكل جامعة من خلال النظم الآلية وشبكات المعلومات التي توفرها (البحث العلمي والتقني في دول مجلس التعاون الخليجي)..

لقد اهتمت مؤسسات التعليم العالي والجامعات منها بالبحوث العلمية والتطبيقية، وفق منهج الترابط والتشابك على أساس أن منظومة التعليم العالي تغذي المنظومة البحثية وتدعم قطاعات البحث والتطوير والابداع من خلال (أحمد، 2002، ص 415) :

1. أن منظومة التعليم هي المزود الاساسي بالكوادر للمنظومة البحثية.
2. العمل البحثي الذي تقوم به المراكز البحثية متصل بحاجات الاقتصاد الوطني ومستجيب لها.
3. ضرورة وجود اتفاقيات وبرامج شراكة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث والتطوير والقطاعات الانتاجية.

وتشير الكثير من الدراسات الى ان التطور الهائل الذي حصل في الاقتصاديات المتقدمة يعود في الجزء الاكبر منه الى اصاله البحوث التطبيقية ومحتواها الابداعي والفني، اذ الى ذلك ان الاستثمار في البحث التطبيقي يرد اضعاف ما ينفق عليه، ولعل صحة هذا الامر يتضح بما وصلت اليه امريكا والمانيا ودول شمال غرب اوروبا، حيث استعادت هذه الدول عائدات البحث التطبيقي وتوظيفها بالتنمية (سعد الدين، 2002 ص 350). ولاهمية البحوث التطبيقية في تطور الاقتصاديات واهتمامات القطاعات الانتاجية ومؤسسات التعليم العالي بها، فقد برز في السنوات الاخيرة نمط جديد لتصنيف هذه البحوث لاغراض التنمية وذلك بنقسيمها الى أربعة مجموعات تعكس كل مجموعة الفوارق التركيبية للعناصر المكونة لها. وهذه المجموعات هي (العبيد، 1989 ص 159-160) :

المجموعة الأولى: تشمل الابحاث التي يهدف البلد الى تحقيقها معتمداً على قدراته الذاتية (الحاضرة والمستقبلية).

المجموعة الثانية: هي الابحاث التي تسعى الى تحقيق الاهداف التي يسعى البلد الى تحقيقها عن طريق التعاون المشترك مع البلدان الأخرى.

المجموعة الثالثة: الابحاث التي تخدم تحقيق الاهداف التي يسعى البلد الى تحقيقها عن طريق استخدام نتائج البحث والتطوير المقتبسة من البلدان الأخرى (نقل

التكنولوجيا). ان النتائج المهمة بالنسبة للبلد يجب ان تخضع الى عملية تطويع وتطوير تتناسب مع المتطلبات الوطنية قبل تطبيقها.

المجموعة الرابعة : تشمل الابحاث التي تخدم الاهداف التي تسعى الى تحسين قدرة البلد للوصول الى درجة من الابداع فيها وضمان استمراريته الى اجيال اخرى.

هكذا تنظر الدول الى البحث التطبيقي كجزء من البحث العلمي وتكامله مع القطاعات الانتاجية وهنا تبرز اهمية المؤسسات العلمية والبحثية التي تعد من المقومات الاساسية لضمان تلك العلاقة. وصلة المؤسسات العلمية (مؤسسات التعليم العالي) بالقطاعات الانتاجية واضحة، فمؤسسات التعليم تمثل الرافد الاساسي للقطاعات الانتاجية وذلك من خلال ما تقدمه من مخرجات، أو من خلال قدرتها في رفق تلك القطاعات بالبحث التطبيقي والتكنولوجي، هذا يعني ان لمؤسسات التعليم اضافة الى مهمتها التعليمية مهمة اخرى قوامها تحضير الاطر اللازمة من الاختصاصين لضمان البحث التطبيقي والبحث العلمي (غانم، 8000، ص 118). وعلى وفق هذا التصور فان المنطق ان تتحول مؤسسات التعليم العالي ومن خلالها الجامعات الى بيت خبرة حقيقي في الحيز الجغرافي لتكامل العلاقة اعلاه، إذ إن الأمر يتطلب تعزيز مفهوم المصلحة المشتركة والتحالف بين مختلف اطراف هذه المنظومة وهي المؤسسات العلمية والبحث العلمي والقطاعات الانتاجية. فحين تكشف القطاعات الانتاجية ان من مصلحتها ان تتجه الى مؤسسات التعليم العالي وتسعى اليه، وهذا يتوقف على (فايد، 2000 ص 412):

1. ان تقدم الجامعات العربية ومراكز البحوث فيها منتجاً عليه طلب ويشبع حاجات حقيقية لدى المستفيدين (القطاعات الانتاجية).
2. ان تغير القطاعات الانتاجية في الدول العربية من نظرتها المستخفة لدور البحث العلمي العربي بشكل عام والبحث التطبيقي منه بشكل خاص وما يحيط به من عوامل المخاطرة وعدم التأكد وان تشجع الاستثمار فيه.
3. ان تقوم الجامعات بدور ايجابي في التعرف على المشكلات البحثية التي تحتاجها القطاعات الانتاجية والتي تشكل جانب الطلب الاول على المنتجات البحثية.
4. ان يعاد النظر في نظم الترقيات الاكاديمية وتقييم اداء الباحثين بحيث ترتبط بقدرتهم على الاتصال بمواقع العمل والانتاج وتقديم حلول تطبيقية لها وتجاوز البحوث النظرية ذات التحليل والاستنتاج النظري.

ويساعد هذا التحليل الى تأكيد ان البحث العلمي وترابطه وتكامله مع القطاعات الانتاجية من خلال المؤسسات العلمية والبحثية لتشكيل منظومة مترابطة الابعاد ترفد من خلالها خطط التنمية في البلد. واذا ما اردنا ان نحلل ميكانزمات وآليات البحث العلمي والبحث التطبيقي منه بشكل خاص في الدول العربية نجدها ضعيفة تماماً. انطلاقاً من مبدأ أن البحث العلمي يوفر الفن المعلوماتي الابداعي للقطاعات الانتاجية. ولهذا نجد ان مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث عبارة عن مؤسسات استهلاكية تستهلك العلم والمعرفة التي ينتجها الآخرون لنا، ولحد الان لم نصل بعد الى مرحلة انتاج العلم والمعرفة (الصلطوف، 2000 ص 336). وتشير احدي الدراسات الاكاديمية في جامعة عربية الى أن الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس وعناوين أبحاثهم المنشورة في دليل الإنتاج العلمي للجامعة، ليست لها علاقة قوية ومباشرة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن هناك افتراق بين علاقة البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس وخطط التنمية (الدوش، 2003) ولربما يكون هذا الافتراق السمة الغالبة في جامعاتنا العربية. وقد وقف تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 حول مجتمع المعرفة، على الأوضاع الصعبة التي تعيق تطور مجتمع المعرفة في الأقطار العربية بشكل عام، وسلط الضوء في هذا السياق على الوضعية الحرجة التي تعيشها العديد من الجامعات العربية، وركز على مختلف الإكراهات التي تعوق تطور البحث العلمي في الأقطار العربية من قبيل غياب استراتيجية علمية عربية بينية واضحة في أهدافها وآلياتها؛ الأمر الذي يؤكد غياب قاعدة بيانات بالمؤسسات البحثية وبالباحثين والخبراء العرب وباهتماماتهم المختلفة وبمجال اشتغالهم، وضعف التنسيق بين مؤسسات البحث العربي، ناهيك عن عدم وجود صناديق خاصة بتشجيع ودعم وتمويل مختلف الأبحاث والدراسات.

أضف الى ذلك ان تقرير التنمية الصادر عن الامم المتحدة لعام 2002، قد صنفت الدول حسب أنجازها التقني الى خمس فئات هي: الدول القادة، والدول القادة المحتملون، والدول النشطة، والدول الهامشية والآخرون، وقد بلغت عدد الدول القادة في الانجاز التقني 18 دولة ليس فيها أي دولة عربية أو اسلامية، أما الدول القادة المحتملون فهي 18 دولة ايضاً ليس من بينها دولة عربية، أما الدول النشطة فهي 36 دولة من بينها أربعة دول عربية هي مصر وتونس وسوريا والجزائر، والدول الهامشية في الانجاز التقني هي 9 دول من بينها دولة عربية هي السودان. مما يعني ان البحث العلمي والتطبيقي لا يزال يتذيل اهتمامات الدول العربية، بما فيها الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة كدول

الخليج العربي فهي ليست ذات شأن في الانجاز التقني (التميمي، 2007). ورغم أن وراء هذا التخلف في الانجاز العلمي يعود الى حزمة من الاسباب، إلا أن نقص التمويل وفقدان استراتيجيات بحثية واضحة في مقدمة تلك الاسباب، إذ لم يزد الانفاق على البحث العلمي عن 0,03 من موازنة اي دولة عربية، حيث تشير الاحصاءات التي صدرت عام 2005، ان الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي ما يعادل 1,7 مليار دولار وهو ما يمثل 0,3% من الناتج المحلي الاجمالي فيها، ويعد القطاع الحكومي هو الممول الرئيسي للبحث العلمي (لكريتي، 2009) حيث تصل مساهمته 80% من التمويل، مع محدودية أو انعدام دور القطاع الخاص في ذلك حيث لم تتجاوز مساهمته 3% إضافة إلى تدني تمويل القطاعات الانتاجية العربية للبحث التطبيقي، وقد انعكس ذلك في محدودية النشاط الابداعي والابتكاري وفي ضعف مراكز البحث في امكانية تحويل بحوثها الى منتج استثماري. كما لا توجد اي استراتيجيات بحثية عربية تهدف الى حل مشكلات الاقتصاد العربي وتلبيه حاجاته، كما لا تتوافر بيئة علمية تكنولوجية ولا معينات للبحث العلمي من تجهيزات ومختبرات تشجع وتحفز الباحثين (حجر، 2004، ص 295). أضف الى ذلك ان الفترة بين العامين 1980 و2000 كان مجموع البحوث في أهم سبع بلدان عربية لا يتجاوز 369 بحثاً، فيما نسبة براءات الاختراع لا تتعدى الـ 5 من تلك المسجلة في إسرائيل ونسبة 2,5 من البراءات المسجلة في كوريا. أما عدد المتفرغين للبحث العلمي في البلدان العربية فلم يبلغ في منتصف التسعينات إلا 35 ألفاً وهذا يمثل 3,3 باحث لكل عشرة آلاف فرد من القوى العاملة في البلدان العربية وهي نسبة متدنية لا تمثل سوى 3 إلى 10 بالقياس مع البلدان المتقدمة (الألوسي، 2009). وقد انعكس هذا الضعف على تخلف نشاط البحث والتطوير في البلدان العربية وعدد براءات الاختراع التي تم تسجيلها في امريكا من بلدان عربية وخلال الفترة 1980-2000 كما يشير الى ذلك تقرير التنمية الانسانية للعام 2003 بلغت في السعودية (171) والاردن (15) والامارات (32) واليمن (2) ومصر (77) وعلى مستوى دول الخليج العربية الاكثر موارد مالية والأكبر انفاقاً والوسع استخداماً للتكنولوجيا والاكثر رغبة في تحقيق تنمية شاملة نجد إن عدد الباحثين لن يتجاوز 83 لكل مليون نسمة، وان نسبة ما ينفق على البحث العلمي بشكل عام لم يتجاوز 0,07 من الناتج المحلي الاجمالي (الناغي، 2002، ص 37-38) لدول الخليج رغم نموه المفرط بسبب موارد النفط والغاز. ويعرض الجدول الاتي رقم (1) معدل التمويل كنسبة من الناتج المحلي ومصادر تمويل البحث والتطوير في عدد من دول العالم للفترة 1990-1995.

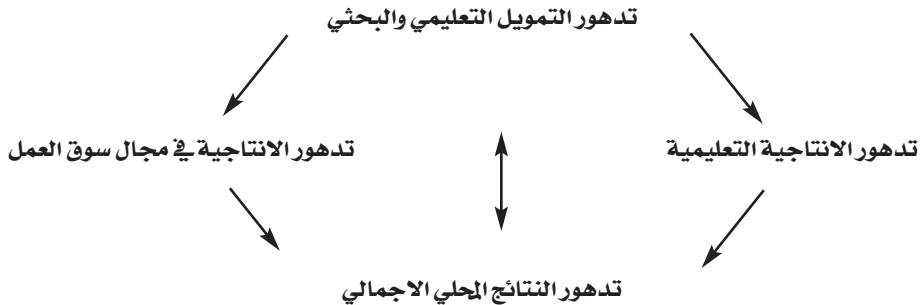
جدول 1 : التمويل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول العالم

نصب الجهات الممولة %			معدل الانفاق كنسبة من الناتج المحلي %	المنطقة أو مجموعة البلدان
أخرى %	الحكومة %	القطاعات الإنتاجية %		
10.4	30-20	75-55	1.3	امريكا/اليابان/السويد
%1	38	52	4.2	اوروبا/اوستراليا/كندا
11	54	35	0.7	اليونان/البرتغال/اسبانيا
5	37-65	31-14	0.4	تركيا/المكسيك
8	98	3	0.2	البلدان العربية

المصدر: تقرير التنمية الانسانية العربية (2003) ص 73.

ويعرض الجدول اعلاه تدني مقدار تمويل البحث العلمي بشكل عام والضعف الشديد في التمويل من قبل القطاعات الانتاجية في البلدان العربية أن لم تتجاوز حدود 3 من مقدار التمويل، ويفسر هذا الى حد ما محدودية النشاط البحثي والابتكاري منه بشكل خاص، وفي ضعف أداء معظم مراكز البحث في تحويل بحوثها الى منتج استثماري مما أضعف من انتاجية الاقتصاد بشكل عام وتدهور في الناتج المحلي الاجمالي في غالبية الدول العربية.

ويعرض الشكل الاتي العلاقة بين ضعف تمويل التعليم والبحث العلمي وتدهور الانتاجية والناتج المحلي الاجمالي (قنوع وآخرون، 2005، ص 90) :



والشكل أعلاه يشير الى إن البحث العلمي والتعليم يعتبران الاعمدة الاساسية للتنمية في الدول العربية كما تقرها سياسات الدول العربية وبرامجها الانمائية. حيث يلاحظ ان محدودية الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي وانخفاض الانفاق عليه يؤدي الى تدهور انتاجية الاقتصاد والنتائج المحلي الاجمالي.

أضف الى ذلك ان حوافز البحث العلمي والتطبيقي منه كانت من ضمن أهم المعوقات التي اتسمت بها الدول العربية اذ ان الباحث يتحفز برغبات مادية كما يدفعه للنمو المعرفي عطشه العلمي أو سعيه للترقي فالامر يتعلق بمضمون البحث وان كان شديد التأثير بشكل النمو المعرفي، وان كان لا يخلو من جاذبيته. ان الاساس في البحث العلمي هي الحوافز وهذه الحوافز هي ما يدفع الراغب في التعليم واكتساب العلم الى الاقدام على البحث العلمي والسعي لنمو معرفة فهي لصيقة بالعديد من العوامل منها ما هو ذاتي نبيل، ومنها ما هو مادي صرف لصيق بالمصالح العاجلة والمكتسبات المادية التي تفجره (بريش، 2002، ص 123)، ولانعد ذلك خطأ أو نقصاً في سلوكنا المهني الاكاديمي، أذ ان الدافع للابداع له حوافزه المؤثرة أيضاً.

أضف الى ذلك أن تشوه الهياكل الاقتصادية وقصورها في البلدان العربية وانتمائها لخلطة مشوهة من أنظمة عتيقة ما عادت قادرة على العطاء ودوران عجلتها بطريقة مفيدة بعد أن تجاوزتها النظم الفاعلة عالمياً. إن تلك الخلطة الاقتصادية فضلاً عن آلياتها وقوانينها العتيقة، ما فتئت تستخدم وسائل إنتاج بدائية في أغلب الشركات العامة والخاصة في الدول العربية وهو ما يعرقل التفكير باستثمارات مادية للتطوير البحثي والإفادة منه. إن قضية دور قطاعات الاقتصاد المختلفة في ميزانية البحوث من جهة وفي التفاعل مع المنتج البحثي يظل موضع أهمية كبرى إذا ما توافر جيداً. ولكن طبيعة اقتصادنا العربي وأشكال تفاوت مستوياته ودرجات نموه وفي هياكله وآلياته تؤدي إلى احتجاب الشركات عن طلب بحوث التطوير و/أو انتفاء جدوى الأداء البحثي في مستويات هياكله المتخلفة واشتغالها (الالوسي، 2009).

كما ان الاختلاف في الثقافة والتقاليد بين جامعات الدول العربية ومراكزها البحثية والقطاعات الانتاجية وأهميتها داخل الاقتصاد، قد ساهمت هي أيضاً في تعميق فجوة العلاقة والضعف الشديد في الاستفادة والاعتماد على المنتج البحثي، ولهذا أصبح واضحاً ضرورة وجود الية مناسبة وفاعلة لتحقيق درجة عالية من التفاعل والتكامل والقناعة في الاعتماد، فالمؤسسات العلمية تصنع المعرفة، والمعرفة تعني التفكير وتطوير المفاهيم الاساسية

للتفكير بينما تهتم القطاعات الانتاجية بالتطبيق التجاري للمعرفة والذي يتطلب بدوره استثمارات في البحوث التطبيقية وتطويرها لتقوية العلاقة بين المؤسسات والقطاعات الانتاجية (السنائي، 2001، ص 42)، ورغم أهمية هذه العلاقة والسعي لتطويرها وتنشيطها الا ان هناك جملة معوقات تجعل العلاقة بين القطاعات الانتاجية والبحث العلمي خلقت ولازالت تخلق مناخاً غيرمكتملا وغير صحي للتطوير والابداع، ومن هذه المعوقات مايمكن حصرها في وجهات النظر الاتية (السنائي، 2001 ص 44):

1. وجهة نظر يتبناها الاكاديميون وتتلخص في ضعف الاعلام عن الخدمات الاستشارية او برامج البحوث اضافة الى ضعف رغبة المؤسسات العلمية في المشاركة في تكاليف المشروعات اضافة الى ضعف العلاقة اصلاً والثقة بين المؤسسات العلمية والقطاعات الانتاجية وضعف الثقة في الامكانات والخبرات الوطنية.

2. انشغال الجامعات كمحور للمؤسسات العلمية والبحثية بالتدريس وعدم الاهتمام باجراء البحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات الانتاج المحلي وغيرها رغم قناعة القطاعات الانتاجية من ان المؤسسات العلمية هي امكنة لترويج الافكار وان اي فكرة تولد في محيط المؤسسة العلمية والجامعة سنكسب حياتها في مختبرات البحوث، اضعف الى ذلك ان غياب شروط ناجحة وفاعلة للبحث العلمي لدى العديد من الاقطار العربية يؤدي الى ضعف واهدار الطاقات البحثية ويقلص من قدراتها في التطبيق.

مما تقدم يمكن القول أن الوطن العربي يعاني من وجود صعوبات ومعوقات متعددة تعيق البحث العلمي، تختلف في مقدارها وتأثيرها بين دولة واخرى وفق أهمية ومكانة البحث العلمي لديها ودور مؤسسات البحث العلمي في الحد من تلك المعوقات وبالإمكان إجمالها في النقاط التالية (الصيفي، 2009، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، 2007):

❖ تدني الاهتمام بالباحث العربي، وعدم توفير جو علمي بعيد عن البيروقراطية والروتين.

❖ غياب سياسات وإستراتيجيات علمية واضحة تتضمن تحديد الأهداف والأولويات والمراكز البحثية اللازمة، وتوفير الإمكانيات المادية الضرورية.. فالإنفاق على البحث العلمي مرتبط بوجهات النظر في الوزارات المختلفة، فمن الممكن أن

توضع خطة للبحث العلمي في وزارة معينة، وبمجرد تغيير الوزارة تصبح الخطة كأن لم تكن.

❖ التقليل من قيمة البحث العلمي، اذ لاتزال بعض الدول العربية أو بعض الإدارات فيها لا تعي قيمة البحث العلمي، وبالتالي لا تعمل جاهده على تمكين البحث العلمي وتيسير أموره، فهي ترى أنه ترف فكري أو علمي وليس هناك داعي لإضاعة المال والوقت على البحوث العلمية اضافة الى عدم جدية البحوث وعدم ملامستها "لل قضايا الجدية" إيثاراً للسلامة، الأمر الذي يتطلب سن قوانين وأنظمة لحماية الباحثين من تعسف السلطات.

❖ تأثير النظام السياسي السائد على العلم ونموه واتجاهاته، وعلى أنشطة المؤسسات العلمية المختلفة وتطويرها.. فالبحث العلمي يتطلب ممارسة للحرية الأكاديمية في أجلى صورها، وإمكانية التعبير عن الإختلاف حتى مع ممثلي السلطة السياسية.

❖ الباحث في الدول العربية هو في الغالب أحد المحظوظين وليس أحد الأكفاء المستحقين للرعاية، فالباحث هو الشخص الذي يُمهد له مستقبلٌ دراسي راق في سلك التعليم الجامعي، وهو في كثير من الأحيان قد يأخذ هذا المكان من آخر أكثر استحقاقاً وكفاءة سواء بالواسطة، أو بصلته القربى، أو بالرشوة أو بغير ذلك، ومثل هذا الشخص لا يمكن أن يبتكر شيئاً، والذي يمكنه الابتكار والبحث المجدي يُطرد من مكانه الحقيقي إلى خارج السلك البحثي، ويُضع مكانه من لا يستحق.

❖ عدم التخطيط الجيد للبعثات العلمية والإيفاد إلى الخارج؛ رغم التكاليف الكبيرة التي تتحملها الدول العربية في هذا الصدد.

❖ عدم توافر المناخ العلمي الذي يحفز ويشجع على البحث العلمي واستثمار القدرات الإبداعية والابتكار للأفراد العلميين.

❖ عدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية في الجامعات، فالدول المتقدمة ترصد ميزانيات ضخمة للبحوث العلمية لمعرفتها بالعوائد التي تغطي أضعاف ما تنفقه، في حين يتراجع الإنفاق على البحوث العلمية في الدول العربية بسبب النقص في التمويل الذي تنفق نسبة كبيرة منه على الأجور والمرتببات.

❖ غياب القطاع الخاص عن المساهمة: إذ يُعد القطاع الحكومي الممول الرئيس لنظم البحث العلمي في الدول العربية بإسهام يبلغ حوالي 80% من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير، مقارنة بـ 0% للقطاع الخاص، و17% من مصادر مختلفة، وذلك على عكس الدول المتقدمة، وعلى سبيل المثال، تبلغ حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي 70% في اليابان، و52% في "إسرائيل" والولايات المتحدة.

❖ قلة عدد الباحثين والمختصين، وندرة تكوين فرق بحثية متكاملة، بسبب انشغال عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في العمل الإضافي.. ولذلك تُعد أنشطة البحث العلمي التي تجرى في المراكز والجامعات العربية من أضعف الأنشطة البحثية في العالم.

❖ عدم إدراك المجتمع العربي الحالي أهمية البحث العلمي من حيث أولويته على كثير من الأنشطة والمجالات، وربما يتعلق ذلك بالتنشئة الإجتماعية التي أكسبت الجماهير العربية الحالية هذه النظرة السلبية نحو البحث العلمي، وأصبح الناس غير مدركين لخطورة تدهور البحث العلمي العربي، وتأخره عن ركب الحضارة.

❖ الفساد الإداري، حيث يلاحظ تفشي ظاهرة الفساد الإداري في كثير من القطاعات الرسمية التي لديها ميزانيات للبحوث، فقد يضطر الباحث إلى إشراك بعض منتسبي تلك القطاعات إلى فريق البحث رغم عدم حاجته إليهم وذلك لضمان أن يحصل على تمويل البحث. ومن ألوان الفساد الشائع قيام بعض الجهات الحكومية ومؤسسات التمويل بالطلب من الباحثين تقديم مقترحات بحثية Proposals ل طرح البحث مناقصة. يقوم الباحث بعد ذلك بتقديم تصور أو مقترح للبحث، إلا أنه وبعد طول انتظار يفاجأ الباحث بأن أفكاره قد تم إعطائها لمجموعة بحثية أخرى للإفادة منها، ويعد ذلك نوع من الفساد المتمثل بالمحسوبية وعدم النزاهة العلمية.

❖ إحباطات الباحث وعدم جدية بعض الباحثين، إما لخلل في ذواتهم أو للاحباطات التي يواجهونها، وبالتالي لا يتم الاهتمام بشكل كبير في إجراء البحث وتطبيقه، وقد يتم إسناده لباحثين من الباطن مما قد يخل بالبحث وقيمه العلمية.

هذه بعض الصعوبات والعقبات التي تواجه البحث العلمي في العالم العربي، وهي تحتاج إلى وقفة جادة من قبل المسؤولين من أجل صياغته بأستراتيجية متكاملة، وتوفير الدعم اللازم له، ليرتقي إلى مصاف البحث العلمي في الدول المتقدمة.

ولابد من الاشارة الى الباحث ذو الاتجاهات العلمية لابد وان يتصف بالخصائص التالية (المطوري،2010) :

1. اتساع الأفق العقلي وتفتح العقلية: تحرر العقل والتفكير من التحيز والجمود، والخرافات والقيود التي تفرض على الشخص أفكاراً خاطئة وأنماطاً غير سليمة من التفكير، والاعتقاد في نسبية الحقيقة العلمية، وأن الحقائق التي يتوصل إليها في البحث العلمي ليست مطلقة ونهائية.

2. حب الاستطلاع والرغبة المستمرة في التعلم: الرغبة في البحث عن إجابات وتفسيرات مقبولة لتساؤلاته عما يحدث أو يوجد حوله من أحداث وأشياء وظواهر مختلفة، والمثابرة والرغبة المستمرة في زيادة معلوماته وخبراته، واستخدام مصادر متعددة لهذا الغرض ومنها الاستفادة من خبرات الآخرين.

3. البحث وراء المسببات الحقيقية للأحداث والظواهر: الاعتقاد بأن لأي حدث أو ظاهرة مسببات ووجوب دراسة الأحداث والظواهر التي يدركها الباحث من حوله ويبحث عن مسبباتها الحقيقية.

4. توخي الدقة وكفاية الأدلة للوصول إلى القرارات والأحكام: الدقة في جمع الأدلة والملاحظات من مصادر متعددة موثوق بها وعدم التسرع في الوصول إلى القرارات والقفز إلى النتائج ما لم تدعمها الأدلة والملاحظات الكافية.

5. الاعتقاد بأهمية الدور الاجتماعي للعلم والبحث العلمي: الإيمان بدور العلم والبحث العلمي في إيجاد حلول علمية لما تواجه المجتمعات من مشكلات وتحديات في مختلف المجالات التربوية والاقتصادية والصحية .. إلخ، والإيمان بأن العلم لا يتعارض مع الأخلاق والقيم الدينية، وتوجيه العلم والبحث العلمي إلى ما يحقق سعادة ورفاهية البشرية في كل مكان.

ثانياً : القطاعات الانتاجية :

مما لا شك فيه ان لتطور وابداع القطاعات الانتاجية اثر مباشر على التنمية الاقتصادية في كل الاقتصاديات. لقد اعتبرت المبادرات التي تطرحها القطاعات الانتاجية

من المبادرات المهمة لنشر وتطوير البحوث التطبيقية واستيعابها، وعلى ضوء ذلك تشكل العلاقة بين القطاعات الانتاجية ومؤسسات التعليم العالي مناهج شراكة، اذ تعتبر هذه المناهج من المقومات الرئيسية لتطوير القطاعات الانتاجية. وقد مكنت روابط الشراكة هذه من تفعيل الروابط بين القطاعات الانتاجية ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، مما ساعد على خلق ابتكارات هائلة كانت الاساس في التطور الهائل الذي حصل في الاقتصاديات المتقدمة. فصناع القرار في هذه الاقتصاديات يلجؤون الى المؤسسات العلمية ومراكز الابحاث للقيام بالدراسات والمقارنة المنهجية للمشاكل التي تواجه تلك القطاعات. وقد ادت هذه المنهجية في العلاقة الى ارساء تقاليد وقيم لصناعة القرار مما احدث تراكمًا كميًا ونوعيًا في المعلومات جعلت من البحث العلمي والتطبيقي منه ومؤسساته جزءًا لا يتجزأ من برامج التنمية الشاملة. وهكذا ترسخت قيم وتقاليد اصبحت ميكانيزما فرضت نفسها على صناع القرار وعلى المؤسسات العلمية والبحثية لتتكامل وتتناغم من اجل الابداع والاختراع (الصطوف، 2000 ، ص 327).

ولا يخفى الارتباط الوثيق والتفاعل المفترض بين البحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية، بالتنمية الوطنية والإعمار، ويبدو أن الدول المتقدمة صناعياً؛ بارعة في ترسيخ هذا الارتباط والاستفادة منه لأقصى الحدود، حيث يعود التحسن في مستوى معيشة أفرادها بنسبة 60 إلى 80 إلى التقدم العلمي والتقني، بينما يعزى هذا التحسن بنسبة 20 إلى 40 إلى وجود رأس المال (لكريني، 2009).

إن تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها هدفاً استراتيجياً، يفترض أن يلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات واحتياجات الأجيال المقبلة، يتطلب استحضار عنصر البحث العلمي والانفتاح على ما تتيحه التكنولوجيا الحديثة من إمكانات وإنجازات واعدة في هذا الشأن.

وهذا ما تؤكدُه العديد من التجارب العالمية في كل من كوريا الجنوبية والصين وماليزيا، التي استثمرت خلالها الإمكانات المذهلة التي يتيحها هذا الحقل وما يرتبط به من تقدم علمي، بشكل فعال لصالح تطور وتنمية ورفاهية المجتمع في مختلف الميادين والمجالات، وما يتبع ذلك من حث وتشجيع على البحث والابتكار واستثمارهما على أحسن وجه (لكريني، 2009).

هذا هو المنهج الكامل لمعنى الشراكة وهو الضمان القوي لتكامل منظومة العلاقة في المثلث البحثي اعلاه، فالقطاعات الانتاجية يجب ان تتناغم مع مؤسسات التعليم والبحثية،

كما ان لمؤسسات التعليم العالي وشكل البحث العلمي دوراً في التناغم مع القطاعات الانتاجية من خلال عرض البحوث التطبيقية والتكنولوجية التي تضمن التطور والابتكار.

يقصد بالقطاعات الانتاجية مجموعة المنظمين واصحاب الاعمال الذين يتبنون تطبيق المعارف الجديدة التي يتوصل اليها العلماء والباحثين بهدف تطوير منتجاتهم أو تخفيض كلفهم، وبالتالي فهم يشكلون الطلب الاقتصادي الفعال على السلع البحثية (فايد، 2000، ص 390). وقد الزم هذا الشكل من العلاقة الى ضرورة تعديل الروابط بين القطاعات الانتاجية ومؤسسات التعليم العالي. وتشير الكثير من الدراسات الى ان عملية نقل المعرفة البحثية الى عالم قطاع الانتاج لم تكن يوماً ما سيرة هينة، ويكمن السبب في ذلك الى تفاوت الاهداف فيما بين الاكاديميين والباحثين ومجتمع قطاعات الانتاج، وصورة التفاوت هذه واضحة في الاقتصاديات العربية. فمجتمع قطاع الانتاج ينظر الى البحث التطبيقي كوسيلة لتحقيق غاية مضمونها الابتكار الجديد أو تحسين المنتجات القائمة، اما الجامعات ومؤسسات البحث العلمي والتطبيقي فانهم في الغالب يميلون وفق اهدافهم الى خلق المعرفة البحثية والسعي الى نشرها لاغراض علمية ومؤسسية، اي انهم يعملون في نظام تعتبر فيه البحوث الجديدة والفائقة المستوى من العوامل التي تحدد النجاح للقائم بها. ان هذا الاختلاف في الاهداف هو منشأ الكثير من الصعاب التي تفسر التفاوت بين الجامعات ومؤسسات البحث فيها وبين قطاعات الانتاج، اذ ان الاهداف المتباينة تعزز الخلافات حول طبيعة البحوث وكيفية اجرائها ومن ثم الخلاف حول المعرفة التي تكتسب بناءً على البحث وكيفية نشرها (الامم المتحدة، 2003، ص، 23).

ان التفاوت في الاهداف قد شوه صورة الشراكة بين غايات البحث العلمي ورغبات القطاعات الانتاجية للدول العربية واصبحت هذه الصورة المشوهة من سمات الضعف في المنظومة وبسببها اتسعت الفجوة بين اضلاع المثلث البحثي وهي المؤسسات العلمية والبحثية والبحث العلمي والقطاعات الانتاجية. ومن نافلة القول التوضيح من ان القطاعات الانتاجية تختلف وفقاً لارتباطها مع المؤسسات العلمية والبحث العلمي والتطبيقي حيث يمكن تقسيم تلك القطاعات وفق تقسيم الامم المتحدة الى (الامم المتحدة، 2003، ص، 20):

1. الشركات اللينة smrif tfos وهي شركات لديها افكار بحثية تهدف الى ابتكار منتجات معتادة قابلة للتسويق التجاري.

2. شركات مبتدئة garage firms وهي شركات تركز جهودها لابتكار منتج جديد محدد وبدء انتاجه.

3. الشركات المتفرعة وهي مجموعة الشركات التي كان مؤسسوها باحثين فيما سبق لدى الشركات الكبرى او مؤسسات للبحث والتطوير وتعمل عموماً في نفس المجال وعلى غرار مجال الأنشطة السابقة التي كان يعمل فيها مؤسسوها وتتميز اصلاً بانجاز قدر كبير من اعمال التطوير.

ومن هذا التحديد يظهر ان الترابط بين القطاعات الانتاجية والمؤسسات العلمية والبحثية والبحث العلمي والتطبيقي منه هو ليس ترابطاً شكلياً وانما وفق مواصفات معينة، وقد ادت الصعوبة في تفسير الروابط وتعديلها الى احداث ركزت في حل المشكلات القصيرة الاجل التي تواجهها القطاعات الانتاجية لا المساندة الطويلة الاجل التي تحتاجها بعض نشاطات القطاعات الكبرى التي تستلزم ابتكارات مهمة ونقل للتكنولوجيا. الامر الذي جعل شكل العلاقة بين اضلاع المنظومة أعلاه محدودة التأثير لارتباطها بالاجل القصير. وهذه الصورة هي شكل منظومة العلاقة في البلدان العربية، اذ تعاني من الانفصال بين اضلاعها او على الاقل محدودية الروابط بينها، وقد ظهر من دراسة علمية أن أكثر من 85 من الشركات السعودية لايتوفر لديها المعلومات الخاصة بالبحث العلمي، وأن 67 من شركات القطاع الخاص ليس لديها موازنات للبحث والتطوير، وان الثلث الباقي من شركات القطاع الخاص يخصص ما بين 5 ر - 1 مليون ريال للبحث والتطوير (الحمود، 200، ص 201). وأمام هذه الصورة الضعيفة من المشاركة تؤكد القطاعات الانتاجية عندما تسال على مدى اسهام مؤسسات التعليم العالي يجيبون ان هذه المؤسسات تعزل نفسها في برجها العالي بعيداً عن واقع التنمية ومشكلاتها وتطور القطاعات ذاتها. وعندما يسأل رجال الجامعات ومراكز البحوث العلمية عن اساس هذه المشكلة فان اجابتهم تنحصر من ان المسؤولين عن التنمية من النادر انهم يستشيرون جامعاتهم ومراكز بحوثهم وتكون النتيجة سيلاً من الاتهامات المتبادلة خاصة عندما تظهر المشكلة او يتضح عائق في التنمية (سعد الدين، 2002، ص 351).

ثالثاً: استراتيجية تكامل منظومة العلاقة بين البحث العلمي واحتياجات القطاعات الانتاجية :

يسند الى الدول العربية عموماً وفق تقرير التنمية الانسانية العربية الثاني (2003) ان نشر المعرفة وانتاجها كان ضعيفاً وان المجتمع المعرفي ضعيف البنية، وذلك لغياب السياسات والاطر الداعمة له، كما وان هناك معوقات سياسية واقتصادية واجتماعية.

ولكنه يقر بوجود راس مال بشري عربي مهم يمكنه في ظروف مجتمعة مغايرة ان يكون بنية اساسية لقيام نهضة عربية (حجر، 2004، ص 294) واعدة.

ويسند الى الدول العربية، ايضاً، ان عملية ترويج نتائج البحث والتطوير تواجه صعوبات وعقبات لاسباب في مقدمتها ضعف الروابط بين مؤسسات البحث العلمي والقطاعات الانتاجية وقصور في ممارسة النشاطات الابتكارية الهامة التي تتوسط حلقات البحث والتطوير وحلقات الانتاج (تقرير التنمية الانسانية العربية، ص 100).

ويسند الى الدول العربية، ايضاً، خلو مؤسساتها الانتاجية من وحدات البحث العلمي واعتماد المشاريع العربية على التقنيات المستوردة دون أخذ رأي الباحثين، كما أن تلك المؤسسات لا تضع موازنات للبحث، كما يندر أن تستثمر في نتائج تلك البحوث، وقد يفيد هذا الاقرار في تاكيدنا بوجود فجوة بين البحث العلمي والقطاعات الانتاجية في الدول العربية (الزبيدي، 2008، ص 10)، مما افقدها التكامل وما ترتب عنها من مشاكل كبيرة اضعفت من التنمية الاقتصادية العربية، اذ ان هذه الفجوة - كما نعتقد - ناشئة عن غياب اي تنسيق استراتيجي بين اضلاع منظومة العلاقة اعلاه مما افقدها اي اندماج، وان الجزء الاكبر من هذا الغياب انما يقع على عاتق مؤسسات البحث العلمي بشكل عام والجامعات منها بشكل خاص، فكل الدلائل تشير الى محدودية وضعف دور هذه المؤسسات في تنضيج حاجات القطاعات الانتاجية الى البحث التطبيقي والابتكاري، فمعظم مؤسسات البحث العلمي والتطبيقي في الدول العربية تؤدي ادوراً هامشية فيما يتعلق بتنمية المنتجات وقد قصرت نشاطها الى حد كبير على دراسات البحث الصناعي والاختبار الصناعي وبشكل لم تتعد تنمية المنتجات الطور التجريبي مما يعني ان الاعتماد على التصميم الاجنبي سوف يستمر لبعض الوقت (العبيد، 1989، ص 164)، وتعرض احدي الدراسات من ان البلدان النامية ومنها الدول العربية (مقتنعة، بشكل أو بآخر، بأن المقاربة التدخلية لابد منها، على الأقل على المدى القصير، وذلك لتوفير التوجيه الاستراتيجي وخلق مناخ مساعد على الابتكار والتشجيع عليه. وقد أنشأت أغلب تلك البلدان مؤسسات متخصصة في أنشطة العلوم والتكنولوجيا. وثمة مجموعتان كبيرتان من هذه المؤسسات، وهما :

1. المؤسسات المكلفة بصياغة سياسة العلوم والتكنولوجيا وتنسيقها. وتشمل وزارات العلوم والتكنولوجيا، ولجن العلوم والتكنولوجيا، ومجالس العلوم والتكنولوجيا، ومكتب المساعدة التكنولوجية، الخ.

2. مؤسسات البحث والتنمية المنشأة لخدمة قطاعات اقتصادية معينة، بدءاً بالفلاحة والصناعة والصحة والمياه والطاقة والبناء والتعدين، إلخ.

لقد أنشئت هذه المؤسسات خصيصاً لوضع سياسة صريحة (وأحياناً ضمنية) خاصة بالبحث والتنمية للبلد المعني. وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز إنتاجية البحث والتنمية، والجهود المشتركة بين مؤسسات البحث والتنمية والجامعات والقطاع الصناعي بهدف تنفيذ مشاريع وبرامج انتقائية. وعادة ما تشمل الأهداف توطين/إضفاء الطابع المحلي على التكنولوجيات الصناعية الرئيسية من خلال دعم القدرات المحلية في مجال البحث والتنمية، وجلب التكنولوجيا المتقدمة من الخارج بهدف الرفع من مستوى القدرات التكنولوجية القومية).

ورغم تأكيدنا من الدول العربية تختلف فيما بينها في استراتيجيات دعمها للبحث العلمي ودوره في التنمية الاقتصادية، ورفعها شعار دعم البحث العلمي، فنرى في الأردن مثلاً، رغم محدودية موارد الدولة بشكل عام، إلا أنها تسعى إلى تحقيق استراتيجية فاعلة في دعم البحث العلمي، ويرى ذلك من خلال استعراض استراتيجيات وزارة التعليم العالي الأردنية حيث تؤكد على :

1. إنشاء هيئة عليا للبحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تضم

ممثلين عن مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والمؤسسات التي تعنى بالبحث العلمي وتعمل على:

أ) توحيد الجهود العلمية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الأخرى.

ب) إنشاء صندوق خاص لتمويل البحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ج) توجيه الباحثين نحو البحوث العلمية الأكثر فائدة لتلبية حاجات المجتمع.

د) دعم الباحثين الجادين ومنحهم الحوافز التشجيعية والتقديرية والمعنوية.

هـ) توثيق العلاقات مع المؤسسات العامة والخاصة المختصة بالبحث العلمي لإجراء البحوث لمصلحتها.

و) تشجيع نشر الإنتاج العلمي، وتوحيد الجهود لإصدار المجلات العلمية المتخصصة المحكمة على المستوى الوطني.

- ن) بناء قاعدة بيانات كاملة عن البحوث العلمية والباحثين ورسائل الدراسات العليا ومشاريع التخرج وإتاحتها للجميع.
2. توفير التمويل اللازم للبحث العلمي. تهيئة الكوادر البحثية الكفؤة، وتوفير الفرص المناسبة لها لاكتساب الخبرات اللازمة.
3. نشاء مراكز التميز في الجامعات بما يتواءم مع التخصصات القوية فيها.
4. إقامة شراكة فعلية وتنظيمية وفنية بين الجامعات وقطاعات التنمية والإنتاج والخدمات.
5. تعظيم استخدام الموارد والمرافق والتجهيزات المتوافرة في الجامعات فيما بينها لأغراض البحث العلمي والتعاون مع القطاعات الإنتاجية المختلفة.
6. توفير الآليات اللازمة لاحتضان ورعاية الطلبة الذين يملكون القدرة على التميز والإبداع. وفي سوريا تتحدد استراتيجيتها في دعم البحث العلمي وربطه بالقطاعات الانتاجية وفق ماتعرضه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بما يلي :
1. المساهمة في رسم السياسة الوطنية الشاملة للبحث العلمي والتطوير التقاني بما يلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحقق:
 - ❖ التنسيق بين الهيئات العلمية البحثية.
 - ❖ تعزيز الصلة وقنوات الترابط وآلياته بين الهيئات العلمية البحثية والقطاعات الإنتاجية والخدمية العامة والخاصة الطالبة للبحث العلمي والمستفيدة منه.
2. إن إحداث الهيئة العليا للبحث العلمي على المستوى الوطني لا يغني عن متابعة جهود تطوير عملية البحث العلمي وتنظيمها لدى جميع الهيئات العلمية والبحثية وبصورة خاصة في التعليم العالي بوصفها فعالية أكاديمية تضيف الحداثة والحيوية على العملية التعليمية الأمر الذي يقتضي ايلاء النهوض بالبحث العلمي والدراسات العليا اهتماماً كبيراً من خلال:
 - وضع هيكلية تنظيمية للبحث العلمي على مستوى التعليم العالي والجامعات تتولى وضع برامجه ومحاوره و اولوياته.

❖ تطوير البنية التحتية للبحث العلمي وتوفير مستلزماته المادية وتقنياته المختلفة، وتأهيل الباحثين والارتقاء بمستواهم العلمي والتقني واللغوي، وتحفيزهم مادياً ومعنوياً.

❖ تطوير حقول استراتيجية للبحث العلمي وذلك من خلال تنظيم ورشات عمل وتطوير أوراق خلفية ومساندة لتشخيص الأهداف المرحلية للبحث العلمي السوري وارتباطه بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والتقني والعلمي وباستشراف المستقبل المنظور وبوضع سوريا في إطار التحول نحو اقتصاد السوق ونحو الانضمام إلى الاتفاقات الدولية.

❖ تطوير حقول جديدة للبحث العلمي عبر التخصصات وإنشاء عدة مراكز متخصصة بذلك خلال سنوات الخطة، ورفدها بالباحثين الزائرين من البلدان المتقدمة والنامية.

❖ وضع خطة خمسية للبحث المؤسسي والذي يستغرق بعادته سنوات عديدة ويختص بالتعمق بالموضوعات والقطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد والمجتمع السوري وذلك من خلال تطوير علاقات استراتيجية مع قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات من أجل القيام بمشروعات بحثية مشتركة.

وتحدد مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في السعودية الاستراتيجية الوطنية للعلوم والتقنية بالاسس الاستراتيجية التالية :

الأساس الإستراتيجي الأول : العمل على تبني رؤية شمولية في تطوير منظومة العلوم والتقنية والابتكار تؤدي إلى تآزر مكونات هذه المنظومة، وتناسق خططها، وتوثيق روابطها، وتفاعلها مع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الأساس الإستراتيجي الثاني : تفعيل دور التعليم والتدريب ورفع كفاءتهما اتساعاً وتنوعاً بما يتفق واحتياجات التقدم العلمي والتقني المنشود، والتأكيد على استمرار مواكبتها للتطورات العلمية والمستجدات التقنية العالمية وتحدياتها.

الأساس الإستراتيجي الثالث : تهيئة السبل الكفيلة بتعزيز وتطوير القدرات الوطنية في البحث العلمي والتطوير التقني وتنسيق جهودها، وضمان تلبيتها وتكاملها مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية المستدامة.

الأساس الإستراتيجي الرابع : العمل على تبني اتجاهات رئيسة للبحث العلمي والتطوير التقني تلبي متطلبات أولويات الأمن الوطني الشامل والتنمية المستدامة.

الأساس الإستراتيجي الخامس : العمل على تعزيز وتطوير وتنويع مصادر الدعم المالي المخصصة لأنشطة المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار بما يضمن قيامها بأداء مهامها على الوجه المطلوب.

الأساس الإستراتيجي السادس : الاستمرار في نقل وتوطين واستنبات وتطوير التقنية الملائمة لرفع الكفاءة الإنتاجية، وتعزيز القدرات التنافسية للقطاعات الإنتاجية والخدمية.

الأساس الإستراتيجي السابع : دعم ورعاية وتشجيع القدرات البشرية الوطنية للإبداع والابتكار.

الأساس الإستراتيجي الثامن : تطوير الأنظمة التي تحكم أداء المنظومة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، ورفع كفاءة التنظيم والإدارة في المؤسسات العلمية والتقنية لتتلاءم مع المتطلبات الحالية والمستقبلية للتنمية الشاملة والمستدامة.

الأساس الإستراتيجي التاسع : تطوير مختلف أوجه التعاون العلمي والتقني على المستوى الخليجي والعربي والإسلامي والدولي مع تركيز التعاون مع البلدان والمؤسسات المتقدمة في المجالات التي تسعى فيها المملكة للريادة العلمية والتقنية.

الأساس الإستراتيجي العاشر : إتاحة المعلومات العلمية والتقنية وتيسير كافة السبل للوصول إليها في إطار نظم تتفق مع أهداف وظروف المملكة.

ورغم هذا التأكيد الرسمي، ألا ان القطاعات الانتاجية العربية ذاتها لم تبد اي اهتمام بالبحث العلمي والتطبيقي منه، رغم النمو الهائل الذي حدث فيها، مما اضعف نتائج البحث العلمي والتطبيقي وغاياته ونوع البيانات والمعلومات المطلوبة فيه وحد من رغبة الباحثين في اجراء تلك البحوث أو الاستمرار فيها. ومما لا شك فيه ان الدول العربية تسعى الى تنضيج منظومة العلاقة بين القطاعات الانتاجية والمؤسسات العلمية والبحث العلمي والتطبيقي منه بشكل خاص، إلا ان غيبة المنهج الاستراتيجي أو حداثة بعضها مع غيبة الاستراتيجيات والخطط الانمائية القائمة على العلم والبحث والتكنولوجيا قد اضعف التكامل في المنظومة.

وحسب ما نعتقده ان الامر يستلزم اولاً تنضيج منهج استراتيجي شامل يركز على تعبئة المعلومات أولاً، ومبرر مثل هذه الاستراتيجية ليس الربح الذي سيتم جنيه بل في

تأكيد ان المبرر الأكبر هو تقدير مدى الخسارة التي ستلحق فيما لو لم تنفذ مثل هذه الاستراتيجية (كما يشير البعض). أضف الى ذلك أن النظرة العربية للبحث العلمي والتكنولوجيا لازالت ينظر لهما مجرد سلعتين يمكن استيرادهما من الدول المتطورة؛ مما يعني عدم بلورة استراتيجية حقيقية وواضحة لتطوير منظومتي التعليم والبحث العلمي؛ باعتبارهما قطاعين حيويين لا يتجزأان؛ اضافة الى عدم توفر الإمكانيات المالية والتقنية والبشرية اللازمة لعمل المراكز والمؤسسات البحثية والعلمية.

كل ذلك مع غيره من المعوقات قد سبب في حدوث السمات الاتية: (غانم، 2000، ص 90، عبد الرحمن، 1988، ص 413. وكذلك هاشم، 2007).

1. ان غالبية الدول العربية لم تنجح في توفير سياسات علمية تكنولوجية تكون جزءاً متكاملأ من سياسات الدولة الانمائية، بل نجد احياناً ان الحاجة الى البحث التطبيقي والتكنولوجي ذات مكانة هامشية في أنشطة الدولة.

2. الضعف الكمي والكيفي للمجتمع العلمي والتكنولوجي واحياناً عزلته عن النشاط الاقتصادي.

3. ضعف مخصصات البحث العلمي والتطوير نظراً للانفاق الكبير اللازم القيام به وضآلة الاعلانات لتمويل البحوث التطبيقية بحيث ينظر الى مردودها التجاري القصير الاجل ويتم تجاهل اهميتها في تطويع التقنية المفقودة.

4. عدم ادراك القطاعات الانتاجية اهمية البحث العلمي والتطبيقي والتكنولوجي في تحقيق خططها وبرامجها. بل المشاهد هو غياب البحث العلمي في القطاعات الانتاجية. فمعظم المصانع في الدول العربية لا تتبعها وحدات للبحث والتطوير وان وجدت فيصفها الباحثون بانها عقيمة وغير مؤثرة.

5. ضعف مراكز المعلومات العلمية والبحثية.

6. غياب الرؤية الواضحة لدور البحث العلمي مما جعله يسير في اتجاهات كثيراً ما تكون بعيدة عن اتجاهات حركة المجتمع العربي وحاجاته.

7. التبعية العلمية والتكنولوجية للخارج.

8. تدني مستوى الوعي العلمي والتقني.

9. هجرة العقول العربية و يعد ذلك استنزافاً لرأس المال البشري العربي.
10. ضعف العمل العربي المشترك في مجالات العلوم والتكنولوجيا والبحث التطبيقي المشترك.
11. إن التفكير بخطط بحثية على مستوى البلدان العربية يبقى بحاجة لأخذ طبيعة الفروق بين مستويات التطور وبنية الهياكل المجتمعية في كل بلد. لكن هذا لا يتعارض مع صواب فكرة قدرات الدفع والتحفيز والإنجازية الأفضل في حال جرى اعتماد مبدأى التكامل بين هذه البلدان على وفق استراتيجيات مستقرة وفاعلة (الالوسي، 2009).

وعلى وفق هذه الحقيقة لواقع الدول العربية وتجنباً لاستمرار الفجوة و املاً في خلق مناهج شراكة بين اطراف منظومة العلاقة أعلاه، فان الامر يستوجب تأطيرها داخل اطار استراتيجي من خلاله يمكن خلق تكامل اطرافها الثلاثة. ان مناهج الشراكة هذه تستوجب من المؤسسات العلمية واتجاهات البحث العلمي والقطاعات الانتاجية ان تحدد تعاونها وان تضع استراتيجية عملها بشأن البحوث التطبيقية والتكنولوجية وايضاً في تحديد نوع الباحثين. وحسب ما نعتقد فأن بوادر مثل هذه الاستراتيجية قد تحققت في جزء من مضمونها، عندما بدأت بعض الدول العربية بأخذ خطوات باتجاه اعتماد اليات فاعلة لتوظيف وترويج نتائج البحوث التطبيقية مثل اسلوب "العقود" ورغم ان هذا التوجه لازال محدوداً الا انها تعد الوسيلة لبناء استراتيجي يمكن ان يخلق - مع مرور الزمن - شكل الاطار الاستراتيجي. ان الاستراتيجية التي نقترح بتبنيها هي خطة منبثقة من واقع استعداد القطاعات الثلاثة لخلق منظومة متكاملة وفعالة تضمن تحقيق اهدافها (الزبيدي، 2008، ص 12). هذه الخطة سوف نطلق عليها " استراتيجية تكامل منظومة العلاقة " التي تضمن التكامل بين عناصر المنظومة. ولضمان تحقيقها نقترح ان تقسم هذه "الاستراتيجية" الى المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: اعتراف القطاعات الانتاجية العربية بمختلف تخصصاتها بأهمية البحث العلمي والتطبيقي والتكنولوجي ومن انها بامس الحاجة اليه.

المرحلة الثانية: تطوير منظومة التعليم وذلك بأعتراف الجامعات والمؤسسات العلمية بأن مهمتها الاساسية ليس فقط التعليم الاساسي ورفد العناصر البشرية بذلك وانما مهمتها ايضاً هي خلق روابط بشكل مقاولات مع القطاعات الانتاجية وذلك بعرض السلع البحثية التطبيقية.

المرحلة الثالثة: صياغة مناخ بحثي من خلاله يشجع الاكاديميين والباحثين على امكانية تعزيز مكانة البحث التطبيقي والاكاديمي وتطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات و بالشكل الذي يسهل تحديد المشاكل و توفر المعلومات وعرض البيانات.

واذا ما تحققت هذه العناصر، فاننا نعتقد بانها الضمان لتكامل منظومة العلاقة بين البحث العلمي والمؤسسات البحثية والقطاعات الانتاجية، وتلغي الاختلال الهيكلي بينهما، مما يعزز من تكاملهما، ولا بد من ان يرافقها نهضة عربية شاملة علميا وتكنولوجيا.

الخاتمة

من خلال التحليل السابق يمكن التأكيد بوجود فجوة بين حاجة القطاعات الانتاجية ورغباتها في البحث والتطوير والمؤسسات البحثية العلمية والبحث العلمي والتطبيقي منه بشكل خاص في غالبية الدول العربية سببها الاختلال الهيكلي بين اضلاع هذه المنظومة. وقد اكد البحث ان هذه الفجوة ما هي الا انعكاس لغياب التنسيق الاستراتيجي بين مكونات هذه المنظومة مع التأكيد ان احد اهم متغيرات هذا الغياب هو ضعف المؤسسات العلمية للتعليم العالي والجامعات منها بشكل خاص وتركيز اهتمامها بالتعليم الاكاديمي النظري والبحوث الوصفية وضعف الاهتمام بالقطاعات الانتاجية، والاهتمام ببرامج انتقائية مع الاهتمام بالطابع المحلي للتكنولوجيا التقليدية غير المتطورة وفق مناخ محدود للابتكار والابداع، اضافة الى قصور في توفير الفرص الحقيقية لتنمية مهارات الباحثين وتبادل الخبرات مع مؤسسات البحث العلمي (الجوهري، 2008) رغم التوجهات الواضحة لدى الكثير من الدول العربية حول انشاء مؤسسات علمية متخصصة وقناعتها في ذلك، حيث نلاحظ ان اغلب الدول العربية قد اعترفت بذلك القصور والتدني في انتاحية البحث العلمي وما رافقه من قصور في انتاجية الاقتصاد ولذلك اهتمت بانشاء مؤسسات علمية مثل (المنظمة الاسلامية للتنمية والعلوم):

1. المؤسسات المكلفة بصياغة سياسة العلوم والتكنولوجيا مثل وزارات العلوم والتكنولوجيا ومجالس العلوم والتكنولوجيا.

2. مؤسسات البحث والتنمية المخصصة لخدمة قطاعات اقتصادية معينة وقد انشأت هذه المؤسسات خصيصا لوضع سياسة صريحة وأحيانا ضمنية خاصة بالبحث والتنمية. وتهدف هذه الجهود لتنمية انتاجية البحث العلمي والجهود المشتركة بين مؤسسات البحث العلمي والقطاعات الانتاجية بهدف تنفيذ مشاريع انتقائية وعادة ماتشمل الاهداف توطين الطابع المحلي على التكنولوجيا الصناعية الرئيسية من خلال دعم القدرات المحلية في مجال البحث.

المراجع

1. أحمد، محمد (2002)، إستراتيجية عربية للعلوم والتقانة لرفع تحديات القرن الحادي والعشرين، الاجتماع العربي بشأن تطبيق استراتيجيات تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، الشارقة، أذار، 2002.
2. الامم المتحدة، 2003 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، الاسكوا، مبادرات بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في البلدان الاعضاء في الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك.
3. الأمم المتحدة، (2004) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الاساسية العربية.
4. الألوسي، تيسير، الجامعات والبحث العلمي في البلدان العربية، مركز الجزيرة للبحوث.
5. بريس، محمد، 2002 دور التعليم العالي في تكوين العقلية العلمية والملكية الفكرية وتنمية حوافز البحث والنمو المعرفي، مجلة الجامعة، العدد الثالث.
6. البحث العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة بحثية منشورة على شبكة الانترنت.
7. التميمي، علاء (2007)، التعليم الهندسي وأستراتيجية البحث العلمي في العالم العربي، ورقة بحثية منشورة على شبكة الانترنت.
8. الحمود، عمر بن حمود، الحلقات المفقودة بين التعليم وفعاليات الانتاج والخدمات والدور الاقتصادي لتعريب العلوم، الاجتماع العربي بشأن تطبيق استراتيجيات تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، الشارقة، أذار، 2002.
9. الجوهري، اميمة بنت محمد، اهمية البحث العلمي، جامعة الملك سعود، بحث منشور على شبكة الانترنت.

10. الدوش، علي عبدة (2003)، علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة عدن، رسالة ماجستير غير منشورة.
11. هاشم، وحيد بن حمزة عبد الله، (2007) تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية، بحث منشور على شبكة الانترنت.
12. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، استراتيجية البحث العلمي للسنوات 2005 -2010-13-2010 -الزيدي، حمزة محمود، تكامل منظومة التفاعل بين القطاعات الانتاجية ومؤسسات التعليم العالي والبحث التطبيقي، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير البحث العلمي في الدول العربية، 24-27 فبراير، 2008 جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية.
14. حجر، ابراهيم الامين، (2004) رؤية لتعزيز مجتمع المعرفة والابتكار في الوطن العربي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد43، تموز، (ص 293-303).
15. لكرتي، ادريس (2009)، البحث العلمي ورهانات التنمية في المنطقة العربية، بحث منشور على شبكة الانترنت.
16. المزرعاوي، وليد، أهمية الاستثمار في البحث العلمي والتطور التكنولوجي، بحث منشور على شبكة الانترنت.
17. المنظمة الاسلامية للتنمية والعلوم والثقافة، نقل نتائج البحث العلمي إلى قطاع الانتاج، بحث منشور على شبكة الانترنت.
18. المطوري، واثق غازي، أنواع البحوث العلمية وكيفية إنجازها، ورقة بحثية منشورة على شبكة الانترنت.
19. مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الاستراتيجية الوطنية للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية.
20. ساقوت، محمد سعيد، أهمية البحث العلمي للحياة الانسانية، بحث منشور على شبكة الانترنت.
21. سعد الدين، محمد منير، (2002) ازمة البحث العلمي في الجامعات الاسلامية، مجلة الجامعة العدد الثالث.

22. السناوي، محمود، توجه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ندوة الدراسات العليا في الجامعات السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، بحث منشور على شبكة الانترنت

23. الصطوف، محمد، (2000) افاق البحث العلمي، واشكاليات صناعة القرار، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد المتخصص، رقم3، يوليو (تموز)، ص (325-339).

24. الصيفي، صلاح (2009)، أزمة البحث العلمي إلى أين- ورقة بحثية منشورة على شبكة الانترنت.

25. عاشور، محمد علي، (2004) مدى اهتمام اعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الحكومية بالبحوث المرتبطة بالتطوير التربوي، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين، المجلد الخامس، العدد الاول، مارس، ص (157-187).

26. العبيد، يعقوب فهد، (1989) التنمية التكنولوجية، مفهومها ومتطلباتها، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

27. عبد الرحمن، محمد عمر، (1988) دراسة واقع وتطورات البحث العلمي والتطور التكنولوجي في الجامعات العربية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد المتخصص (2)، يوليو (تموز)، ص (390-417).

28. غانم، محمد، (2000) تكامل البحث العلمي في الجامعات العربية واثره على التنمية الصناعية العربية، مجله اتحاد الجامعات العربية، العدد (37)، يناير (كانون الثاني)، ص (182-242).

29. فايد، عبد الحميد بهجت، (2000) تسويق البحوث العلمية والتكنولوجية، المصدر المستقبلي لتمويل الجامعات، مجله اتحاد الجامعات العربية، العدد المتخصص (3)، يوليو (تموز)، ص (385-415).

30. فرحان، اسحاق احمد، (2002) رسالة الجامعة، في بناء الشخصية الحضارية لئلامة من منظور اسلامي، مجلة الجامعة العدد الثالث.

31. فنوع، نزار واخرون، (2005)، البحث العلمي في الوطن العربي، واقعه ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا، مجله جامعة تشرين للدراسات والبحوث المجلد 27، العدد 4، ص 85-120.

32. مركز اسبار للدراسات والبحوث والاعلام، (2007)، البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي العربي: الواقع، والمشكلات، ومتطلبات النجاح، ومقترحات التطوير.

33. الناغي، محمود السيد، (2002) معوقات البحوث الادارية في الوطن العربي وآفاق التطور لخدمة التنمية الادارية في القطاع الصناعي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، المؤتمر العربي الثاني للبحوث الادارية والنشر، الشارقة، ابريل (نيسان)، ص (34-49).